جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-

كليـــــة الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

عنوان المذكرة

الاتفـاق الــنووي الإيراني الأمــريكي وتداعـياته الإقليمـــــية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: دراسات إستراتيجية

إعداد الطالبة
كحل السنان سمية

تحت إشراف
أ-خديم الله أحسن

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
أ-بلحربي نوال	جامعة جيجل	رئيسا
أ-خديم الله أحسن	جامعة جيجل	مشرفا
أ- بلحربي عومار	جامعة جيجل	مناقشا

السنـة الجامعية:
2015م-2016م/1436 هـ -1437هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

اللّهم لا علم لنا إلا ما علمتنا إياه

اللّهم علمنا ماينفعنا و انفعنا بما علمتنا وزدنا علما

و أدبا

وعلما إلى يوم نلقــاك

اللّهم اجعلنا من المجتهدين الذين أصابوا حتى

ينالوا

اجرين لا من المجتهدين الذين ينالون أجرا واحدا.

اللّهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تجعلنا نصاب بالغرور

وإذافشلنا فلا تجعلنا نصاب باليأس وذكرنا انه فوق

علم عليم كل ذي

شكر وتقدير

نحمد الله ونشكره الواحد الأحد الذي أنعم علينا بنعمة العلم والعقل
وأمدنا بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل
أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل "خديم الله أحسن"
الذي تفضل بالإشراف على بحثنا هذا، حضوره الدائم وعلى نصائحه وتوجيهاته.
كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى:
الأستاذ والصحفي "طويل كريم" على ما قدمه من دعم معنوي وعلمي
في كل مراحل البحث.
الأستاذ "بوزرب رياض" والدكتور "لعيساني بلال" والأستاذ "ريموش سفيان" على ما قدموه من دعم ونصائح وتوجيهات طيلة مشوارنا الجامعي.
بدون أن لا أنسى كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة على إنجاز وإتمام هذا العمل.
الشكر المسبق لأعضاء اللجنة الموقرة
كما أتقدم بتشكراتي الخالصة إلى كل أساتذة العلوم السياسية
والعلاقات الدولية بجامعة جيجل.
بدون أن انسى كل طاقم مقهى أنترنت "غزة" على كل ما قدمه
من تسهيلات وخدمات طيلة مشواري الدراسي بالجامعة.

الطالبة سمية

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

والدي الحبيب "محي الدين" الذي تعجز الكلمات عن شكره

والذي دلل لي الصعاب ووقف إلى جانبي ماديا ومعنويا.

إلى والدتي الغالية "جميلة" التي شاركتني بشعورها ودعائها ومنحتني الثقة

ووقفت معي وساندتني في هذه المسؤولية الكبيرة.

إلى إخوتي الذين أتمنى أن أكون مثالا يتطلعون إليه ويفتخرون به:

عادل، فاروق، محمد الأمين، يوسف، أميرة، ريمة، أمال وشيماء.

إلى الذين كانوا نبراسا في الأفق يضيئون دروبا شامخة للعلم والمعرفة: أخي فارس

وزوجته ليلى، أختي نصيحة وزوجها عمي رشيد.

إلى الذي أكن له بالجهد وساعدني على التحدي: شريك حياتي "كريم".

إلى الذين كانوا ولا يزالون شموعا يضيئون لي طريق الحياة: لينة، رهف، شهرزاد، سعد ولطفي

إلى الذي رافقته المنية وبكت لأجله القلوب يحي"رحمه الله".

إلى عائلتي الثانية: أتمنى أن ألقاها بألف خير، أمي رشيدة، أبي يوسف.

إخوتي: منيرة و ومسعودة، محمد وطارق.

إلى صديقاتي الغاليات، تطيب الأماكن بذكرهن:

نجاة، سهام، أمال، نسرين، منى، عبلة، وهيبة، سهام،مريم، سعدية، حليمة، وداد، وسيلة، وسام.

والى كل زميلاتي بمركز التكوين المهني والتمهين للبنات زيغة محمد بجيجل

إلى جميع عائلتي، إلى كل أقاربي (أعمامي، أخوالي، خالاتي وعماتي وأولادهم)

بدون استثناء

جدي "أسعيد" وحبيبة "زينب" و جداتي: تونس وشريفة

و أهدي هذا العمل إلى:

كل من وقف إلى جانبي وساندني في إتمام هذا العمل، والى كل من وقف عثرة في طريقي

وساعدني في إضفاء القدرة على التحدي للوصول إلى ما وصلت إليه الآن.

إلى كل من هم في قلبي ونسيهم قلمي، أساتذتي في أطواري التعليمية

الطالبة سمية

الفهرس

المحتـوى	الصفحة
الملخص	
مقدمة.....	**01**
الفصل الأول: طموحات إيران النووية: الخلفيات والمواقف الدولية	
تمهيد.....	**10**
المبحث الأول: نشأة الملف النووي الإيراني ومراحل تطوّره.....	**11**
أولا: مرحلة النشأة والتأسيس في عهد الشاه	**11**
ثانيا: مرحلة تجميد البرنامج وإعادة إحياءه.....	**14**
ثالثا: مرحلة تزايد النشاط(1991_2002).....	**16**
رابعا: مرحلة بدء الشكوك الدولية حول البرنامج النووي الإيراني وفرض العقوبات.....	**18**
المبحث الثاني: دوافع وأهداف إيران لامتلاك السلاح النووي.....	**20**
أولا: الدوافع الاقتصادية.....	**20**
ثانيا: دافع المكانة والهيبة.....	**21**
ثالثا: الدافع الأمني، الاستراتيجي والعسكري.....	**23**
رابعا: الدوافع السياسية.....	**24**
المبحث الثالث: المواقف الدولية اتجاه البرنامج النووي الإيراني.....	**26**
أولا: موقف دول الخليج العربية تجاه البرنامج النووي الإيراني.....	**26**
ثانيا: موقف الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا تجاه البرنامج النووي الإيراني.....	**27**
ثالثا: موقف الولايات المتحدة الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة الذرية تجاه البرنامج النووي الإيراني.....	**32**
خلاصة.....	**35**
الفصل الثاني: تحويل الملف النووي الإيرانى إلى مجلس الأمن الدولى	
تمهيد.....	**37**
المبحث الأول: إستراتيجية إيران التفاوضية.....	**38**
أولا: الطريق إلى النادي النووي وتشكل الأزمة مع المجتمع الدولي.....	**38**
ثانيا: من تحجيم الأضرار إلى المواجهة.....	**41**
ثالثا: إيران والمفاوضات.....	**42**
رابعا: نظرة إيران للدور الأمريكي في المفاوضات.....	**45**

المبحث الثاني: الرد الدولي تجاه الموقف التفاوضي الإيراني.....	47
أولا: مقاربة الترويكا الأوروبية.....	47
ثانيا:المقاربة الأمريكية.....	49
المبحث الثالث:الاتفاق النووي الإيراني-الأمريكي.....	52
أولا: الطريق إلى الاتفاق النووي.....	52
ثانيا:الدوافع الإيرانية-الأمريكية من الاتفاق النووي.....	53
ثالثا: مضمون الإتفاق النووي الإيراني-الأمريكي.....	58
خلاصة.....	63
الفصل الثالث:التداعيات الإقليمية للاتفاق النووي الإيراني-الأمريكي	
تمهيد.....	65
المبحث الأول: الاتفاق النووي الإيراني_الأمريكي وتداعياته الداخلية.....	66
أولا: حصول النظام السياسي الإيراني على الشرعية الدولية.....	66
ثانيا: المكاسب السياسية والاقتصادية التي ستحققها إيران من هذا الاتفاق.....	67
ثالثا: تطور القدرات العسكرية الإيرانية.....	70
المبحث الثاني: الاتفاق النووي الإيراني_الأمريكي وتأثيره على منطقة الخليج العربي.....	72
أولا: دراسة في المعطيات الجغرافية والاقتصادية لمنطقة الخليج العربي.....	72
ثانيا: تطور الأمن الإقليمي الخليجي.....	79
ثالثا: أمن الخليج العربي في ظل الاتفاق النووي الإيراني-الأمريكي.....	84
المبحث الثالث: تأثير الاتفاق النووي الإيراني-الأمريكي على القوى الإقليمية في الشرق الأوسط.....	88
أولا: تركيا الاقتصاد يصلح ما تفسده السياسة	88
ثانيا:إسرائيل رفض الاتفاق لا يعني الاستفادة منه.....	89
ثالثا: عودة روسيا إلى الشرق الأوسط.....	90
خلاصة.....	92
الخاتمة.....	94
الملاحق.....	101
قائمة المراجع.....	106

الملخص

تناولت هذه الدراسة بالبحث والتحليل الاتفاق النووي الإيراني_الأمريكي و تداعياته الإقليمية، كما تطرقت إلى دراسة مختلف المفاوضات التي سبقت التوقيع على اتفاق الإطار بالتحليل.

كما تبرز الدراسة مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني و الوقوف على أبرز المحطات التي مر بها هذا البرنامج النووي و خلفياته، في ظل دوافع وأسباب سعي إيران لامتلاك الطاقة النووية، إضافة إلى دراسة مختلف المواقف الدولية اتجاه هذا البرنامج التي من خلالها تم تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي.

ناقشت هذه الدراسة أيضا مفاوضات الملف النووي الإيراني التي دامت لعدة سنوات في مجلس الأمن الدولي، انتهت بعدة قرارات دولية ضد إيران وبعقوبات اقتصادية عزلت إيران بموجبها عن المجتمع الدولي،و بعد فشل مساعي أطراف المفاوضات في إيجاد مخرج للأزمة النووية الإيرانية، تم تشكيل اتفاق إطار بين المجموعة الدولية**(5+1)** بموجبه حددت الترسانة النووية الإيرانية و طريقة عملها ومدتها، وتبيان التداعيات التي أسفرت عن توقيع هذا الاتفاق الذي تحدثت عنه بعض الدراسات أنه زلزال جيوسياسي وانقلابا في الواقع الجيواستراتيجي من آسيا الوسطى حتى ضفاف المتوسط مرورا بدول الخليج.

Résumé

Cette étude a examiné les recherches et analyses de l'accord nucléaire iranien _ américains et régionaux répercussions et en ce qui concerne l'étude des diverses négociations qui ont précédé la signature de l'accord-cadre.

L'étude fait aussi ressortir l'évolution du programme nucléaire iranien et position sur les points forts de ce programme nucléaire et son contexte, à l'ombre des motivations et des raisons de l'Iran a cherché à posséder l'énergie nucléaire, en plus d'étudier les diverses attitudes internationales envers ce programme à travers lequel le dossier nucléaire iranien est transmis au Conseil de sécurité de l'ONU.

Cette étude a également discuté des négociations nucléaires iraniennes qui a duré plusieurs années au Conseil de sécurité de l'ONU, plusieurs résolutions internationales contre l'Iran avec des sanctions économiques, en vertu de laquelle l'Iran est isolé de la communauté internationale, et après que des tentatives infructueuses lors de parties de négociation trouver une issue à la crise nucléaire iranienne, l'accord cadre entre le groupe international (5 + 1) qui a identifié l'arsenal nucléaire iranien et de leur façon de que travailler et de leur durée et les répercussions qui a abouti à la signature de cet accord que certaines des études ont parlées ce qu’ un géopolitiques tremblement de terre et un géostratégique en fait de L'Asie centrale jusqu'au bord de la Méditerranée, en passant par les États du Golfe.

مقدمة

يعتبر اتفاق الإطار بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية حول أزمة البرنامج النووي الإيراني، إحدى أهم المحطات الرئيسية في إدارة الملف النووي الإيراني، من خلال أهم بنوده والمحاور المشكلة له، خاصة وأن لديه تداعيات بدأت تلقي بظلالها على الأمن الإقليمي للمنطقة.

تفاقمت الأزمة النووية الإيرانية في أواخر سنة 2003م بعد تصريحات القيادة الإيرانية بأنها تواصل عملياتها لتخصيب اليورانيوم في عدة منشآت، خاصة مع عدم امتثالها لقواعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أين تم تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد مفاوضات شد وجذب دامت لعدة سنوات، خاصة والتحول في المفاهيم الأساسية للتسوية بين أطراف الأزمة يأتي اتفاق الإطار بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية ليعكس مدى رضوخ الأطراف للتسوية السلمية بدل الصراع، الذي تحدثت عنه معظم الأبحاث والدراسات في هذا الميدان.

إضافة إلى حدوث الأزمة مع المجتمع الدولي، يطرح العديد من المهتمين والدارسين التساؤلات حول ما إذا كان هذا الاتفاق يخدم المصالح الإيرانية-الأمريكية في منطقة الخليج العربي ويؤثر على القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، أم أنه اتفاق ذو مبادئ نابعة من اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية والتأكيد على سلمية المشروعات النووية.

***أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في مدى مواكبة الموضوع للتطورات الحاصلة على الساحة الدولية والتغيرات الجيواستراتيجية في منطقة الخليج العربي.

تزداد أهمية الدراسة في ظل تمسك أطراف التسوية لبرنامج إيران النووي بآرائهم ومقترحاتهم، خاصة مع الرفض الإيراني لمقترحات المفاوضات خلال التسوية وعدم التزامها بقواعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

***مبررات الدراسة:**

مما لا شك فيه أن اختيار مواضيع البحث العلمي لا يكون اعتباطيا وإنما يستند إلى مبررات ذاتية، إضافة إلى المبررات العلمية الموضوعية منها، ويستند اختيارنا لهذا الموضوع على الآتي:

1 .المبررات الذاتية:

- اهتمام الباحث بدراسة مختلف التطورات الحاصلة في منطقة الخليج العربي.

- رغبة الباحث في دراسة أزمة الملف النووي الإيراني، والميول الشخصي نحو هكذا مواضيع.

- الرغبة في الإطلاع والبحث عن تفاصيل مسألة الاتفاق النووي الإيراني الأمريكي والتخصص في المسألة مستقبلا في إطار البحوث.

2.المبررات الموضوعية:

- يعتبر موضوع الاتفاق النووي الإيراني–الأمريكي وتداعياته الإقليمية من بين المستجدات الراهنة، إذ تساعدنا دراسته على فهم مختلف السياقات الدولية من خلال منظمة الأمم المتحدة بالاعتماد على مختلف الدراسات الأكاديمية في ميدان العلاقات الدولية.

- التوصل إلى بحث علمي وأكاديمي، من خلال دراسة جميع الجوانب المتعلقة بالاتفاق النووي الإيراني-الأمريكي وتداعياته الإقليمية، ودراسة الأطر القانونية والعلمية التي تحكمه.

- إضافة علمية لمكتبة القسم حول موضوع استراتيجي، ضمن المتغيرات الحاصلة على مستوى العلاقات الدولية الراهنة.

***أهداف الدراسة:**

- هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تأثير الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية منذ توقيعه وحتى الوقت الحالي، وذلك من خلال التعرف على الانعكاسات السلبية التي ترتبت-ولا تزال-على التوجهات الإيرانية-الأمريكية خاصة في المجال النووي على دول الخليج العربي وأمن المنطقة الإقليمية عموما.

- تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مجمل التغيرات والظروف والتأثيرات التي ستترتب على الاتفاق النووي الإيراني –الأمريكي.

- التعرف على الآليات والأساليب التي انتهجها المجتمع الدولي لإدارة الملف النووي الإيراني.

***إشكالية الدراسة:**

1. الإشكالية الرئيسية:

لمعالجة الموضوع السالف الذكر تتمحور إشكالية البحث حول الاتفاق النووي الإيراني-الأمريكي وتداعياته الإقليمية، وفق التالي:

إلى أي مدى أثر الاتفاق النووي الإيراني-الأمريكي على الأمن الإقليمي بالمنطقة؟

2.التساؤلات الفرعية:

تتفرع عن الإشكالية الرئيسية المطروحة للبحث، مجموعة من التساؤلات الفرعية ونورد منها الآتي:

- ✓ ما هي أهم مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني ودوافعه؟
- ✓ هل ساهمت المواقف الدولية في تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي؟
- ✓ كيف تمت إدارة مفاوضات الملف النووي الإيراني؟
- ✓ ماهي تأثيرات الاتفاق النووي الإيراني –الأمريكي على الأمن الإقليمي؟

***فرضية الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة، ومختلف الأسئلة الفرعية المرتبطة بموضوع الدراسة، نقترح الفرضيات التالية:

1. الفرضية الرئيسية:

أثر الاتفاق النووي الإيراني_الأمريكي بشكل كبير على الأمن الإقليمي للمنطقة، من خلال خروج إيران من الأزمة والتأزم في الوضع الإقليمي والتحول في موازين القوى بالمنطقة وبقاء المنطقة بؤرة صراعات ونزاعات وتدخلات من قبل القوى الكبرى فيها.

2. الفرضيات الفرعية:

1- مر البرنامج النووي الإيراني مند ظهوره بالعديد من المراحل، وارتبطت كل مرحلة من مراحل تطوره بالبيئة الداخلية في إيران وعقلية صناع القرار.

2- أثرت المواقف الدولية حول البرنامج النووي الإيراني بتحويله إلى مجلس الأمن الدولي.

3- أثرت مفاوضات الملف النووي الإيراني التي دامت عدة سنوات من الشد والجذب إلى توقيع الاتفاق النووي، والذي يعتبر آخر محطة من محطات المفاوضات لحل أزمة البرنامج النووي الإيراني.

4- خروج إيران من الأزمة، دخول منطقة الخليج العربي في صراع و التحول في موازين القوى الإقليمية، من بين الآثار الإقليمية للاتفاق النووي الإيراني-الأمريكي.

***الإطار المنهجي للدراسة:**

طبيعة الموضوع المراد دراسته، تستوجب علينا معالجته بالاعتماد على عدة مناهج نذكر منها الآتي:

1- المنهج التاريخي:

وهو المنهج الذي يستخدم لدراسة وتحليل معطيات الماضي والحاضر، وقد تم استخدامنا لهذا المنهج لأجل التعرض للموضوع، من ناحية السياق التاريخي وقراءة مختلف المسارات والمحطات التي مر بها البرنامج النووي الإيراني قبل سنة 2002ودراسة الاتفاق النووي الإيراني الأمريكي وتاريخه.

2- المنهج القانوني:

محاولة الوقوف على مدى إلزامية المنظومة القانونية للمجتمع الدولي، فيما يخص دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منع انتشار الأسلحة النووية، خاصة مدى احترام إيران لبنود المفاوضات والاتفاقيات الدولية.

3- منهج تحليل المضمون:

يتجلى هذا المنهج في محاولتنا تحليل مختلف التصريحات والتقارير الصادرة ، وإن كان ذلك ضمنيا، سيساعدنا على تحليل مضامين الخطابات المتعلقة بصناع القرار والمسؤولين، سواء على المستوى الداخلي لإيران أو الخارجي.

***حدود الدراسة:**

إن دراسة الاتفاق النووي الإيراني الأمريكي وتداعياته الإقليمية يجعل الدراسة محددة زمنيا ومكانيا كالتالي:

أ- الحدود الزمنية:

ترتكز الدراسة على الاتفاق النووي الإيراني-الأمريكي وتداعياته الإقليمية، أي دراسة الفترة التي تم فيها توقيع الاتفاق والفترة الراهنة، إلاّ أننا سنتناوله بالتفصيل منذ ظهور البرنامج وانكشافه عام 2002 من طرف منظمة مجاهدي خلق وبروز الأزمة مع المجتمع الدولي إلى ما بعد توقيع الاتفاق.

ب - الحدود المكانية:

إن دراسة الاتفاق النووي الإيراني-الأمريكي وتداعياته الإقليمية يجعل الدراسة محددة في منطقة الخليج العربي، من اعتبار إيران دولة تقع في الخليج العربي، إلى دراسة المتغيرات الإقليمية في المنطقة.

***صعوبات الدراسة:**

يتلقى الباحث أثناء إعداده لأي دراسة مجموعة من المشاكل والصعوبات، ومن أبرز الصعوبات التي واجهتنا في إعداد الدراسة ما يلي:

- قلة المراجع والدراسات والمصادر حول موضوع الاتفاق النووي الإيراني الأمريكي وتداعياته الإقليمية كون الموضوع حديث النشأة صعب علينا التحكم بالدراسة والإلمام بجميع جوانبها وحيثياتها.

- عدم وجود مراكز بحث وترجمة تتولى ترجمة مختلف الدراسات حول البرنامج النووي الإيراني من اللغة الفارسية إلى اللغة العربية فوّت علينا فرصة الاستفادة من مختلف الأطروحات والدراسات المنشورة باللغة الفارسية.

- وجود دراسات وتحليلات ذات الميول الرسمية والإيديولوجية البعيدة عن الموضوعية.

- ضيق الوقت وتشعب الموضوع، باعتباره موضوع حديث يحتاج إلى دراسة متأنية وطويلة.

***الدراسات السابقة:**

تم الإطلاع على مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة الخاص بالاتفاق النووي-الأمريكي وتداعياته الإقليمية، ومن أبرزها:

• دراسة شاهرام تشوبين، **طموحات إيران النووية**، قدم هذا الكتاب رؤية نادرة للدوافع والمعتقدات والمفاهيم السياسية المحلية التي تدور في لإيران، وفيه يعرض شاهرام تشوبين تاريخ إيران النووي والدبلوماسية النووية الإيرانية، مبرهنا بأن المشكلة الأساسية لا تكمن في التكنولوجيا النووية، بل في سلوك إيران كدولة ثورية ذات طموحات تتعارض ومصالح جيرانها والغرب.

• دراسة وسام الدين العكلة، **المباحثات النووية بين إيران والمجموعة السداسية(5+1) بين النجاح والتعثر**، دراسة إستراتيجية تناولت الإحاطة بمجموعة من المفاوضات الدائرة حول الملف النووي الإيراني دون تحليلها، واستنباط التطورات المؤثرة في سير المفاوضات.

• دراسة رياض الراوي، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط** تناولت الدراسة مدى تأثير البرنامج النووي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط، في ظل البيئة الدولية الحالية ومتغيراتها الدولية والإقليمية دون التطرق إلى أهم المستجدات حول البرنامج النووي الإيراني والتحول في الموقف الإيراني والأمريكي والرضوخ إلى المفاوضات المشكلة للاتفاق النووي بين الطرفين.

• دراسة محمد عز العرب، **التداعيات المحتملة للاتفاق النووي الإيراني- على دول الخليج** في هذه الدراسة تم تناول ثلاثة عناصر رئيسية، وهي المواقف الخليجية من توقيع الاتفاق النووي الإيراني الأمريكي والتأثيرات المحتملة لهذا الاتفاق على المصالح الخليجية والسياسات المتوقعة لدول الخليج للتعامل مع هذه التأثيرات، بدون الإحاطة بالتأثير الأساسي للاتفاق حول تغيير موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط وأثره على أمن المنطقة.

ستحاول هذه الدراسة الإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بالاتفاق النووي الإيراني_الأمريكي وتداعياته الإقليمية، ودراسة أهم المستجدات الحاصلة والتطورات المختلفة الحاصلة حول الاتفاق النووي الإيراني الأمريكي والدراسة استكمالا وإضافة للدراسات والمراجع التي تم الاعتماد عليها بدون تحيز، و بشكل علمي وأكاديمي.

***تقسيم الدراسة:**

تناولت هذه الدراسة الاتفاق النووي الإيراني- الأمريكي وتداعياته الإقليمية، من خلال ثلاثة فصول، حيث يستعرض:

الفصل الأول: طموحات إيران النووية: الخلفيات والمواقف الدولية؛ أي دراسة نشأة البرنامج النووي الإيراني والجذور التاريخية ومراحل تطوره، وأهداف ومبررات سعي إيران نحو تطوير قدراتها النووية، ودراسة مختلف المواقف الدولية تجاه البرنامج النووي الإيراني وهي مواقف للدول المؤثرة والمتأثرة بالبرنامج النووي الإيراني.

أما الفصل الثاني: فهو يعرض تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، كما سلط الضوء على مختلف المفاوضات وطريقة سيرها مع الترويكا الأوروبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ورؤية كل طرف في المفاوضات، إلى جانب دراسة الاتفاق النهائي حول البرنامج النووي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن الفصل الثالث: يظهر انعكاسات الاتفاق النووي الإيراني-الأمريكي الإقليمية من خلال دراسة تأثيره على الداخل الإيراني وذلك بتحليل المكاسب التي حققتها وستحققها إيران من هذا الاتفاق، وتأثيره على الأمن الإقليمي الخليجي، وكذلك تأثير الاتفاق على القوى الإقليمية في الشرق الأوسط.

ووضعنا لكل فصل خلاصة، وتم إلحاق الدراسة بخاتمة شاملة للمشكلة محل البحث.

***تحديد المصطلحات:**

1-الاتفاق: Agreement, Accord

في العلاقات الدولية، تفاهم أو تعاقد دولي لتنظيم العلاقات بين الأطراف المعنية في مسألة ما أو مسائل محددة يترتب على تلك الأطراف التزامات وحقوقا في ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة والشؤون الفكرية...الخ.

وقد يتخذ الاتفاق طابعا سريا أو شفهيا أو صفة عابرة، فيكون اتفاقا مؤقتا أو طويل الأجل، أو ثنائيا أو متعددا أو يكون محددا، كأن يكون اتفاقا تجاريا أو بحريا أو ثقافيا...الخ والاتفاق أقل شأنا من المعاهدة والاتفاقية، ويجري التوصل إلى الاتفاق بعد مفاوضات ويتم بالتوقيع ويخضع للإبرام والنشر. [1]

2-التفاوض:

هو موقف تعبيري حركي قائم بين طرفين أو أكثر حول قضية من القضايا، يتم من خلاله عرض وتبادل وتقريب ومواءمة وتكييف وجهات النظر واستخدام كافة أساليب الإقناع للحفاظ على المصالح القائمة أو للحصول على منفعة جديدة بإجبار الخصم بالقيام بعمل معين أو الامتناع عن عمل معين في إطار علاقة الارتباط بين أطراف العملية التفاوضية تجاه أنفسهم أو اتجاه الغير.[2]

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1990، ص58.

[2] غريفيتش مارتن، أوكلاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص156.

الفصل الأول

طموحات إيران النووية: الخلفيات والمواقف الدولية

يعدّ الملف النووي الإيراني من أكثر المواضيع المثيرة للجدل على الساحة الدولية عامة وفي منطقة الشرق الأوسط خاصة، إذ نشأ وتطور عبر مراحل تاريخية في إطار محاولة اكتساب أسرار الصناعة النووية السلمية، ورغم أن إيران تصر على مبرراتها السلمية لامتلاكها الطاقة النووية، إلا أن الدول الكبرى أكدت على عدم سلمية البرنامج النووي الإيراني،في حين أكدت دول أخرى على سلمية البرنامج النووي الإيراني ، وهذا ما أدى إلى تشكل المواقف الدولية اتجاه هذا البرنامج، وعلى هذا الأساس قسمت دراستنا في هذا الفصل كالتالي:

المبحث الأول:نشأة الملف النووي الإيراني ومراحل تطوّره

المبحث الثاني: دوافع وأهداف إيران لامتلاك السلاح النووي

المبحث الثالث: المواقف الدولية تجاه البرنامج النووي الإيراني

المبحث الأول: نشأة الملف النووي الإيراني ومراحل تطوره

مرّ الملف النووي الإيراني بالعديد من المراحل منذ انطلاقته في سنوات الستينيات حتى عام 2010م، وقد تأثرت كل مرحلة بالبيئة الدولية والإقليمية، وكذلك البيئة الداخلية في إيران، خاصة ما يتعلق بطبيعة النظام السياسي الإيراني، سواء كان في عهد الشاه محمد رضا بهلوي أو الجمهورية الإسلامية في عام 1979، وعلى هذا الأساس خصصنا هذا المبحث لدراسة نشأة البرنامج النووي الإيراني وتطوره، وقسمناه إلى:

أولا: مرحلة النشأة والتأسيس في عهد الشاه

ثانيا: مرحلة تجميد البرنامج وإعادة إحيائه (1979-1990)

ثالثا: مرحلة تزايد النشاط (1991-2002)

رابعا: مرحلة بدء الشكوك الدولية حول سلمية البرنامج النووي الإيراني وفرض العقوبات (2002-2010)

أولا: مرحلة النشأة والتأسيس في عهد الشاه

بدأت النشاطات النووية الإيرانية في الستينيات من القرن الماضي من خلال التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وضعت حينذاك أسس علاقة إستراتيجية وثيقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ونظام الشاه محمد رضا بهلوي، بعد أن قضت الاستخبارات المركزية الأمريكية على ثورة رئيس الوزراء محمد مصدّق في أوت 1953م، وإعادة الشاه إلى السلطة من خلال عملية أجاكسي، [1]وقد تم في إطار برنامج "الذرة من أجل السلام"* الذي أطلقه الرئيس الأمريكي "Dwight Eisenhower" "داويت ديفيد إيزنهاور" في عام 1953م، يتضمن هذا البرنامج فتح الطريق النووية أمام دول العالم من خلال نقل التكنولوجيات النووية السلمية. [2]

---

[1] أمال السبكي،"تاريخ إيران السياسي بين ثورتي 1960-1976" ، **سلسلة عالم المعرفة**، العدد 25، أكتوبر 1999، ص176.

* مقترح قدمه الرئيس الأمريكي داويت إيزنهاور في الدورة الثامنة للجمعية العامة للأمم المتحدة لإنشاء منظمة دولية لنشر التكنولوجيا النووية السلمية، ونتج عنه الوكالة الدولية للطاقة النووية عام 1957، وعهد لها مسؤولية مزدوجة تعمل على نشر تكنولوجيا نووية سلمية والرقابة عليها.

[2] عدنان أبو ناصر، "التكنولوجيا النووية السلمية الإيرانية والمواقف المتناقض للغرب "، **مجلة الوحدة الإسلامية**، العدد 101، السنة 2009-2010، ص 76.

تم توقيع أول اتفاق نووي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية عام 1957م وانطلق عام 1960، حيث حصلت إيران من خلاله على أول مفاعل للأبحاث في جامعة طهران (TRR) عام 1967 بقوة 05 ميغاواط، ويعد هذا المفاعل التدريبي بمثابة حجر الزاوية للبرنامج النووي الإيراني بطاقة إنتاجية تعادل 0,6 كغم من البلوتونيوم سنويا وبدأ البلدان في مشروع جديد للتعاون في مجال بناء القدرة الصاروخية من خلال مشروع "ProjectPlower" وذلك في عام 1977م، حيث يركز هذا المشروع على تطوير الصواريخ الطويلة الأمد آنذاك 150-200 كم، كذلك صواريخ ثقيلة ضدّ السفن والذي لم يتحقق بسبب قيام الثورة الإسلامية. [1]

ظلت إيران طيلة فترة حكم الشاه مجالا لاستقطاب الصناعات الإسرائيلية، ونشأت علاقة بين "معهد وايزمن" للعلوم وبين مؤسسات التعليم في إيران، وبدأت لجان الطاقة للبلدين بالتعاون في تطبيق البحوث النووية في مجالات الزراعة والطب.[2]

بالرغم من امتلاكها احتياطا ضخما من النفط والغاز الطبيعي، غير أن اهتمام الشاه كان منصبا على بناء قوة عسكرية أكثر تسلحا كمّا ونوعا وتحديثا في منطقة الشرق الأوسط مؤكدا أن إيران لن تكون آخر دولة نووية تمتلك السلاح النووي في المنطقة. [3]

وقعت إيران على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية في جويلية عام 1968م وأصبح التوقيع نافذا في 1970/03/05م، وقد أكدت الفقرة الرابعة من المعاهدة حق إيران في تطوير وإنتاج واستعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية، دون تمييز يذكر، وامتلاك المواد والأجهزة والمعلومات التكنولوجية والعلمية. [4]

---

[1] محجوب الزويري، "تحولات السياسة الإيرانية تجاه إسرائيل ما قبل النكبة وما بعدها"، تاريخ الاطلاع: 2008/12/29، على الرابط : http://www.alarabeya.net/index.asp?serial=&f=3421264129

[2] شموئيل سجيف، **المثلث الإيراني، العلاقات الخطية بين إسرائيل-إيران-الولايات المتحدة الأمريكية**، مطبعة لوين أفشتاين بيت بام، إيران، 1981، ص 124.

[3] رياض الراوي، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على الشرق الأوسط**، دار الأوائل، الأردن، 2006، ص 113.

[4] أسماء محسن العجمي، **تقرير عن الملف النووي الإيراني مفاعل بوشهر**، (إدارة الدراسات والبحوث لمجلس الأمة الكويتي)، الكويت، 2013، ص 04.

وقعت إيران اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام 1974م، تنفيذا لأحكام المادة الثالثة من معاهدة الحظر، التي تقنّن نظم وإجراءات التفتيش والرقابة التي يقوم بها مفتشو الوكالة الدولية على جميع المنشآت والمواد النووية. [1]

في العاشر من جوان عام 1978م قبل قيام الثورة الإسلامية بسبعة أشهر، تم توقيع مسودة نهائية من اتفاقية إيرانية أمريكية نووية تضمنت تقديم تسهيلات وتنظيم لحركة الصادرات ونقل المعدات والمواد للبرنامج النووي الإيراني. [2]

ويمكن إجمال سمات حقبة الشاه فيما يخص البرنامج النووي الإيراني بما يلي:

1- توفير العنصر البشري وتدريبه وإبرام العديد من العقود لضمان ذلك.

2- إقامة بنية تحتية للبرنامج النووي الإيراني وإنشاء العديد من المفاعلات لهذا الشأن.

3- فرض إيران ذاتها على منطقة الخليج لتملأ الفراغ الذي أحدثته بريطانيا بانسحابها من الخليج وقناة السويس، في إطار سياسة شرطي الخليج ومن ثم احتلاله لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى.

4- محاولة شراء صواريخ باليستية من طراز أريحا.

5- إستفاد الشاه من حرب أكتوبر 1973م، بارتفاع سعر النفط والاستفادة من عائداته في تلبية طموحاته النووية ليكون الأكثر ضمانا للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

---

[1] توفيق منصور، "معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية"، أخبار اليوم السودانية، تاريخ الاطلاع: 2016/01/04، عن الموقع الإلكتروني: http://www.tewfikamnsour.net/?p=64

[2] __, **Irans nuclear complex Prom tracking nuclear proliferation**, carnegie Endowment for international peace, 1998, p 06.

ثانيا: مرحلة تجميد البرنامج وإعادة إحيائه (1979-1990)

اتخذ القادة الثوريون الإيرانيون عند انتصار الثورة، وفي مقدمتهم آية الله الخميني موقفا سلبيا تجاه كافة المشروعات الوطنية التي امتدت من العهد السابق من أجل أسلمة المشروعات بما فيها البرنامج النووي، فقد أراد الشاه إرساء ما يسمى مشروع الحضارة الإيرانية، وبعد الثورة خلفه مشروع الحضارة الإسلامية الكبرى، والذي يحمل في طياته ما يسمى الحضارة الإيرانية، لذا نظر النظام الإسلامي في إيران إلى البرنامج النووي الإيراني بنظرة شك. [1]

اتسمت سياسة الثورة تجاه البرنامج النووي بالسلبية وعدم الاكتراث، بل إن آية الله الخميني اعتبر مفاعلات بوشهر عبارة عن مشروع يقف ضد الإسلام، أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والدول الغربية رفضت التعاون مع إيران في المجال النووي، كما تعرضت المنشآت النووية الإيرانية للقصف الجوي والصاروخي العراقي أثناء الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988[2]، إلا أن الموقف السلبي الذي اتخذه قادة الثورة الإيرانية تجاه الطاقة النووية لم يدم طويلا، إذ سرعان ما حاولت الحكومات الإيرانية المتعاقبة بعد قيام الثورة استكمال ما بدأه نظام الشاه في المجال النووي[3]، حيث افتتح رئيس الحكومة الإيرانية الأسبق "حسين موسوي" مركز إنتاج النظائر المشعة الذي يقوم بإنتاج النظائر المشعة التي تستخدم في الطب وإنتاج الأدوية في عام 1989. [4]

وتظهر المعطيات السابقة أن إيران في بداية الحكم الجمهوري الإسلامي قد استغنت عن البرنامج النووي، إلا أن الوقائع المتوافرة تدحض ذلك، ولعل أهم المعطيات تتمثل في:

1- إسناد مسؤولية إدارة البرنامج النووي الإيراني عام 1981م، إلى آية الله حسين بهشتي الذي يتمتع بمنزلة سياسية ودينية رفيعة، مما يعني إعطاء أهمية للبرنامج النووي آنذاك.

2- الإبقاء على مفاعل كلية أمير أباد التكنولوجية واستمرار رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واستمرار تدريب الاختصاصيين.

---

(1) يوسف عزيزي،**إيران الطاقة النووية والتحديات الجسيمة**، قناة الجزيرة، قضايا وتحليلات، 2015/12/21. من الموقع: www .aljazeera .net

(2) وسام الدين العكلة، **التحدي النووي الإيراني: حقيقة أم وهم؟دراسة علمية قانونية لمواقع برنامج إيران النووي وتداعياته الإقليمية والدولية**، دار سوريا الجديدة للطباعة والنشر، سوريا، ص 22.

(3) عدنان حسين أبو ناصر، **البرنامج النووي الإيراني من التأسيس إلى التسييس**، (ب،د،ن)، الأردن، 2007، ص 48.

(4) أحمد إبراهيم محمود، **البرنامج النووي الإيراني وآفاق الأزمة بين التسوية ومخاطر التصعيد**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، مصر، 2005، ص 76.

3- الإبقاء على حوالي 300-400 فنّي إيراني يمارسون أعمالهم بعد مغادرة الأجانب والإبقاء على 13 خبيرا نوويا إيرانيا للعمل في مفاعل بوشهر.

4- وقوع حريق في محطة بوشهر عام 1982 مما يدل على وجود عمل في المفاعل في ظل غياب الخبرات الأجنبية، حيث أدى الحريق إلى التوقف التام للعمل في المحطة.

5- القيام بإخلاء الوقود النووي المستخدم في المفاعلات لمواقع أخرى بعيدة عن المفاعلات تحسبا لهجوم عراقي محتمل، مما يدل على الاهتمام بتلك المادة الحيوية والمحافظة عليها.

6- رفض مقترح شركة KWU استبدال توربينات تعمل على الغاز الطبيعي بالمفاعلات.

7- تقديم شكوى لمنظمة التجارة الدولية TCC ضد شركة "سيمينز" الألمانية عام 1982 تطالب الشركة بتسليم المواد ومكونات المفاعل التي خزّنت خارج إيران.[1]

لقد أعلن آية الله الخميني التزام بلاده بمواصلة تطوير قدراتها النووية وذلك في عام 1986م، كما وقعت إيران اتفاق مع باكستان للتعاون في المجالات النووية العسكرية في عام 1986م، هذا ويذهب البعض إلى ربطها بشبكة عبد القادر خان.

كان من أولويات الدولة الإيرانية بعد انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية البحث عن العقود السابقة مع الدول الأوروبية لبناء مفاعلات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية، وكانت حكومة رفسنجاني ترى أن توليد الطاقة الكهربائية يُعدّ أساسا في إعادة تشغيل المعامل التي أغلقت منذ زمن الشاه بعد تحسينها لإعادة بناء إيران. [2]

استغلت إيران الدول التي ساعدت تطوير برنامجها النووي للحصول على رؤوس نووية من جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية المتفككة بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، بل إن الكثير من وكالات الاستخبارات الغربية أكدت أن إيران قد حصلت فعلا على عدد منها من كازاخستان، ولكن تلك الوكالات تعتقد أنها قنابل تكتيكية وليست إستراتيجية. [3]

---

[1] حسين علي، **هل ستصبح إيران دولة نووية تخشاها الدول المجاورة لها؟**، المكتبة الإلكترونية، كتب عربية، 2005، ص 38.

[2] حمدان مجزع الشمري، **تقرير حول الملف النووي الإيراني إلى أين؟**، (إدارة البحوث والدراسات)، مجلس الأمة، الكويت، 2007، ص 04.

[3] فؤاد طه، **الخيار النووي في الشرق الأوسط، الأسلحة النووية وأولويات الأمن القومي في بناء قوة عربية نووية**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص 222.

نجد من بين العوامل التي دفعت بإيران إلى العمل على إعادة بناء برنامج مفاعلاتها النووية بعد مرور ست سنوات على توقف العمل به ما يلي:

1- فقدان إيران لحليفها(الولايات المتحدة الأمريكية) مما شكل تحديا جعلها تشعر بالخطر أكبر من ذي قبل، خاصة بعد توتر العلاقات بعد قضية احتجاز الرهائن الأمريكيين من قبل إيران.
2- الشعور بأن قدرات العراق النووية كانت آخذة في التصاعد وطموحها لدور الزعامة الإقليمية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تدعمها في حربها مع إيران.
3- استخدام العراق الصريح والمباشر لأسلحة الدمار الشامل في حربه مع إيران.
4- بروز حلفاء لإيران كالصين وكوريا الشمالية وليبيا وسوريا كلاعبين متهمين في تزويد إيران بالأسلحة والإمدادات المؤثرة والنوعية.

هذه العوامل شجعت إيران على العودة إلى ملفها النووي فكانت المبادرة الأولى في إعادة تصليح وتأهيل مفاعلي بوشهر تلاها في أواخر الثمانينيات ظهور العديد من المصدرين والمتعاونين في المجال النووي مع إيران.[1]

ثالثا: مرحلة إنكشاف النشاط(1991م-2002م)

شهد البرنامج النووي الإيراني نشاطا مكثفا في كافة المجالات في هذه الفترة بحيث أصبحت إيران تملك بنية أساسية لإجراء الأبحاث النووية المتقدمة، كما أنها قامت بنشر منشآت نووية على مساحة واسعة وإحاطتها بجدار هائل من السرية تحسبا لضربات جوية عسكرية، وأقدمت على هذه الخطوة كدرس مستفاد من التجربة النووية العراقية عندما تعرض موقع (تموز) العراقي عام 1981 لضربة جوية عسكرية إسرائيلية.

شهدت هذه المرحلة اهتماما من طرف منظمة الطاقة النووية الإيرانية في أعمال التخطيط والمتابعة والتنفيذ لكافة جوانب البرنامج النووي الإيراني، حيث تعززت قدرة المنظمة بوجود المنشآت والمراكز التي تتبع لها وكان من أبرزها مركز التكنولوجيا المتقدمة في أصفهان، ومركز الأبحاث النووية في بوشهر.

[1] محمد الشيخلي، "القدرة النووية الإيرانية بين الواقع والتجليات"، **مجلة المستقبل**، العدد1،2036، سبتمبر2008، ص07.

عادت إيران في عام 1993 للتعاقد مع روسيا لإعادة إحياء مفاعل بوشهر ومفاعلين آخرين ولكن استمرار الأزمة الاقتصادية حال دون تنفيذ العقد حيث أدت هذه الأزمة إلى انخفاض العملة الإيرانية وهبوطها بمقدار7%من قيمتها الحقيقية[1] .

جاء التطور الأبرز في البرنامج خلال عام 1995م، حين وقعت الحكومة الإيرانية عقدا مع روسيا لتنفيذ مشروع بوشهر تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية تم بموجبه حصول الإيرانيين على مفاعلين نوويين يعملان بالماء الخفيف بطاقة 1000ميغاواط وبموجب الاتفاق تقرر انجاز أول مفاعل نووي في بوشهر لتوليد 30-50ميغاواط،خلال أربع سنوات ، وتدريب15 خبيرا نوويا إيرانيا في روسيا.[2]

أعلن رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، رضا أمر الله في عام 1995 أن إيران دشنت أكثر من ثلاث منشآت لطحن اليورانيوم (الكعك الأصفر)، إضافة إلى المنشآت الموجودة سابقا في منطقة (صنعت)، حيث أكدت بعض التقارير بان إيران أصبحت قادرة على إنتاج مادة (غاز هكسافلوريد اليورانيوم) بجهود ذاتية.[3]

في بداية عام 1999 رفعت إيران ميزانية إنشاء مفاعلين نوويين لتصل إلى 850مليون دولار لتضمن شراء "التوربينات" التي تحتاج إليها من أحد المصانع الروسية حيث نجحت إيران في ضمان التعاون الروسي معها رغم الضغوط الأمريكية....[4]

رغم الضغوط التي مارستها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، فقد استمر التعاون الروسي الإيراني، «ففي مطلع عام 2001 قام الرئيس الإيراني محمد خاتمي بزيارة روسيا، وتم خلال الزيارة توقيع اتفاقيات التعاون في مجلات عدة، في مقدمتها التعاون التكنولوجي في المجال النووي، مبررا هذه الاتفاقيات بحق إيران باستخدام الطاقة

---

(1) نزارعبد القادر،" الدوافع النووية الإيرانية والجهود الدولية للاحتواء "، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، العدد 54، لبنان، 2005، ص135.

(2)Ali,Javed,**Iran nuclear imports and Environ mental possibilities**,**The TED case studies**, an online journal,themande projects, American university, case no 163,2-10 ;1994. http :www.american.edu/TED/irannuke.htm.17.12.2006.

(3) Anthony h, cordesman, **Iran and nuclear weapons**,op;cit.

(4)الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الإنتشار في إيران**، قرار مجلس المحافظين، وثيقة رقم(GOU/2006/13)، 2006، على الرابط:
http://www.iaea.org/publications/documents/board/2006/arabic/gou2006+14ar.pdf

النووية في المجالات السلمية دون المجالات العسكرية، وأن هذا الاتفاق يخدم الأغراض الدفاعية فقط وهي غير موجهة إلى أي بلد آخر».[1]

رابعا: مرحلة بدء الشكوك الدولية حول سلمية البرنامج النووي الإيراني وفرض العقوبات(2002م-2010م)

أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، إلى تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية العالم على أساس محورين محور الشر ومحور الخير، وكانت إيران من ضمن الدول المصنفة بالمارقة والراعية للإرهاب، وقد جاءت هذه المتغيرات لتسلط الضوء على البرنامج النووي الإيراني، لتزيد الولايات المتحدة الأمريكية من ضغوطها عبر تأييد دولي بحرمان إيران من امتلاك التكنولوجيا النووية، بذريعة أن امتلاكها للتقنية النووية سيمكنها من الحصول على السلاح النووي، مما يشكل تهديدا للعالم، إضافة إلى حدوث إخلال بالتوازن في منطقة الشرق الأوسط، حيث انفجرت الأزمة النووية الإيرانية على الساحة الدولية في منتصف أوت2002، على اثر المؤتمر الصحفي الذي تحدث فيه "علي رضا جعفر زادة" الناطق باسم المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، الذراع السياسي لمنظمة مجاهدي خلق، المنعقد في واشنطن، حيث عرض خلاله صورا لمنشآت نووية إيرانية سرية في "نتانز وآراك"، بعيدة عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما كشف عن منجم من خام اليورانيوم في"ساجاد" مقاطعة "يزد".[2]

أعلن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الدولية محمد البرادعي بتاريخ 2003/07/16م، أن إيران لم تبلغ عن بعض أنشطتها النووية، وطالبها بالتعاون دون الإعلان عن عدم امتثال إيران لاتفاق الضمانات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية[3]، لكن بعد وشاية من المعارضة الإيرانية في الخارج تمكن مفتشو الوكالة الدولية من الوصول إلى موقعين عسكريين إيرانيين هما "بارجين ولافيزان" في ديسمبر 2004 وقد تبين أن الموقعين معدان لاختبار المتفجرات التقليدية وخزن عدد ومواد نقلت إليها من

---

(1) هيثم غالب الناهي، "السياسات النووية الدولية وتأثيرها على شؤون الشرق الأوسط "، **جريدة الزمان اللندنية**، 2005، ص150.

(2) شانون، ن(كايل)، **الحد من الأسلحة النووية وحظر انتشارها، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004، ص 845.

(3) أحمد إبراهيم محمود، **الأزمة الإيرانية النووية، تحليل لإستراتيجيات الصراع**، مركز الدراسات الإستراتيجية السياسية، مصر، 2005، ص10.

مواقع أخرى كانت قد صنفت بأنها ذات طبيعة نووية، وفي مارس 2005 رفضت إيران الزيارة الثانية لموقع "بارجين" من قبل مفتشي الوكالة.[1]

في ظل هذه التطورات والاكتشافات التي قدمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية دفعت بها إلى اتخاذ قرار مدعوم من الصين وروسيا تطالب فيه إيران بتعليق نشاطات التخصيب وتبليغ مجلس الأمن بتطورات الملف النووي، جاء فيه: **«مجلس المحافظين يرجو من المدير العام أن يحظر مجلس الأمن بالخطوات التي طالب المجلس إيران بجميع قرارات وتقارير الوكالة بصيغتها المعتمدة بهذه القضية، ويعرب المجلس عن قلقه الشديد لكون الوكالة ليست بعد في وضع يسمح لها بتوضيح بعض القضايا الهامة المتعلقة ببرنامج إيران النووي بما في ذلك حقيقة أن بحوزة إيران وثيقة عن إنتاج أصناف كرات معدنية من اليورانيوم...».**[2]

على اثر ذلك تخلت إيران عن تطبيق البروتوكول الإضافي لمعاهدة عدم الانتشار النووي كي تسمح للوكالة بإجراء مراقبة مشددة على برنامجها.

يتضح أن إيران امتلكت بنية تحتية نووية من خلال إنشاء العديد من المراكز البحثية والمفاعلات النووية وبناء مراكز رئيسة لتصميم وإنتاج التكنولوجيات الصاروخية، بحيث رأينا التطور المستمر للبرنامج النووي الإيراني رغم العقبات والقيود المفروضة عليه من قبل مجلس الأمن الدولي والظروف الإقليمية والدولية المحيطة بها.

[1] حمدان مجزع الشمري، مرجع سابق، ص07.
[2] الوكالة الدولية للطاقة الذرية،مرجع سابق.

المبحث الثاني: دوافع وأهداف إيران لامتلاك السلاح النووي

تختلف أهداف الدول ودوافعها للحصول على قدرات نووية، فبالنسبة لإيران تتحرك سياستها النووية في إطار مجموعة معقدة من الدوافع والنوايا، بعضها معلن وبعضها الآخر غير معلن، ويظهر ذلك بوضوح في برنامجها النووي.

أشار –كنيث وولتز- إلى أن إيران المسلحة نوويا من غير المرجح أن تسعى إلى استخدام الأسلحة النووية عمدا أو نقلها إلى إرهابيين، وانطلاقا من تحليل وولتز و ساغان- لدوافع الدول في الانتشار النووي من دوافع أمنية داخلية الهبة والمكانة يمكن إسقاطها على الحالة الإيرانية كدولة ترغب في الحصول على سلاح نووي، ومن هنا قسمنا هذا المبحث كالآتي:

أولا: الدوافع الاقتصادية

ثانيا: دافع المكانة والهيبة

ثالثا: الدافع الأمني الاستراتيجي والعسكري

رابعا: الدوافع السياسية

أولا: الدوافع الاقتصادية

تهدف إيران إلى تأمين 20% من الطاقة الكهربائية التي تحتاج إليها البلاد، لاسيما في ضوء الزيادة السكانية المطردة، والخطط الاقتصادية الطموحة للبلاد التي تسير قاطرة اقتصادها بوتيرة تصل إلى 5% سنويا، من أجل تقليل الاعتماد على ثروتها الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي لزيادة صادراتها النفطية، وضمان الحصول على المزيد من عائدات العملة الصعبة، لاسيما أن الزيادة السكانية العالية وخطط التنمية الاقتصادية سوف تزيد من معدلات استهلاك الطاقة في إيران في المستقبل.

تشير الحكومة الإيرانية أنها لا تسعى فقط إلى الحد من نسب الزيادة في استهلاك الطاقة، بل تسعى إلى خفض النسب لتوفير ثروتها القومية من النفط والغاز وتوجيههما نحو التصدير من أجل الحصول على العائدات المالية لاسيما في ظل التآكل المتزايد في القدرات التصديرية الإيرانية من النفط بسبب العقوبات المفروضة على إيران. [1]

[1] أحمد إبراهيم محمود،**الأزمة الإيرانية النووية، تحليل لاستراتيجيات الصراع**، مرجع سابق، ص 15.

فضلا عن ذلك يشدد بعض المحللين السياسيين الإيرانيين على أن خطط إيران لإنتاج الطاقة النووية تنبع من أن الدولة أنفقت قدرا كبيرا من ثروتها القومية خلال فترة حكم الشاه لشراء المفاعلات النووية بهدف توفير الطاقة الكهربائية، وأنه من الواجب على الحكومات الإيرانية المعاقبة استكمال البنية التحتية النووية لتوليد الطاقة الكهربائية النووية[1]، وفي ظل سياسة أشمل تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة عدا النفط الذي سينضب يوما ما، كما أن صناعة الطاقة تعاني العديد من المشكلات الفنية والإدارية مما تضطر إيران إلى استيراد كميات كبيرة من البنزين للاستهلاك المحلي، فقد أنفقت إيران قدرا من ثروتها القومية خلال فترة حكم الشاه على البرنامج النووي، لذا تم التشديد على النفقات والاهتمام بالبرنامج حتى لا تذهب المقدرات التي صرفت عليه هدرا.[2]

مع ذلك يرى العديد من المحللين أن الدوافع المشار إليها لا تبدو منطقية فالمفاعلات سوف تكلف مليارات الدولارات، وهي ليست ذات فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية لدولة مثل إيران تمتلك مخزونا ضخما من النفط والغاز الطبيعي يمكن استخدامه لتوليد الكهرباء بكلفة لا تتعدى 18-20% من تكلفة الكهرباء النووية.

ثانيا: دافع المكانة والهيبة

تشكل الهيبة لدولة مثل إيران ناتجا مهما ومتوافقا مع إمكانية الردع المتأنية من امتلاكها لهذا النوع من السلاح، حيث أن هناك ارتباطا بين سمعة الدولة وقوتها، وأن الهيبة أو السمعة الدولية يجب أن تستند إلى القدرة والإبداع والخلق من خلال المناورة البارعة التي يمكن من خلالها جعل الآخرين يدركون حقيقة تلك القوة، فضلا عما تقدمه السمعة الرفيعة للدولة من دور هام على صعيد البناء النفسي والمجتمعي، وبما يؤدي إلى تنامي شعور المواطن فيها بالفخر والاعتزاز بدولته وبما يعزز من التماسك والولاء للدولة.

تسعى إيران لتدعيم مكانتها الإقليمية والدولية، فهي ترى أنها الزعيم الإقليمي للمنطقة وثمة علاقة متماسكة تتحكم في مدى وماهية الدور الذي باستطاعة الدولة أن تلعبه وهي طبيعة الهدف الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه والمدى المكاني وسمعته ضمن البيئة الخارجية للدولة الذي ترغب في أن تلعب دورها فيه، والوسائل المستخدمة لتحقيق هذا الدور.[3]

---

[1] عبد الله فالح المطيري، "أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني"، (رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط)، 2011، ص 143.

[2] أحمد إبراهيم محمود، **الأزمة الإيرانية النووية، تحليل لاستراتيجيات الصراع** ،مرجع سابق، ص 18.

[3] إبراهيم إسماعيل كاخيا، "الملف النووي الإيراني في المنطقة واقع وأبعاد"، تاريخ الإطلاع: 2016/02/24، من الموقع: http://www.arabdefencejournal.com/article.php?categoryID=9&articleID=379.

تظهر ملامح الدور الإقليمي الإيراني من خلال إبراز دور الهوية الإسلامية الشيعية في صناعة الأطر الفكرية الداخلية للحكم والتوجهات الخارجية للنظام السياسي الذي بدا كقائد إقليمي محرك للفاعل دون القومية للاتجاه إلى الثورة على الأنظمة القائدة وتعميم نموذج الثورة الإسلامية، مما فتح المجال للبحث في أهمية القيم الثورية في ترسيخ الدور الإقليمي الإيراني. [1]

تريد إيران أن تجعل من نفسها قوة إقليمية لا يمكن إنكارها، وبدونها لا يمكن معالجة أية قضية إقليمية مهما كانت أهميتها، وعندما تقلص الخط الأمريكي على إيران بعد تورط الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، أحست إيران بالمزيد من الجرأة، كما وصف وزير الدفاع السابق "علي شامخاني" الصواريخ الإيرانية بأنها تمنح البلد ردعا إقليميا: "تسير إيران في طريق يهدف إلى حمل الآخرين رغما عن إرادتهم، على قبول إيران كقوة إقليمية"،كما أكد على أنه يجب على إيران أن ترفع قوتها الإقليمية لتصبح قوة جيواستراتيجية.

فنظرة إيران للملف تنطلق من اعتباره ضرورة ملحة داخليا وخارجيا وإقليميا بهدف لعب دور إقليمي بارز وأيضا تحقيق الردع تجاه جيرانها. [2]

إن امتلاك إيران للسلاح النووي سيؤثر على محاور التوازنات في المنطقة وسيؤكد ظاهرة عدم امتلاك العرب وحدهم لهذا السلاح من بين المجتمعات البشرية في العالم وأنهم باتوا مهددين بمخاطر نووية، بالإضافة إلى ذلك فإن وصول إيران إلى امتلاك السلاح النووي سوف يفرض على دول المنطقة خاصة دول الخليج خيار التهدئة مع طهران وسيجعل الأخيرة قادرة في المستقبل على فرض رؤيتها على بعض المشكلات العالقة بينها وبين بعض الدول الخليجية مثل قضية الجزر الإماراتية الثلاث*.

اتضح لإيران أن السلاح النووي هو البديل الإستراتيجي الوحيد لها في ظل ترسانة الأسلحة العسكرية التقليدية المحاطة بها، والتي لا تمتلك سبيل إلى تحصيلها إلا من خلال امتلاك السلاح النووي والمتفوق تكنولوجيا، و الذي يضمن لها من خلال نظرية الردع المتبادل عدم هجوم إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية عليها. [3]

---

[1] آمنة عيساوة، "الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة)، الجزائر، 2010/2009، ص67.

* **الجزر الاماراتية الثلاث:** طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى.

[2] شاهرام تشوبين، **طموحات إيران النووية**، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007، ص185.

[3] آمنة عيساوة، مرجع سابق، ص87.

ثالثا: الدافع الأمني الإستراتيجي والعسكري

يعتبر الأمن أهم دوافع سعي الدولة لتطوير قدراتها العسكرية وذلك لأنه يحقق الهدف الأهم لها للمحافظة على البقاء، أي حماية مصالحها من التهديدات المتوقعة أو المحتملة، إذ أن وجود الكيان الصهيوني وسعيه لامتلاك السلاح النووي ولد لدى الإيرانيين تصورا بأن حربا حتما ستندلع ضدهم من هذا الكيان، ويتجلى ذلك في الكلمة التي ألقاها نائب الرئيس الإيراني "آية الله مهاجراني" في المؤتمر الإسلامي الذي عقد في طهران 1992، حيث قال: **"طالما تقوم إسرائيل بمواصلة امتلاكها للسلاح النووي فإن الواجب يحتم علينا نحن المسلمين التعاون فيما بيننا لإنتاج قنبلة نووية بغض النظر عن جهود الأمم المتحدة لمنع الانتشار".**[1]

وتسعى إيران إلى تطوير إستراتيجية للأمن القومي، إحدى مقوماتها الأساسية الاعتماد على الخيار النووي في الدفاع عن سيادتها العليا، فضلا عن وسائل التسلح التقليدية الأخرى، وفي سبيل ذلك فإن إيران سوف تسعى لاستخدام الأسلحة النووية من أجل تنفيذ سياسات ردعية تحد من إمكانية الخصم على تنفيذ تهديداته والذي ارتبط أساسا مع مفهوم الأمن القومي.

وفي هذا الصدد يقول الرئيس الإيراني الأسبق "محمد خاتمي": **«إن الوضع الإستراتيجي لجمهورية إيران الإسلامية في العالم والشرق الأوسط على وجه الخصوص يتطلب أن تكون لنا إمكانيات عسكرية قوية، ولن نطلب الأمن من أي جهة في سبيل تقوية دفاعاتنا وإمكانياتنا العسكرية»**[2]، ويمثل الردع عقيدة إستراتيجية في منظومة الأمن القومي الإيراني، فالجيش الأمريكي ينتشر في العراق والخليج، ويتمركز في دول آسيا الوسطى والمحيط الهندي كما تنظر إسرائيل النووية إلى إيران باعتبارها العدو الأول لها.

فيما يتعلق بالقدرات العسكرية يمكن اعتبار إيران دولة ضعيفة عسكريا تحاول استرداد عافيتها بعد الخسائر الفادحة التي تكبدتها في العتاد أثناء الحرب الإيرانية العراقية أو أنها دولة لا تزال شديدة الاعتماد على عتاد حربي لم يعد صالحا للتشغيل، وإيران دولة عاجزة عن إيجاد مصدر موثوق به لتوريد الأسلحة ذات التقنية المتطورة، ويمكن اعتبار إيران قوة تعيد تسليح نفسها لتحقيق طموحاتها الإيديولوجية وأطماعها في الهيمنة وهي كقوة تبحث عن الصواريخ طويلة المدى وأسلحة الدمار الشامل لترد على اعتداءات دول أخرى.[3]

---

[1] رياض الراوي، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، مرجع سابق،ص135.

[2] عمار حميد ياسين، "البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على المعادلة الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي"، **المجلة السياسية والدولية**، العدد 19، تاريخ صدورها:2014، ص89.

[3] جمال سند السويدي، **إيران والخليج البحث عن الاستقرار**، ط2، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، 1998، ص296.

رابعا: الدوافع السياسية

من المعروف أن حصول أي دولة على السلاح النووي سيدفعها إلى التحرك بحرية في توجيه سياستها الخارجية والداخلية بعيدا عن الضغوطات الدولية والإقليمية، وتصبح ذات قدرة أكبر على مواجهة الضغوطات العالمية حيال تسوية أزماتها مع الدول الكبرى.

للبرنامج النووي الإيراني دوافع سياسية واضحة تنقسم إلى مستويين:

أ-المستوى الداخلي: ترتبط دوافع البرنامج النووي الإيراني بمبررات الوحدة الوطنية باعتبارها الأساس المتين الذي يلتف حوله الإيرانيون حول الإمام والدستور والبنية الأساسية للنظام السياسي والضغوطات التي تمارسها القوى الكبرى على البرنامج النووي سوف يؤثر في النظام بأكمله.

ب-أما على المستوى الخارجي: فإنه لا يمكن فهم الطموحات النووية الإيرانية بمعزل عن السياسة الخارجية الإيرانية، وعليه فمن الضروري النظر إلى هذا البرنامج في ضوء محددات سياسة إيران الخارجية والتوازنات الجديدة في إقليم الشرق الأوسط، فالسياسة الخارجية الإيرانية في عهد الشاه لم تخف أطماعها الإقليمية والدور الذي يمكن أن تضطلع به في إقليم الشرق الأوسط والخليج العربي خصوصا، إذ أصبح الخليج العربي يكتسب أهمية فائقة في أجندة السياسة الخارجية الإيرانية ولاسيما بعد التغيرات التي شهدتها البيئة الإقليمية والدولية بعد حرب الخليج الثانية وتفكيك الإتحاد السوفيتي، مما أدى إلى تجديد الطموحات الإيرانية بممارسة دور إقليمي فاعل في المنطقة.[1]

ترغب إيران بأن تكون لديها القدرة على امتلاك السلاح النووي لأسباب دينية فبالنسبة للإيرانيين الكل يمتلك السلاح النووي: المسيحيون، الهندوس البوذيون، اليهود فلماذا يحرم الشيعة من امتلاك السلاح النووي.[2]

---

[1] عمار حميد ياسين، مرجع سابق، ص86.

[2] جيو رايلاند، "الملف النووي الإيراني خيار إسرائيل العسكري"، **مجلة واشنطن كوارتلي الفصلية**، ترجمات الزيتونة، مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات، 2010،ص25.

كما أنه ليس غريبا أن إيران ذات المذهب الشيعي الجعفري وابنة الثورة الإسلامية قد سعت نحو القدرة النووية، ففي التاريخ الإسلامي واجه الشيعة الكثير من الاضطهاد كما مثلوا على الدوام القوة الأساسية للمعارضة، أدى هذا إلى نشوء حالة من غياب الأمان في المشاعر الشيعية الدينية، أي عدم الثقة في الخارج خاصة في المجتمع الدولي، وهذا الموقف نابع من تجربة العراق.[1]

طموح إيران النووي شكل قضية شعبية إيرانية ومصدرا لشرعية نظام الحكم الإيراني، الذي يتعزز كلما تقدمت في هذا المجال لاسيما بعد أن أصبحت تمتلك دورة الوقود النووي كاملة، ولكن هذا الأمر لا يخلو من تباينات داخلية سواء في مراكز صنع القرار أم في الأوساط الأكاديمية، أم في وسائل الإعلام، رغم تمسك الجميع بحق الاستخدام النووي السلمي [2]

هناك اتفاق بين الإصلاحيين على الهدف رغم اختلاف الوسائل، وهذا الهدف تبلور بوضوح مع تيار المحافظين الجدد الذين يسعون إلى الهيمنة على السلطة باعتبار أحمدي نجاد تابعا للمرشد الأعلى وهم جميعا يرون أن الانشغال الأمريكي في العراق وارتفاع أسعار النفط يسمح لإيران بتحقيق أهدافها من خلال وسائل عدة، سواء كان ذلك من خلال البرنامج النووي أو النفوذ في العراق أو تعزيز الروابط مع سوريا ودعم الجماعات المسلحة في لبنان والأراضي الفلسطينية [3]، كما أن هناك تباين آخر يمكن إضافته يتعلق في سبيل تحقيق التوترات والتهديدات الغربية من خلال إدارة حوار مع الغرب كما يرى الإصلاحيين، وهناك بعض الأصوات في إيران تشير إلى أن تركيز إيران على البرنامج النووي أدى إلى مشكلات اقتصادية على رأسها الفقر والبطالة في إيران، الأمر الذي يستدعي ترشيد نفقات البرنامج والوصول إلى حلول سلمية مع الغرب. [4]

يمكن القول أن لإيران دوافع لمساعيها النووية تتمثل في وتأمين 20 بالمائة من الطاقة الكهربائية، الهيبة والمكانة في منطقة الخليج العربي إلى جانب ذلك المشاركة في ترتيبات أمن الخليج ، بالإضافة إلى العديد من الأسباب التي تحدثت عنها مختلف الدراسات في هذا الميدان.

---

[1] شفيق ناظم الغيرا، "أبعاد البرنامج النووي الإيراني وفرص نجاحه"، تاريخ الإطلاع: 2016/1/5 من الموقع:
http://www.meteransparent.com/spip.php?page= &id- article 10505&var-lang=ar&Lang=ar

[2] أحمد إبراهيم محمود، "الأزمة النووية بين المقترحات الأوروبية والتحفظات الإيرانية"، **مختارات إيرانية**، عدد 62، سبتمبر 2005، ص17.

[3] أشرف سعد العيسوي، **أزمة البرنامج النووي الإيراني والتداعيات المحتملة على أمن المنطقة**، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 2006، ص 04.

[4] نفس المرجع السابق الذكر، ص 05.

المبحث الثالث: المواقف الدولية اتجاه البرنامج النووي الإيراني

تتلخص المواقف الدولية حول الملف النووي الإيراني في مواقف أهم القوى الفاعلة على المستوى الدولي والعالمي، وفي مواقف الدول المؤثرة والمتأثرة في الوقت ذاته بقضية البرنامج النووي الإيراني، حيث نبرز هذا المبحث كالآتي:

أولا: موقف دول الخليج العربية من البرنامج النووي الإيراني.

ثانيا:موقف الإتحاد الأوروبي والصين وروسيا من البرنامج النووي الإيراني.

ثالثا:موقف الولايات المتحدة الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة الذرية من البرنامج النووي الإيراني.

أولا: موقف دول الخليج العربية من البرنامج النووي الإيراني

تبدي الدول الخليجية تخوفها من تنامي القوة العسكرية الإيرانية في حال نجاحها في امتلاك سلاح نووي، على خلفية تعارض التوجهات بين القيادات الشيعية في إيران والسنية في دول الخليج، وكذلك النزاع الإماراتي الإيراني على الجزر الثلاث التي تحتلها القوات الإيرانية في مياه الخليج. [1]

تصدرت قضية التسلح الإيراني، وخصوصا البرنامج النووي أجندة عمل مجلس التعاون الخليجي في قمته السادسة والعشرين التي عقدت في أبو ظبي في ديسمبر 2005 حيث طالب المجلس إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وجدد المجلس الأعلى للقمة الخليجية مطالبه بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج العربي[2]، وذلك لعدة أسباب:

أ-ترتبط دول الخليج العربية مع إيران بعلاقات طيبة على الأصعدة السياسية والاقتصادية وهي سمة تميز العلاقات الإيرانية الخليجية، فهي وإن توترت على المستوى السياسي فإنها تشهد نمو واضحا على المستوى الاقتصادي، فحجم التبادل التجاري بين الكويت وإيران بلغ(180) مليون دولار عام 2003م.[3]

---

[1] عبد الله فالح المطيري، **أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني**، مرجع سابق، ص76.

[2] مغازي البدراوي، "النووي الإيراني ونفاذ صبر المجتمع الدولي"، **مجلة آراء الخليج**، العدد17،أكتوبر2017، ص609.

[3] عبد الله فالح المطيري، مرجع سابق، نفس الصفحة.

ب-لم تشأ أن تنتهج الدول الخليجية خيار التصعيد مع إيران، وهي جار أبدي لدول المجلس ولديها برامج عسكرية متطورة خاصة وأن دول الخليج لا تزال تعاني من تداعيات الملف العراقي وتدرك مدى النفوذ الإيراني فيه، وبالتالي فإن التصعيد ضد إيران لم يكن خيارا صحيحا.

ج-يوجد لدى الدول الخليجية العربية إدراك جماعي بخطورة الملف النووي الإيراني بالنسبة لأمنها القومي، ولهذه المخاوف ما يبررها سيما وأن أضحت محاطة بدول ذات طموحات نووية(الهند، باكستان، إسرائيل، إيران)، ومن تم فإن الموقف الخليجي لم يتجاهل الإشارة إلى القضية النووية ولم يشر إلى إيران تحديدا، وإنما أشار إلى ضرورة جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.[1]

صرح الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد الرحمان العطية في القمة الخليجية في الرياض 09ديسمبر2006م، أن دول مجلس التعاون ليست ضد امتلاك إيران لأي مشروع نووي مخصص للأغراض السلمية.[2]

ثانيا: موقف الإتحاد الأوروبي، الصين وروسيا من البرنامج النووي الإيراني:

1-موقف الإتحاد الأوروبي من البرنامج النووي الإيراني:

تمثل الموقف الأوروبي في موقف الترويكا الأوروبية وهي(فرنسا، ألمانيا بريطانيا) والتي التقت مواقفها حول البرنامج النووي الإيراني، حيث تأخذ الدول الأوروبية بتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي تشير إلى أن جولات التفتيش التابعة للوكالة لم تكشف عن وجود أي انتهاك من جانب إيران لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية أو إنتاجها محليا.

كان الإتحاد الأوروبي إجمالا يعارض الولايات المتحدة الأمريكية في مسألة الدفع بالملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن تمهيدا لفرض العقوبات وذلك في بداية المفاوضات مع إيران، وحتى نهاية عام 2006، وكان الدافع للاعتراض مبني على عدة اعتبارات أهمها: العلاقات الاقتصادية الأوروبية-الإيرانية، والعمل على استقرار المنطقة وتفادي ما قد ينتج عن العنف...الخ.

---

(1) غسان سلمان العتيبي، "السياسة الإيرانية"، **صحيفة القبس**، العدد 120،بتاريخ: 2014/06/15، ص200.
(2) عبد المالك التميمي، "إيران ومنطقة الخليج العربي"، **صحيفة البيان**، الامارات، 2010،ص 27.

ومن باب سياسة الاحتواء التي حاولت أوروبا إتباعها مع إيران، وقعت دول الترويكا الثلاث(بريطانيا، فرنسا وألمانيا) مع إيران اتفاق باريس الموقع في أكتوبر 2004 وآخر أكثر شمولا تم توقيعه في سنة 2006، تضمن دعم الاستثمارات وانتقال التكنولوجيا ومساعدة إيران فنيا واقتصاديا، مقابل شمول هذه الاتفاقيات(المقترحات) إطارا واضحا لجملة من القيود والمحظورات الأمنية، وهذه الأخيرة دفعت الإيرانيين إلى رفضها ليبدأ فصل جديد من المواجهة مع الغرب.[1]

أما بالنسبة للمقترحات الأوروبية وما تلاها من إجراءات للمواجهة هي كالتالي:

-المقترحات الأوروبية اتجاه البرنامج النووي الإيراني:

إن الإتحاد الأوروبي يضع في اعتباره الفقرة الرابعة لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وحقوق الاستفادة من الطاقة النووية لأغراض وأهداف سلمية، إلا أن الإشكال كان حول النواحي الأمنية التي قدمت لإيران في 06أفريل من عام 1995 وقرار 984 لنفس العام الصادر عن مجلس الأمن الدولي، وموضوع البرامج النووية ذاتها.

1-الدول الأوروبية الثلاث (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا)، تؤيد إنتاج القدرة النووية غير العسكرية التي تتفق واحتياجات الطاقة الإيرانية فقط، وهو ما يعني إخراج العامل النووي من العملية الاقتصادية.

2-الدول الأوروبية الثلاث والإتحاد الأوروبي يؤيدون مسألة التعاون في مجالات عدة ووضع وتركيب المواصفات النووية والأمنية.[2]

3-التزام إيران بعدم استئناف الأنشطة الخاصة بدورة الوقود النووي، وأن تقدم تعهدا لازم التنفيذ في مجال الانسحاب من اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، وتوفير الوقود من الخارج وإعادة جميع مخلفاته إلى المورد الأصلي.

4- الدول الثلاث والإتحاد الأوروبي تتعاون مع إيران بهدف التعرف على الإيجابيات المختلفة الناتجة عن عملية التجهيزات وتوافر المنشآت والمواد، كما تضطلع المجموعة بعملية توظيف العلماء والفنيين والعمال في المنشآت والتجهيزات النووية الإيرانية. [3]

---

[1] حمدان مجزع الشمري، مرجع سابق، ص08.
[2] نفس المرجع السابق الذكر، ص09.
[3] نفس المرجع السابق الذكر، ص10.

- التحول في الموقف الأوروبي اتجاه البرنامج النووي الإيراني:

أحدث الإصرار الإيراني على المضي قدما في البرنامج النووي تحولا في الموقف الأوروبي لتدخل الأزمة بذلك مرحلة جديدة، حيث أعلنت دول الترويكا في 2006/01/12أن المفاوضات مع إيران بشأن برنامجها النووي قد وصلت إلى طريق مسدود، وهكذا اتفقت الدول الثلاث (بريطانيا، فرنسا وألمانيا) على ضرورة إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن تمهيدا لفرض عقوبات على إيران في حال إصرارها على المضي في تنفيذ برنامجها.[1]

سلمت الدول الست الكبرى لإيران عرضا جديدا يهدف إلى تعليق تخصيب اليورانيوم عام 2008، وقد حضر جلسة التسليم سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني سعيد جليلي والممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الإتحاد الأوروبي "خافير سولانا"، كذلك شارك في الجلسة رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، "غلام رضا زاده" الذي أعرب عن ثقته في التوفيق بين العرض المقدم والاقتراحات الإيرانية ولكن قبل دراسة المقترحات فاجأ الرئيس الفرنسي "نيكولاي ساركوزي" الجميع بخطاب ألقاه من منصة الكنيست الإسرائيلية يحمل عبارات التهديد والوعيد لإيران، وقال: **«إن فرنسا ستقف دائما إلى جانب إسرائيل في حال تعرض وجودها للخطر...وأن إيران النووية وضع لا يحتمل وهذا يستدعي ردا قويا وحاسما من قبل الأسرة الدولية».**[2]

كما أظهر هذا الموقف تمايزا بين الدول الأوروبية، فالموقف الفرنسي يعود إلى شخصية "ساركوزي" الذي استخدم كل قدراته الكاريزمية لمهاجمة إيران، فإما أن توقف إيران تخصيب اليورانيوم وتقبل الرقابة الكاملة، وإما سيتجه العالم إلى فرض عقوبات شديدة عليها، لما في ذلك وقف تصدير الوقود إلى إيران، وكان الموقف الألماني حذرا رغم تشدده، فألمانيا أكبر شريك تجاري لإيران ومع هذا فقد حافظت المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" على سياستها التي تقوم دائما على الوقوف خلف شركائها في الإتحاد الأوروبي.[3]

---

[1] محمد الله محمد، "مع اشتداد أزمة الملف النووي الإيراني، لماذا رفضت طهران المقترحات الأوروبية"، تاريخ الاطلاع: 2016/02/16، من موقع:
http://www.Kna-Kw/ctt/run-asp?

[2] سليم نصار، "آخر محاولة لتفادي حرب إسرائيلية_ إيرانية"، **جريدة الحياة اللندنية**، 2008م، ص12.

[3] رندي حيدر، "الدول الأوروبية أكثر تشددا"، **جريدة النهار اللبنانية**، تاريخ صدورها: 2009/10/03،ص21.

2-موقف الصين من البرنامج النووي الإيراني:

يقوم الموقف الصيني على مقاربة المصلحة الوطنية، إذ تعتبر بكين أن إيران تشكل مجالا حيويا جديدا لها في إطار الانفتاح على الشرق الأوسط، خاصة من الناحية الاقتصادية حيث تعتبر الصين أهم مورد نووي لإيران في فترة التسعينات، وخفضت تعاونها فيما بعد نتيجة الضغط الأمريكي.[1]

خلال قمة الدول المطلة على بحر قزوين، بتاريخ 2007/08/15، قال الرئيس الصيني"هوجينتار": **«أن الصين تدعو إلى حماية النظام لمنع الانتشار النووي وإيجاد حل سلمي للملف النووي الإيراني عبر المفاوضات وبما يتفق مع مصالح الأطروحات المعنية»، وأضاف:« تأمل الصين أن تقرأ إيران الوضع قراءة صحيحة وتظهر المرونة لمعالجة المسائل المتعلقة بهذا الملف بصورة سليمة بما يدفع بالأمور نحو الاتجاه الصحيح»**[2].

تعتبر إيران ثاني أكبر مصدر للنفط إلى الصين حاليا، والتي توفر لها طهران 14% من نفطها المستورد، وتبرز دلالة الأهمية التعاونية بين البلدين، في توقيعهما لاتفاق طاقة تمتد لمدة 25 عاما في أكتوبر 2004 بقيمة 70مليار دولار، تزود بموجبه إيران الصين بالغاز المسال والبترول، إضافة إلى اتفاق آخر لبناء مصفاة تكثيف الغاز في مدينة "بندر عباس" جنوب إيران.

3-موقف روسيا من البرنامج النووي الإيراني:

توجد عدة محددات أساسية حكمت الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية ولعبت بالتالي دورا أساسيا في تحديد خيارات روسيا بشأن هذه الأزمة، في كافة تطورها سواء في مرحلة البحث عن حلول تفاوضية أم في مرحلة فرض عقوبات على إيران.[3]

ويتمثل المحدد الرئيسي الأول للموقف الروسي في علاقات التعاون النووي والاقتصادي والوثيقة مع إيران، حيث تعتبر روسيا واحدة من أقوى الشركاء التجاريين لإيران، إذ يتعاون الجانبان في العديد من المجالات بحيث تتراوح العلاقات بين الجانبين ما

---

(1) عبد الوهاب لوصيف، "دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة)، الجزائر، 2013، ص85.

(2) موقع وزارة الخارجية الصينية، **الرئيس الصيني هوجينتار في قمة الدول المطلة على بحر قزوين**، نشر بتاريخ: 16-08-2007، من الموقع: www.fmprc.gov.cn/ara/

(3) محمد عباس ناجي، **قراءة في أزمة إيران وتداعياتها**، تاريخ الإطلاع: 2016/01/24، على الموقع: www.atjazeera.net/studies

بين التعاون في مجال إنشاء المفاعلات النووية ومشاركة روسيا في برنامج التحديث العسكري، وعلاقات التبادل التجاري على نطاق واسع.

أما المحدد الثاني، فيتمثل في أن روسيا تضل حريصة برغم مصالحها الوثيقة مع إيران على أن لا تستطيع إيران في نهاية المطاف امتلاك السلاح النووي، حيث لا يتسبب ذلك في إخلال بالتوازن الإستراتيجي العالمي بشكل عام، أو الإخلال بالاستقرار الإستراتيجي القائم إلى تغيير موازين القوى والمعادلات الإستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى، التي تدخل ضمن الإطار الجيوإستراتيجي لروسيا، بما يلحق الضرر بنفوذ روسيا القوي في تلك المنطقة. [1]

-نشاط الشركات الروسية التي عملت على تطوير القدرات الإيرانية في مجال الطاقة السلمية، ثم تحت أعين ومراقبة الأمم المتحدة.

-لا تعتبر موسكو إيران في موقف المتهم، فطهران وقعت مبكرا على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وان هذا التوقيع يلزمها بان تفتح أبوابها أمام مفتشي وكالة الطاقة الذرية، وموسكو واثقة من أن "بوشهر"، وغيرها من المواقع الإيرانية ليس بها ما يخشى الكشف عنه. [2]

لكن رفض روسيا لاحتمالات امتلاك إيران للسلاح النووي لا يجعلها تقبل بالشكوك والهواجس الهائلة التي تثيرها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وبعض دول الإتحاد الأوروبي، بشان حقيقة الأهداف المحركة للبرنامج النووي الإيراني وإنما تحتفظ روسيا لنفسها بتقديرها الخاص لهذه المسألة. [3]

---

[1] أحمد محمود إبراهيم، **الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجيات، مصر، (د ت ن)، ص27.

[2] عاطف معتمد عبد الحميد، "روسيا وإيران، التفاعل النووي في المساحة الرمادية"، مجلة الدراسات **الإستراتيجية**، العدد02، الجزائر، جوان2006، ص_ ص 110-111.

[3] حمدان مجزع الشمري، مرجع سابق، ص09.

ثالثا: موقف الولايات المتحدة الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة الذرية من البرنامج النووي الإيراني:

1-موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني:

كشفت أزمة البرنامج النووي الإيراني عن مدى الازدواجية الواضحة في تعاطي الولايات المتحدة الأمريكية (والغرب عموما) مع ملف أسلحة الدمار الشامل حول العالم.

اتسم الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني مند البداية بالتصعيد والتهديد بإحالته إلى مجلس الأمن الدولي، وقد أعربت الولايات المتحدة مند أواسط التسعينيات عن اعتقادها بأن إيران تقوم بتنفيذ برنامج نووي، قد يسفر عن تمكنها من إنتاج أسلحة نووية بحلول عام 2005، وهو حسب الإدارة الأمريكية ما يشكل خطرا كبيرا، وتهديدا مباشرا للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.[1]

ومن جهة أخرى فإن أهم أولويات الأجندة السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط هو ضرورة منع إيران من امتلاك، أو اقتناء التكنولوجيا النووية التي قد تؤهلها إلى امتلاك السلاح النووي، وهو ما قد يهدد التفوق الإسرائيلي في المنطقة.[2]

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الوسائل والأدوات لوقف البرنامج النووي الإيراني، أهمها:

أ-الأداة الاقتصادية:

كانت العقوبات الاقتصادية الإجراءات المنتظمة للسياسة الأمريكية تجاه إيران مند أكثر من ثلاثة عقود، ففي عام 1984م فرضت واشنطن قيودا مختلفة مثل المعارضة الأمريكية لمنح قروض البنك الدولي لإيران، و أثناء الحرب العراقية الإيرانية تم فرض المزيد من العقوبات على الصادرات الإيرانية.[3]

---

[1] عبد الوهاب لوصيف، مرجع سابق، ص82.

[2] نوران طالب وشاش، "العلاقات الدولية وتدويل الطاقة النووية السلمية"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك)، 2010، ص40.

[3] باتريك كلاوسون، **إيران مبادئ القراءة: القوة والحكم وسياسة الولايات المتحدة-العقوبات الأمريكية**، تحذير: روبن رايت، (تقرير صادر من معهد الولايات المتحدة للسلام)، 2010/10/25، ص4.

ب-الأداة العسكرية والأمنية:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية بناء قوة عسكرية إيرانية هدف لبسط السلطة المركزية لإيران خارج رقعتها الجغرافية وعلى الإقليم ككل، مما يشكل ردعا مستمرا للولايات المتحدة ولحلفائها، الأمر الذي يعد تهديدا للأمن القومي لهما، مستغلة بذلك الأزمات وحالة الأنظمة الخليجية التي لا تستطيع أن تقوم بدور مناهض لإيران في المنطقة بالإضافة إلى الإشكاليات المتعلقة بالأنظمة حول النزاع على الحدود والحركات الراديكالية الأمر الذي ترتب عليه تواجد دائم للقوات الأمريكية في المنطقة.[1]

ج-الأداة الدبلوماسية والسياسية:

أقامت إدارة بوش الابن جهودا قانونية ودبلوماسية عديدة للحد من برنامج إيران النووي كما سعت لتشكيل حلف دولي ضد إيران، وذلك من خلال الضغط على الدول الأوروبية وحلفائها لتوحيد الموقف تجاه البرنامج النووي الإيراني والتصويت لإحالة الملف النووي من مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن الدولي.[2]

2-موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية من البرنامج النووي الإيراني:

من المعروف أن إيران انضمت إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1970 ووقعت على اتفاقية الضمانات عام 1974، وفي العام ذاته تقدمت بمقترح لجمعية الأمم المتحدة لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي، وأولى الزيارات التي قام بها مفتشو الوكالة إلى المنشآت النووية الإيرانية كانت عام 1992، بناءا على دعوة منظمة الطاقة الذرية الإيرانية.[3]

وقد قامت الوكالة بدور محوري في أزمة البرنامج النووي الإيراني بحكم أنها الجهة الدولية المنوط بها متابعة عمليات تفتيش البرنامج النووي الإيراني، وهي المكلفة بتحديد ما إذا كانت إيران انتهكت التزاماتها بموجب معاهدة الحد من الانتشار النووي وكان دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في الحالة الإيرانية مرتبطا بكشف أنشطة إيران المحظورة وكانت ترفع قراراتها إلى مجلس أمناء الوكالة بشان التطورات والتعاون الإيراني معها أو الانتهاكات.[4]

---

[1] وين ديفس، "أمريكا هي العالم والعالم هو أمريكا"، **مجلة شؤون الشرق الأوسط**، مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث والتوثيق، العدد 110، لبنان، 2003، ص72.

[2] التقرير الإستراتيجي العربي، **أزمة البرنامج النووي الإيراني**، العدد21، 2006، ص257-267.

[3] أحمد إبراهيم محمود، **البرنامج النووي الإيراني، آفاق الأزمة بين مخاطر التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد**، مرجع سابق، ص126.

[4] نفس المرجع السابق الذكر، ص197.

وكانت الشكوك حول طبيعة البرنامج النووي الإيراني قد زادت عقب اكتشاف أن أجهزة الطرد المركزي التي تستخدمها إيران في عمليات التخصيب قد تم تأمينها عبر الشبكة الدولية التي تزعمها العالم الباكستاني عبد القادر خان، بالإضافة إلى العديد من المبررات التي بموجبها أقرت الوكالة أنها لا تستطيع إعطاء إيران صك براءة، رغم تعاون إيران مع المفتشين وطالبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إيران إيضاحات في عدة مسائل تقنية تتعلق ببرنامجها النووي، ومنها:

-أن العمل جار في منشاة آراك للمياه الثقيلة عن طريق مفاعل من طراز40=IR ولم يتوقف.

-لم تزود إيران الوكالة بمعلومات جديدة بخصوص برامجها المتعلقة بأجهزة الطرد المركزي من طراز P1وطرازP2.

-لم تلتزم إيران بالرد على أسئلة الوكالة حول -آقار اليورانيوم- الموجود في العينات التي عثر عليها المفتشون الدوليون في مخزن النفايات النووية الواقع في مدينة كرج الإيرانية.[1]

ركزت الوكالة الدولية في إدارتها للأزمة على الالتزام بالمهنية بجانب قواعد العمل المنصوص عليها في قانون الوكالة، فالموقف هنا يقوم على أن إيران قد فشلت في الوفاء بالالتزامات المفروضة عليها بموجب اتفاق الضمانات.[2]

نستنتج أن المواقف الدولية اتجاه البرنامج النووي الإيراني تتلخص في مواقف أهم القوى الفاعلة في النظام الإقليمي الخليجي والعالمي، حيث تبنت دول الخليج العربية البرنامج النووي الإيراني من منظور حقها كدولة أن تملك السلاح النووي، أما الموقف الأوروبي فكان حول سلمية البرنامج النووي الإيراني إلا أنه أصبح متباينا مع تطور الأوضاع الدولية ليبقى الموقف الصيني منصبا حول التعاون الوثيق في مجال الاقتصاد مع إيران لتطوير صناعاتها العسكرية، لنجد روسيا ترفض احتمالات امتلاك إيران للسلاح النووي إلا أنه لا يجعلها تقبل بالشكوك والهواجس التي تثيرها الولايات المتحدة الأمريكية أما الموقف الأمريكي الذي كان هو من حرك التعاون الوثيق مع إيران في مجال الذرة إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت فيما بعد العديد من الوسائل والأدوات لوقف البرنامج النووي الإيراني، أما الوكالة الدولية للطاقة الذرية فقد قامت بدور محوري في البرنامج النووي الإيراني من خلال موقفها المتشدد تجاه البرنامج وذلك من خلال كشف أنشطة إيران المحظورة.

---

[1] مجزع لافي الشمري، مرجع سابق، ص12.

[2] أحمد إبراهيم محمود، **البرنامج النووي الإيراني، آفاق الأزمة بين مخاطر التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد**، مرجع سابق، ص197.

خلاصة:

يرجع وضع الحجر الأساس للمشروع النووي الإيراني إلى عام 1959 بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، تحت عنوان"مشروع الذرة للأغراض السلمية" في عهد الرئيس الأمريكي"إيزنهاور"، وحتى بعد سقوط الشاه ومجيء الثورة الإسلامية بقي الهدف الإيراني يعمل على تعزيز قوتها الإقليمية في منطقة انتشرت فيها الأسلحة النووية كما هو الحال في الهند وباكستان، ومثل ذلك في الاتحاد السوفييتي (روسيا الاتحادية حاليا) والصين الشعبية وتعزيز مكانة إيران الإقليمية والدولية، خاصة في منطقة متميزة بعدم الاستقرار السياسي ويتميز الموقع الجيوبوليتيكي الإيراني بالأهمية الإستراتيجية، لذلك عززت إيران قوتها العسكرية التقليدية ثم تحولت إلى بناء الطاقة النووية على غرار الهند وباكستان.

لقد ترتب على تصاعد برنامج التسلح الإيراني، وبخاصة برنامجها النووي وتأثيراته الواقعية والمحتملة على الأمن الخليجي والأمن الإقليمي، مواقف لعدة أطراف من هذا البرنامج وذلك طبقا لمصالح ورؤى هذه الأطراف لتلك التأثيرات نذكر منها دول الخليج العربية الاتحاد الأوروبي، الصين وروسيا، الولايات المتحدة الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الفصل الثاني

تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي

بسبب تمسك إيران بحقها في امتلاك الطاقة النووية كجزء من إستراتيجيتها للحفاظ على استقلالها الوطني ودورها الإقليمي في المنطقة، وجدت نفسها أمام خيارات صعبة لتخطي الأزمة في ظل ظروف دولية ضاغطة، ومن خلال هذه الدراسة سيتم محاولة تحليل عناصر الأزمة والكيفية التي أديرت بها من جانب الأطراف الأساسية وهم : إيران الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، علما أن الإتحاد الأوروبي حرص على تفعيل العملية التفاوضية لحل الأزمة بدلا من سياسة المواجهة العسكرية التي تلوح باستخدامها الولايات المتحدة الأمريكية بإيعاز من إسرائيل.

وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم دراستنا في هذا الفصل على النحو التالي :

المبحث الأول: إستراتيجية إيران التفاوضية

المبحث الثاني: الرد الدولي تجاه الموقف التفاوضي الإيراني

المبحث الثالث: الاتفاق النووي الإيراني_الأمريكي

المبحث الأول: إستراتيجية إيران التفاوضية

بعد مرور عشر سنوات على ملف إيران النووي،والذي وضع على سلم أولويات المجموعة الغربية، يتكرر دائما موضوع في غاية الأهمية في كل المحطات من المواجهة بين طهران والدول الخمس(الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي)، وهو أن الموقف الغربي يصر على عدم سلمية البرنامج النووي الإيراني وضرورة وضع حد لهذا البرنامج، بينما إيران تؤكد دائما على سلمية مشروعها النووي، مما أصبح يعرف بأزمة إيران النووية، ولذلك يتناول هذا المبحث ما يلي :

أولا: الطريق إلى النادي النووي وتشكل الأزمة مع المجتمع الدولي

ثانيا: من تحجيم الأضرار إلى المواجهة

ثالثا: إيران والمفاوضات

رابعا: نظرة إيران للدور الأمريكي في المفاوضات

أولا : الطريق إلى النادي النووي وأزمة البرنامج النووي الإيراني

أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في 2006 أن إيران انضمت إلى مجموعة الدول التي تملك التكنولوجية النووية بعد نجاحها في تخصيب اليورانيوم.[1]

جاء هذا الإعلان ليثمن سنوات طويلة من النشاط النووي الإيراني، فرغم أن الرئيس الإيراني قد فجر مفاجأة مدوية على الصعيدين الإقليمي والدولي بهذا الإعلان في ظل ضغوط دولية كانت تقودها الولايات المتحدة الأمريكية لإجبار إيران على الامتثال للقواعد التي تحددها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووقف عملياتها لتخصيب اليورانيوم.

وبعد أن كادت الأزمة تجد حلا يرضي الجميع مع الاقتراح الروسي بتأسيس منشأة مشتركة روسية إيرانية على الأراضي الروسية لتخصيب اليورانيوم اللازم لتشغيل المحطات النووية الإيرانية وهو الاقتراح الذي وافق عليه الأوروبيون ولقي قبولا من واشنطن، حيث يضمن عدم امتلاك إيران دورة وقود نووي كاملة، مما يمكنها من الحصول على وقود مخصب بدرجة منخفضة، ضمانا لعدم لجوء الإيرانيين لاستخدامه في أغراض تصنيع سلاح نووي، وقبول الرفض الإيراني بإيقاف في وجهات النظر الأوروبية والأمريكية ودعم روسيا والصين على ضرورة أن توقف إيران برنامجها النووي بشكل

---

[1] أبوبكر الدسوقي ،"البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج "، **مجلة آراء حول الخليج** ، العدد 22 ،02/17/ 2016، ص 71 .

كامل، ومن ثم توحدت المواقف الدولية وصدر قرار مجلس محافظي الوكالة ليقضي بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن من دون اتخاذ إجراءات عقابية في هذه المرحلة حيث لا يزال الأمر متعلقا بالشك في طبيعة هذا البرنامج، وبذلك أصبحت إيران في مرمى فرض عقوبات عليها ما لم تمتثل لقائمة الطلبات التي احتواها قرار مجلس محافظي الوكالة [1].

ظلت إيران تلعب على عامل كسب الوقت خلال عامي 2006-2007 مع الترديد الرسمي المستمر من قبل قادة إيران على أن البرنامج النووي الإيراني لن يتوقف تحت أي ظرف ومهما كانت العقوبات وأنه موجه لخدمة الأغراض السلمية للطاقة.

وافق مجلس الأمن على فرض مجموعة من العقوبات الجديدة على إيران عام 2008، وفي لقاء نظمه كبير مسؤولي التفتيش النووي في الأمم المتحدة "أولي هيونمين" أكد فيه أن إيران تجري اختبارا على متفجرات عالية الكثافة وضرورية للتفجير النووي حول مدينة "باوشين"، الأمر الذي دفع مجلس الأمن الدولي لتبني قرار (1803) القاضي بتطبيق جملة من العقوبات ضد إيران وقد واجهته إيران بالتأكيد على حقها الشرعي في استخدام الطاقة النووية السلمية، وفي ماي 2008 قدم مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية "محمد البرادعي" تقريرا لمجلس الأمن ومجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية جاء فيه أن إيران تخفي معلومات حساسة تتعلق حول ما إذا كانت تحاول إنتاج أسلحة نووية [2] وبالأخص اختبار التفجيرات العالية وتصميم الصواريخ والدراسات المتعلقة بمشروع الملح الأخضر.*

أعلن الرئيس الإيراني أحمدي نجاد إطلاق أول قمر صناعي إيراني بإمكانيات إيرانية مطلقة في 3فيفري 2009، الأمر الذي رأت فيه الدول الغربية دليلا قاطعا على سعي إيران لتطوير أسلحة نووية، وبعد أيام أعلنت إيران عن مفاعل بوشهر الذي أصبح يضم 6000 جهاز طرد مركزي ودخوله مرحلة التشغيل التجريبي للتأكد من عدم وجود مشاكل فنية، وأنه سيدخل الخدمة الفعلية في سبتمبر من العام نفسه .[3]

استمرت إيران بمنع وصول مفتشي الوكالة لمفاعلIR-40 منذ أوت 2008، الذي كان قيد الإنشاء في "أراك"، وفي جوان 2009 م أعلنت عن إنشاء مخططات لمفاعل

---

[1] أسماء محسن العجمي ، **تقرير عن الملف النووي الإيراني مفاعل بوشهر** ، مرجع سابق ، ص 09 .

[2] محمد عبده حسين،"الملف النووي الإيراني في 2008: مزيد من العقوبات وتراجع الحل العسكري"، **صحيفة الشرق الأوسط** ، العدد 10993 ، 02 جانفي 2009 ، ص 70.

* **مشروع الملح الأخضر**: دراسة تهتم بتحويل ثاني أكسيد اليورانيوم إلى تترافلوريد اليورانيوم UF4

[3] بدون مؤلف ، **تطور التداعيات السياسية والاقتصادية للبرنامج النووي الإيراني** ، جامعة تشرين ، (ب ب ن)، (ب ت ن) ، ص33 .

أخرى في "دار خوفين"، وبعد مرور عام على الرفض سمحت إيران بوصول المفتشين إلى المفاعل وتم زيادة الرقابة على موقع ناتنز وأبلغت الوكالة عن منشأة جديدة في مدينة "قم" تبين فيما بعد أن المنشأة قد بدأ إنشاؤها منذ عام 2006 وأنها سوف تعمل على تخصيب اليورانيوم .[1]

عقدت قمة ثلاثية في طهران جمعت بين -أحمدي نجاد- ونظيره البرازيلي -لولا داسيلفا- ورئيس الوزراء التركي -طيب رجب أوردغان- في تاريخ 17 ماي 2010 اختتمت بتوقيع اتفاق حول الوقود النووي ويقضي بنقل 1200كلم من اليورانيوم الإيراني منخفض التخصيب واستبداله على الأراضي التركية بقضبان الوقود النووي وذلك لتوفير الوقود لمفاعل طهران؛ إلا أن هذا الاتفاق لم يحل دون فرض مجلس الأمن الدولي في 09جوان 2010م عقوبات جديدة على إيران بقرار رقم (1929)، حيث استهدف القرار منع إيران من الاستثمار الخارجي في الأنشطة الحساسة مثل مناجم اليورانيوم، وكذلك الأنشطة البحرية والمصرفية الإيرانية، وابتياعها أسلحة ثقيلة كالذبابات والعربات والمصفحات القتالية ومدافع العيار الثقيل والمقاتلات الجوية والمروحية والبوارج والصواريخ وأنظمة الصواريخ إلى جانب منع ممارسة أي نشاط يرتبط بالصواريخ الباليستية.[2]

مع ذلك لم توقف إيران من سعيها لتطوير واستمرار برنامجها النووي، فقد دشنت مع روسيا أول محطة كهروذرية إيرانية في بوشهر في 2010 بعد ثلاثون عاما منذ الشروع في تشييدها، كما تم توقيع بروتوكول حول استحداث مؤسسة مشتركة تدير المحطة، ولعل ما ساعد إيران في ذلك أن المفاعل لا يشكل خطورة من ناحية إنتاج السلاح النووي لأن استخدامه سيخضع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وروسيا هي من تقدم له الوقود النووي وتستعيده بعد الاستخدام.[3]

حظرت روسيا على لسان رئيسها "ديمتري ميدفيديف" تسليم منظومة صواريخ أس 300 والمدرعات والطائرات المقاتلة والمروحيات والسفن الحربية إلى إيران في 22 سبتمبر 2010، حيث أتى هذا الحظر تطبيقا للمرسوم الذي وقعه حول التدابير الواجبة التنفيذ كقرار مجلس الأمن رقم (1929)والذي وافقت عليه رغم التعاون الروسي الإيراني في المجال النووي وجاء الرد الإيراني على هذا الحظر بتاريخ 2010/11/20 ضمن

---

(1) عبد الله خليفة الشايجي، **"**لا خيارات جديدة مع النووي الإيراني**"** ، **جريدة الإتحاد** ، 30 أفريل 2013، ص 20.

(2) الأمم المتحدة، (مجلس الأمن)،**(قرار 1929 (2010))** ، اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6335، المعقودة في جوان 2010 ، S / RES/1929 .

(3) بدون مؤلف،**"**إيران في 2010 ، تصعيد متبادل بين الغرب وطهران**"** ، **جريدة الشروق الجديدة**، مصر، 18 ديسمبر 2010،ص17.

المناورات العسكرية الإيرانية بالقيام باختبار إطلاق أس200 الإيرانية الصنع، حيث أصابت الصواريخ الأهداف ودمرتها على بعد 1600 كم .

ساد الاعتقاد لدى دوائر الاستخبارات في واشنطن وباريس وتل أبيب في نهاية عام 2010 بإمكانية قيام إيران وكوريا الشمالية بإجراء تجربة نووية لصالح إيران على الأراضي الكورية خلال الفترة القريبة، وقد جاء هذا الاعتقاد على خلفية زيارة وفد إيراني لكوريا الشمالية، وقيامه بزيارة منطقة التجارب النووية في جبال تقع على حدود الصين مع كوريا الشمالية [1].

ثانيا : من تحجيم الأضرار إلى المواجهة.

تعتبر العناصر التالية أساسية، ميزت مقاربة إيران للمشكلة:

- إن تعاون إيران مع الترويكا الأوروبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية كان يختلف باختلاف شعورها بالضعف أو الثقة.

- بعد الترويج للقضية محليا بعد العام 2002، أصبحت أيدي المفاوضين الإيرانيين مقيدة في المفاوضات.

- رأت إيران أن التنازلات خطرة لأنها ستحفز الولايات المتحدة على المطالبة بتقديم المزيد منها وصولا إلى تغيير النظام.

- إن أسلوب إيران التفاوضي الذي تناول التفاصيل غير المهمة، ويدور حول مسألة الحقوق القانونية كان متوازيا مع سلوكها تجاه مفتشي الوكالة الدولية، كما أن ميل إيران للسعي لكسب جولات المفاوضات، واختلاف الأزمات وإعادة التفاوض حول الاتفاقيات وإعادة تعريف الالتزامات قدم التكتيكات الإستراتيجية، مما أضعف إمكانية حصول إيران على أية امتيازات كان يمكن أن تحصل عليها لقاء تعاونها الرسمي مع الوكالة الدولية والترويكا الأوروبية [2].

ثمة نوع من النرجسية واضح في مقاربة إيران للعالم، أذى إلى سوء في التقدير لردود الفعل المحتملة للدول الأخرى، حيث أضعفت المفاوضات الثقة بدلا من أن تعززها فقد حاول المفاوضون الدوليون إرغام إيران على الاختيار بين دورة الوقود الكاملة أو المواجهة، بينما سعت إيران إلى دفع الباب إلى أقصى حد ممكن دون اجتياز عتبة الصراع الفعلي، لكن إيران تشعر اليوم بأنها أكثر اطمئنانا وثقة مما كانت عليه في العام 2002

[1] عبد الله خليفة الشايجي، مرجع سابق،ص 23.
[2] أبو بكر الدسوقي، مرجع سابق، ص75.

ولهذا السبب فهي مستعدة لأخذ المبادرة ورفض تعليق كل أنشطتها وأكثر استعداد للمخاطرة بدخول المواجهة.[1]

ثالثا: إيران والمفاوضات.

عندما انكشف أمر أنشطتها السرية، قبلت طهران إجراء عمليات تفتيش مركزة وقعت على البروتوكول الإضافي الأكثر صرامة، مانحة المفتشين إمكانية أكبر للدخول إلى المواقع، فمن خلال هذا السلوك كانت إيران تسعى لطمأنة المجتمع الدولي لجهة نواياها الحميدة وإزالة الذريعة التي يمكن أن تستغلها الولايات المتحدة للقيام بعدوان عليها.

اعتقدت إيران بأن أزمة خريف عام 2003، يمكن أن تشكل ذريعة للولايات المتحدة لتنفيذ عراق جديد في إيران [2]، فبعد محاولة طهران الخروج من الأزمة فجاءتها مبادرة الترويكا الأوروبية بمثابة حبل النجاة، وأفضت إلى ما يعرف باتفاقية طهران وتكرر السيناريو نفسه في 2004 عندما ردت إيران على عزلتها وعلى الإنذار الأخير من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بقبولها اتفاقية باريس مع الترويكا الأوروبية(علقت هذه الاتفاقية بشكل أساسي الأنشطة المتعلقة بالتخصيب إضافة إلى التخصيب نفسه)، ومنذ ذلك الحين تحاول إيران الموازنة بين انتزاع الموافقة على دورة الوقود النووي الكاملة وبين تجنب حدوث أزمة دولية؛ ولردم الهوة بين رغبتهم في تطوير التكنولوجيا (أي عدم التخلي عن حقوقهم)، وبين رغبتهم في تجنب حدوث أزمة مع بقية العالم قبل المفاوضون الإيرانيون إجراءات بناء الثقة، ولكن مع نجاح محدود فقط.

دافع المسؤولون الإيرانيون عن المفاوضات مع الترويكا الأوروبية في الداخل من خلال الإشارة إلى أنه بدون تلك المفاوضات كانت ستحدث أزمة مع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إضافة إلى أن العقود الكبيرة التي وقعتها إيران مع دول الوكالة الدولية في ميدان النفط والغاز كانت ستكون مستحيلة. [3]

استخدمت إيران قناة الترويكا الأوروبية لتفادي الاختيار بين الغايتين، أو على الأقل تأجيل الأزمة والبحث في نفس الوقت عما يمكن أن تستخلصه من فوائد التخلي عن التكنولوجيا المثيرة للجدل، كانت الأوراق محدودة في يد إيران، مثل التهديد باستثناء التخصيب وتذكير الترويكا الأوروبية بمصلحتها في التوصل إلى نتيجة ناجحة ومخاطر الفشل.

---

(1) كريم سد جاديو، **تقرير مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي**، برنامج الشرق الأوسط، جويلية /أوث 2007،ص 09.

(2) تقرير مجموعة الأزمات الدولية ، **"إيران هل تمة مخرج من المأزق النووي؟"** تقرير رقم 51 الخاص بالشرق الأوسط، فيفري 2006، ص 24.

(3) جون بولتون ، **الاستسلام ليس خيارنا** ، ترجمة : عمر أيوب، دار الكتاب العربي، لبنان، 2008، ص 396.

حاول المفاوضون الإيرانيون إظهار أن أيديهم مقيدة في الداخل، أي أن الخط الأحمر المتمثل في تخصيب اليورانيوم غير قابل للتفاوض، لأنه يمثل الإدارة القومية وقرار الدولة لا يمكن لأحد أن يوقفه ولهذا يعني بأن إيران لا يمكنها بالمبدأ التخلي عن حقها في التخصيب، وأنها ستعاني من صعوبات بالغة في تقليص طاقته الحالية، بالرغم من أن تجميده يمكن أن يكون من الناحية السياسية مقبولا أكثر.[1]

من خلال تعاونها مع الوكالة الدولية لطاقة الذرية، كانت إيران تريد أن تخفف الشعور بالأزمة وتوقف الطبيعة الخاصة لعمليات التفتيش وتقديم التقارير الدورية لمجلس محافظي الوكالة الدولية والإجابة عن الأسئلة المختلفة المتعلقة بأنشطتها النووية.[2]

مع ذلك لوحظ خلال عمليات التفتيش تلك وجود أشياء غير طبيعية وتناقضات وسجلت بلاغات إما متأخرة أو جزئية، حيث لم تصرح إيران من التخصيب في مصنع ناتانز، أو عن مشترياتها من شبكة عبد القادر خان، أو عن عملها على التخصيب بالليزر أو البلوتونيوم مؤخرا، كما أنها تركت الشكوك مفتوحة على مصراعيها حول مصدر اليورانيوم العالي التخصيب، وما إذا كانت قد حصلت على تكنولوجيا الطرد المركزي p2 واستخدمتها أم لا ومتى، وما إذا كانت قد اشترت تصاميم لصناعة الأسلحة من شبكة عبد القادر خان في نفس الوقت الذي حصلت عليه ليبيا أم لا.[3]

إن التكتيكات التي اتبعتها إيران في التفاوض زادت من أزمة الثقة لدى المجتمع الدولي وسرعان ما أصبحت اتفاقية طهران مع الترويكا الأوروبية في 2003 موضع خلاف، ومع تورط الولايات المتحدة في العراق، شعرت إيران بقدرة أكبر على تصعيد شروطها، حيث هددت في مارس 2004 بذريعة فشل الترويكا الأوروبية في إغلاق الملف النووي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية،[4] كما لم تكترث لانتقاد الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقريرها الصادر سنة 2004، الذي طالبها بتعاون أكبر من طرفها بالإضافة إلى إعادة التفكير في برامج تحويل اليورانيوم والماء الثقيل، حيث ردت إيران بطريقة عكست مدى انفصالها عن الوقائع الدولية قائلة:**" إننا لسنا راضين لأننا نعتقد بأن الوقت حان لإغلاق الملف ".** [5]

---

(1) معمر عطوي،**"** البرنامج النووي الإيراني الوقت والتخصيب معا**"**، **شؤون الأوسط**، العدد 136، 2010،ص44.

(2)نفس المرجع السابق الذكر، ص 48.

(3)عبد الله خلفية الشايجي، مرجع سابق، نفس الصفحة.

(4) ولاء علي البحري، **"**إيران وسياسة تبادل اليورانيوم، سياسة كسب الوقت**"**، **السياسة الدولية**، العدد 180، أفريل 2010، ص 122.

(5)شاهرام تشوبين ، **طموحات إيران النووية** ، مرجع سابق ، ص 116 .

توصلت إيران والترويكا الأوروبية إلى اتفاق جديد سنة 2004 في باريس حيث وافقت إيران بموجبه على تعليق كل الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم إلى حين التوصل إلى اتفاق نهائي .

إن أسلوب إيران التفاوضي المتمثل في إعادة فتح الاتفاقيات واستغلال أو اختلاف الثغرات وافتعال الأزمات، وإعطاء مواعيد نهائية، وتقديم المطالب في اللحظة الأخيرة مثير للإعجاب من الناحية التكتيكية لكنه غير مثمر من الناحية الإستراتيجية، وإضافة إلى التكتيكات التي استخدمتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية(تأجيل، تناقضات، أنصاف حقائق، وتصحيحات مكرهة)، ولم تفعل إيران الشيء الكثير لتحسين شعبيتها في الأمم المتحدة أو تعزيز مصداقيتها لدى محاوريها، والنتيجة هي أن الترويكا الأوروبية لا تميل إلى إعطاء إيران ميزة الشك بل تشعر بأن مسؤولية طمأنة المجتمع الدولي واثبات نواياها السلمية بما لا يقبل أي شك تقع على عاتقها هي وحدها.[1]

كما أن عدم إبلاغ إيران عن أنشطتها السابقة يثير الشكوك في دوافعها، وهناك تفسير لهذا السلوك وهو أنها تخشى من أنها إذا قدمت تقارير حقيقية عن أنشطتها السابقة ستنكشف حقيقة أن تلك الأنشطة انتهكت قاعدة امتلاك المعرفة والقدرة النووية السلمية ولهذا السبب بدت التصريحات التي أدلى بها المسؤولون الإيرانيون بعد تقاعسهم عن إعطاء التواريخ الصحيحة لتجربة البلوتونيوم– مما يوحي بأن هذه الأنشطة ليست نفس الأنشطة التي بلغ عنها سابقا - غير قابلة للتصديق .[2]

لجأت إيران إلى العديد من التكتيكات التي استخدمتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مفاوضاتها مع الترويكا الأوروبية، بما فيها سياسة شفير الهاوية، والكبرياء المجروح، والتهديد بافتعال أزمات مفتوحة الآجال ،و كانت إيران تسعى إلى ترسيخ مبدأ الحق بالتخصيب وإثبات أن هذا الحق يستحيل إبطاله بما أن إيران أتقنت دورة الوقود الكاملة وبالتالي لا يمكنها إسقاطها من عقلها، حتى لو تعرضت لضربات عسكرية .[3]

تركز أحد أجزاء المفاوضات بعد نوفمبر 2004 حول كيفية طمأنة المجتمع الدولي إلى نوايا إيران السلمية، أكدت إيران بأن هذا الأمر يمكن معالجته بواسطة وضع كاميرات مراقبة وتحسين إجراءات التفتيش وغيرها من الوسائل، لكنها لن تغير رأيها في استخدام دورة الوقود الكاملة؛أما بالنسبة للترويكا الأوروبية فقد كانت مقتنعة بأن عبارة ضمانات

---

(1) حيدر رضوي، "إيران والغرب تحد جديد رغم التهديدات المتصاعدة"، موقع الجزيرة للدراسات ، تاريخ الاطلاع : 2016/02/14 . عن الموقع: http://studies.aljazeera.net/ar

(2) شمي الواعظين، "مخارج الملف النووي وعلاقتها بأزمة إيران السياسية"، موقع الجزيرة، تاريخ الاطلاع : 2016/03/04. عن الموقع : http://studies.aljazeera.net/ar

(3) سهيلة عبد الأنيس محمد، **العلاقات الإيرانية الأوروبية الأبعاد وملفات الخلاف**، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، (ب ب ن)، 2007، ص 123.

موضوعية (و ردت في اتفاقية في سنة 2004) و أنها تعتقد بأن السماح لأي نشاط في أي اتفاق سرعان ما يكون موضوع تفاوض جديد يعاد فتحه من قبل إيران من أجل تفسيره لمصلحتها.[1]

رابعا : نظرة إيران للدور الأمريكي في المفاوضات

تعتبر إيران الولايات المتحدة بأنها قوة لا يمكن أن تتوقع تصرفاتها « تتصرف أولا ثم تفكر»، إضافة إلى ذلك إنها ترى بأن الولايات المتحدة تسعى إلى تدويل نزاعها مع طهران، أما بالنسبة للمفاوضات، فإن الإيرانيين يدركون بأن الأوروبيين والوكالة الدولية هما ما نراه على السطح فقط، لكن إيران بالرغم من ذلك ليست مستعدة للتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

يعتقد الإيرانيون بأن القضية بين الدولتين تتجاوز مسألة حق امتلاك تكنولوجيا معينة، كما أن أهداف الولايات المتحدة ما تزال غامضة، في أحسن الأحوال، مما لا يمنح إيران الكثير من الاطمئنان إلا أن التنازل يمكن أن يكافأ أو يغير الأهداف الأمريكية المتعلقة بتغيير النظام .

سعت إيران إلى كسب الوقت بين عامي 2003_2004 وتفادي أي هجوم عليها من خلال إبداء روح التعاون واستخدام نبرة معتدلة، لكنها بحلول منتصف عام 2005 غيرت هذا الموقف وتبنت مقاربة أكثر صداميه وصلابة.

وقد ساعد على تغيير الموقف الإيراني عدة عوامل منها :

- وصول حكومة جديدة متشددة قوميا وتلقى عوائد نفطية هائلة .

- شعور إيران بأن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا أصبحتا غير قادرتين وأكثر ضعفا من ذي قبل.

لقد أدى استئناف إيران لعمليات التحويل في سنة 2005 إلى إنهاء المفاوضات مع الترويكا الأوروبية، التي اعتبرت وقف التحويل شرطا مسبقا للعودة إلى المفاوضات فرغم أن القرار الثاني هدد بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن بسبب عدم الالتزام إلا أنه لم يكن قويا بما يكفي، حيث يظهر أسلوب إيران التفاوضي بأنها كانت تنظر إلى

---

[1] أسامة فاروق مخيمر، **"**الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوروبية والضغوط الأمريكية**"** ، **مختارات إيرانية**، العدد 59 ، 2005 .ص12.

[2] بدون مؤلف، " تسلسل زمني لأبرز محطات الأزمة النووية الإيرانية"، تاريخ الاطلاع 2016/02/28، موقع الجزيرة، عن الموقع : : http://studies.aljazeera.net/ar

المفاوضات على أنها صراع للإرادات وليس فرصة للتوصل إلى أرضية مشتركة من خلال تقديم تنازلات متبادلة.[1]

انسجاما مع سمة خداع الذات المميزة لإيران، لم ينجح التهديد بالإحالة إلى مجلس الأمن في كبح جماح خطاب إيران المتشدد، حيث ألمح أحد المسؤولين في المجلس الأعلى للأمن القومي إلى أن إحالة إيران إلى مجلس الأمن الدولي ليست نهاية القصة بل بداية فصل جديد، وهذه النزعة في خداع الذات تفسر سوء تقديرها لردود فعل الآخرين والمبالغة في تقدير أهميتها الذاتية وعدم الأخذ بعين الاعتبار تأثير تهديداتها المتنوعة.[2]

ومن هنا نستنتج أن إيران في محادثاتها مع المجموعة الدولية في مجلس الأمن الدولي، وطيلة مفاوضاتها مع المجموعة الدولية سعت لتحقيق أهدافها وتمسكها بمطالبها من خلال إتباع عدة استراتيجيات لذلك منها الكبرياء المجروح، سمة خداع الذات، وخاصة أن إيران استخدمت قناة الترويكا الأوروبية في مفاوضاتها لتأجيل الأزمة وتذكير الترويكا الأوروبية بمصلحتها في التوصل إلى نتيجة ناجحة.

---

[1] تشوبين شاهرام ، مرجع سابق ، ص119

[2] بدون مؤلف، **إيران : هل تمة مخرج من المأزق النووي**،(تقرير الشرق الأوسط) ، فيفري ، 2006 ، ص10 .

المبحث الثاني: الرد الدولي تجاه الموقف التفاوضي الإيراني

للرد على أسلوب إيران التفاوضي، استخدمت القوى الدولية الكبرى عدة أساليب ومقاربات لمعالجة القضية النووية الإيرانية في مجلس الأمن الدولي، من بينها العديد من القرارات الأممية وذلك كالتالي:

أولا:مقاربة الترويكا الأوروبية

ثانيا:المقاربة الأمريكية

أولا : مقاربة الترويكا الأوروبية

يرى الطرف الأوروبي أن الطموحات الإيرانية في اكتساب التكنولوجيا النووية يؤثر على أمن واستقرار أوروبا، وبالتالي فدول الاتحاد الأوروبي أمام تحد أمني صعب وعلى هذه الدول الثلاث الرئيسية في الاتحاد الأوروبي فرنسا وألمانيا وبريطانيا، وكذلك تماسك الاتحاد كمبدأ أساسي واستراتيجي أي اندماج أعضائه وراء سياسة مشتركة. [1]

كانت مفاوضات الترويكا لأوروبية مع إيران، أولا في اتفاقية طهران (2003) ومن ثم اتفاقية باريس الأكثر تفصيلا (2004) أكثر من مجرد مفاوضات بين إيران وأوروبا حيث كانت مفاوضات ثلاثية الأطراف بين الترويكا الأوروبية وإيران، وبين الترويكا الأوروبية والولايات المتحدة وبين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، وإن بشكل غير مباشر، وهذه التفاعلات الثلاثية أثارت عددا من المشاكل والأسئلة في المفاوضات، بالنسبة للترويكا الأوروبية كانت المفاوضات ضرورية لتنسيق المواقف مع الولايات المتحدة.[2]

I- تحفيزات أوروبا:

1- اقتراح توقيف تخصيب اليورانيوم على الأراضي الإيرانية، وفي المقابل يزودها الاتحاد الأوربي باليورانيوم المخصب.

2- تحويل هذا الاقتراح بالرفض الإيراني باعتباره يجسد تبعية إيران لدولة أجنبية وهي تعلن عن حقها الشرعي في اكتساب مثل هذه التكنولوجيا، فهذا الحق تكفله معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وبالتالي لإيران الحق في الإنتاج المحلي لهذه الطاقة ما دامت

---

[1] نجاة أبركان، **"**الملف النووي الإيراني بين دبلوماسية التفاوض الأوروبي وسياسة المواجهة الأمريكية**"**، **مجلة المفكر**، العدد 12، ديسمبر2014، ص 292.

[2] تشويين شاهرام، مرجع سابق، ص166.

لأغراض سلمية، فالاعتماد على الذات يمكنها من الاستقلالية لإنتاج موارد الطاقة الجديدة لعصر ما بعد النفط .[1]

وعلى الرغم من المحاولات الدبلوماسية الدولية لإيجاد مخرج للأزمة، إلا أن إيران لن تتراجع عن طموحاتها في اكتساب التكنولوجيا النووية، فمثل هذه الطموحات هي بمثابة اختيار استراتيجي كما تمحورت المقترحات الأوروبية حول اتفاق بين الترويكا الأوروبية وإيران، ويتضمن هذا الاتفاق ما يلي:

1- أن تتعهد إيران للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرة حول كل الأمور المعلقة.
2- إلغاء عملية تخصيب اليورانيوم.
3- التوقيع على البروتوكول الإضافي واحترم بنوده، وفي المقابل تتعهد الترويكا الأوروبية ألا يحال ملف غيران النووي إلى مجلس الأمن، بل يدرس في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
4- فتح العديد من مجالات التعاون مع إيران.[2]

إبرام مثل هذه الاتفاقيات يعتبر ربحا للوقت بالنسبة للطرفين، فبالنسبة للطرف الأوروبي فهو في صالح المجتمع الدولي ككل، بينما بالنسبة للطرف الإيراني، فهو تعطيل إحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن الدولي.

قبل أن تقرر الولايات المتحدة الأمريكية مساندة الترويكا الأوروبية بشكل غير مباشر في عام 2005 سعت للحصول على التزام من حلفائها في حال الفشل، بأنهم سيحيلون الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي.[3]

إن رفض الإيرانيين لاقتراح تعليق الأنشطة لعدة سنوات، ورفض الولايات المتحدة لاقتراح السماح لإيران بالاحتفاظ ببعض القدرات على التخصيب أدت عمليا إلى تضييق إمكانية التوصل إلى تسوية، ولكن في نفس الوقت لم تتردد الترويكا الأوروبية في التهديد بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن .[4]

شددت الترويكا الأوروبية على أنه بالرغم من التزامها بالحل الدبلوماسي، إلا أنهم يعتقدون أن الوقت قد حان لتدخل مجلس الأمن من أجل تعزيز سلطة قرارات الوكالة الدولية، وبعد هذا الاجتماع جاء اجتماع هام آخر لدول الترويكا الأوروبية والولايات

---

[1] نجاة أبركان، مرجع سابق، نفس الصفحة.
[2] طلال عتريسي، **الجمهورية الصعبة إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية**، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2006، ص91.
[3] تشوبين شاهرام، مرجع سابق، ص 170.
[4] جيل فلايلار ، **إسرائيل والمشروع النووي الإيراني**، تر : أحمد أبو هدية ، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2006، ص55 .

المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، اتفقت فيه هذه الدول على إرسال تقرير حول إيران إلى مجلس الأمن الدولي، وقد عقد اجتماع استثنائي لمجلس محافظي الوكالة الدولية، وفي سنة 2006 اتفق مجلس المحافظين بتصويت (27 مقابل 03 وامتناع 05) على إرسال الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، وهكذا وافق اجتماع الوكالة على إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي [1].

ثانيا: المقاربة الأمريكية

بعد أحداث سبتمبر 2001م، شددت الولايات المتحدة الأمريكية تركيزها على الدول المارقة، مما أدى إلى تغيير سياستها المتعلقة بحظر انتشار الأسلحة النووية فانتقلت الأولوية من التركيز على انتشار تكنولوجيا الأسلحة إلى هوية الدول الساعية لامتلاك أسلحة الدمار الشامل (أي أصبح الانتشار النووي الآن ليس مشكلة أسلحة بل مشكلة دول أنظمة بعينها).

لا تقتصر المسألة الإيرانية ببساطة على عدم شفافية هذه الدولة وطموحاتها النووية بل تمتد إلى تحديدها للنظام الإقليمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وسعي إيران لامتلاك قدرات نووية يعظم من هذا التحدي الذي يستهدف إلى استبدال النموذج الأمريكي بالنموذج الإسلامي الإيراني الثوري وتكون فيه إيران في موقع المهيمن.[2]

تستخدم إيران الإرهاب ومعاداة أمريكا وزعزعة الاستقرار في(العراق ومناطق أخرى من العالم) من أجل تحقيق نظامها المفضل، فعملا بهذه الفرضية زادت الولايات المتحدة الأمريكية من إنفاقها على ترويج الديمقراطية في إيران، حيث أنشأت مكتب خاص بالشؤون الإيرانية هدفها تشجيع تطوير معارضة ضمن إيران هو تغيير النظام.[3]

ازدادت المخاوف الأمريكية بعد انتخاب الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد لأن أحمدي نجاد متهم في قضية احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية في طهران أثناء الثورة الإسلامية في عام 1979 لتعلن في سنة 2005 عن احتمال حل الأزمة عسكريا ويعود بذلك الملف النووي الإيراني إلى الواجهة وتبدأ معه فرض العقوبات الاقتصادية؛[4] حيث تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية خمسة خيارات واسعة ومتداخلة في سياستها الخاصة بإيران:

---

[1] تشويين شاهرام، مرجع سابق، ص171.
[2] نفس المرجع السابق الذكر، نفس الصفحة.
[3] فاطمة الصمادي، **تقرير الأمن القومي والدبلوماسي النووي**، (مركز الجزيرة للدراسات)، الإمارات، 2013، ص05.
[4] توفيق هامل، **تقرير التبعات الإستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني**، (مركز الجزيرة للدراسات)، الإمارات، جوان 2015، ص07.

1- المنع: وذلك من خلال العقوبات ومراقبة التصدير وإستراتيجية الحرمان واعتراضات تستهدف فرض تكلفة على استمرار البرنامج وتأخيره، حيث أسفرت عن هذه السياسة بعدما أحيل ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن مجموعة من العقوبات المتتالية على طهران:

* تقليص تنقل بعض الأشخاص ومنع التأشيرة على بعض الشخصيات الإيرانية.

* تجميد أرصدة بعض الأشخاص والبنوك التي لها علاقة بالأنشطة النووية.

2- الاحتواء: وتجميد البرنامج على مستوى معين، الأمر الذي يوحي بالعيش مع مستوى معين من القدرة النووية والتعامل معه من خلال توليفة من الردع والدفاع، ومن بين أساليبه ما يلي.[1]

* حظر بيع الأسلحة النووية.

* منع بيع بعض المواد ذات الاستخدام الثنائي(الصناعي والعسكري).

3- الإنهاء: ويعني ذلك اتخاذ قرار بمنع امتلاك القدرة النووية من خلال إنهائها قسرا.

4- تغيير النظام: الذي يستلزم إسقاط النظام بالقوة، على غرار التدخل الأمريكي في العراق، أما بالنسبة لفعالية هذه السياسة كوسيلة لحظر انتشار الأسلحة النووية فهذا غير مؤكد.[2]

5- التبني: عبر القبول بالمحتوم ومحاولة السيطرة على السلامة وأمن المواد والتبادل من خلال:

* تفتيش حمولات شركات النقل الجوي الإيرانية

* مراقبة طلبة إيران في مراكز التكوين الحساسة.

ركزت الولايات المتحدة الأمريكية في إستراتيجية المنع الخاصة بها على العقوبات الأحادية (بما فيها العقوبات الثانوية)، منذ منتصف الثمانينيات، حيث فرضت الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات على الإرهاب، ولاحقا أضافت إليها مرسوم العقوبات الإيرانية-الليبية في عام 1996،[3] كما فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات ثانوية على

---

(1) رائد الحامد ، **دراسة النووي الإيراني تداعيات وآفاق**، (ب د ن) ، (ب ب ن) ، 2015 ، ص 10.

(2) تشوبين شاهرام، مرجع سابق،ص 197.

(3) هشام أجريد الخوالدة ، **"**السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني (1991 -2012)**"**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص 95.

الشركات والدول من بينها(الصين وروسيا) التي لها علاقات تجارية أو استثمارية مع إيران.

فرضت مجموعة العقوبات تكلفة اقتصادية جدية على إيران، وأضرت بصناعتها النفطية التي لا تستطيع التطور أو التحديث بالاعتماد على رأس المال والتكنولوجيا المحليين وحدهما، لكن إيران من خلال إرغامها على تطوير تكنولوجيا نووية محلية اضطرت للاعتماد على قدراتها الذاتية، ووصلت إلى مشارف إنتاج دورة وقود نووي كاملة، بالرغم من العقوبات الأمريكية التي استمرت عشرين عاما.[1]

إلا أن انعدام الثقة والايدولوجيا أرغما الولايات المتحدة الأمريكية على إتباع مقاربة متشددة لا تسوية فيها، ونتج عن ذلك هيمنة مسألة تغيير النظام على السياسة الأمريكية حتى سنوات(2002-2006)، رغم وجود إشارات على إمكانية تغير هذه السياسة.[2]

بعد رفض إيران لصفقة الترويكا الأوروبية، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر انخراطا في العملية الدبلوماسية، فأكد الرئيس الأمريكي دعم الولايات المتحدة الأمريكية لمبادرة الترويكا الأوروبية المتعلقة بالحل الدبلوماسي، وهذا التحول الأمريكي إلى الدعم الدبلوماسي ودعم مبادرة الترويكا الأوروبية تضمن تسليما بمقايضة الحاجة للسرعة بضرورة الحصول على إجماع دولي واسع.

من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية مصممة على منع إيران من امتلاك أسلحة نووية وبعد أن استقرت الآن على طريقة يتفق عليها حلفاؤها والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تملك فرصة أكبر لتعزيز الضغوط على إيران وقد تؤدي الدبلوماسية التعاونية أما إلى -إذعان إيران للشروط المقدمة لها - أو في نهاية المطاف - إلى فرض عقوبات من قبل الدول المتحالفة، أو من خلال مجلس الأمن الدولي.

نجد أن القوى الدولية الكبرى في مفاوضاتها مع إيران حول برنامجها النووي استخدمت العديد من الأدوات والأساليب لمنع إيران من تطوير قدراتها النووية، وذلك اتضح جليا في فرض مجلس الأمن الدولي مجموعة من العقوبات الاقتصادية على إيران لعزلتها عن المجتمع الدولي ككل.

---

[1] تشوبين شاهرام ، مرجع سابق ، نفس الصفحة .
[2] نجاة أبركان، مرجع سابق، ص293.

المبحث الثالث: الاتفاق النووي الإيراني_الأمريكي

يعد الإعلان عن توصل إيران ومجموعة الدول الكبرى إلى اتفاق إطار في لوزان بتاريخ 14 جويلية 2015 يمهد الطريق لإبرام اتفاق نهائي، وينهي اثني عشرة عاما من الجدل بخصوص برنامج إيران النووي وانطلاقا من أهمية الحدث يناقش هذا المبحث اتفاق لوزان من جهة سياقه ومضمونه التقني على النحو التالي:

أولا: الطريق إلى الاتفاق النووي

ثانيا:الدوافع الإيرانية _الأمريكية من الاتفاق النووي

ثالثا: مضمون الاتفاق النووي الإيراني_الأمريكي

أولا: الطريق إلى النادي النووي

جاء الاتفاق النووي الإيراني نتيجة لتحولات تاريخية متشعبة في مستويات متعددة الجوانب، فهي داخلية وإقليمية ودولية.

من الجانب الدولي، فقد اتضحت قدرة الإمبراطورية الأمريكية على نشر قوات وخوض حروب متزامنة في أرجاء مختلفة من العالم، وجدوى القوة العسكرية في تنفيذ ما يسمى في مرحلة المحافظين الجدد دفاعا عن الحرية في المستوى العالمي أو ما سمي في العراق بـ عملية بناء الأمة.

و من الجانب الإقليمي، فقد تحولت إيران - بعد استعادتها أنفاسها من حرب الأعوام الثمانية ضد العراق- إلى الهجوم عبر تقاطع مصالح موضوعي مع الولايات المتحدة الأمريكية (وهو تقاطع لا يأنف التواطؤ إن لزم الأمر)، ثم أن إيران واجهت المقاومة العراقية بتمددها في الإقليم في ظل العقوبات المفروضة عليها. [1]

وفي سياق توسع إيران غربا، استغلت عداء الشعوب العربية لإسرائيل ونفذت إلى الرأي العام من خلال الفراغ الذي نتج من تخلي الأنظمة العربية عن دعم المقاومة الفلسطينية واللبنانية، وتركيزها فيما سمته "إستراتيجية السلام"، بدءا من نموذج كامب ديفيد

[1] بدون مؤلف، **تقرير اتفاق إيران النووي وردود الفعل الأولية**، (مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية)، 2015، ص12.

إلى اتفاقية أوسلو ووادي عربة، والتمسك بمبادرة السلام العربية التي حلت محل الصراع العربي الإسرائيلي.[1]

وعلى الجانب الداخلي، فقد وقع للثورة الإيرانية ما عرفته، ذلك أنها تأسست ونشأت لها معارضات من داخل الثورة نفسها، منها الواقعية السياسية والثورية الأصولية التي تتمسك بما تعده نقاء الثورة في بداياتها، ومنها ما يتسم بطابع تجاوزي متطلع إلى مرحلة تاريخية جديدة، ومنها ما يجمع بين عناصر من جميع أنواع المعارضة المذكورة مما نتج عنها جملة من التناقضات.

من أجل التوصل إلى اتفاق أيضا اضطرت إيران ضمن الاستجابة للتحديات الاقتصادية الداخلية وسعيها لرفع العقوبات عنها إلى التعهد بالتنازل عن 13 ألف جهاز من أجهزة الطرد المركزي التي تمتلكها، والاكتفاء بتشغيل 5060 جهازا من أصل 13 ألف جهاز، وذلك على امتداد 10 أعوام والقبول بجعل مستوى التخصيب عند 03,67 % والموافق على جعل نشاطها النووي تحت رقابة مؤسسات دولية صارمة بمعنى أدق وافقت إيران عمليا على ما كانت تعده مسا بسيادتها في المجال النووي.[2]

ثانيا: الدوافع الإيرانية_ الأمريكية من الاتفاق النووي

I / الدوافع الإيرانية

دفعت ثلاثة أسباب رئيسية النخبة الحاكمة في إيران إلى التصرف بجدية مع مجموعة (5+1) والتوصل إلى اتفاق، هي كالتالي:

*** المصاعب الاقتصادية:**

أدت العقوبات الاقتصادية والوضع الاقتصادي المنهار، والذي شكل ارث رئاسة أحمدي نجاد، فضلا عن ذلك فإن الخوف من أن يؤدي هذا إلى تهديد النظام الإسلامي الإيراني، نتج عنه اختيار وانتخاب روحاني الذي فضل الحلول الوسط فيما يتعلق بالبرنامج النووي كوسيلة لرفع العقوبات وتحسين الوضع الاقتصادي، حيث كان هو نفسه عضوا يتمتع بالثقة من هذا النظام.

---

(1) محمد عباس ناجي، **"**الاتفاق النووي الإيراني وتداعيات الإستراتيجية**"، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط،** ص 07.

(2) أسامة أبو رشيد، **الولايات المتحدة الأمريكية واتفاق الإطار مع إيران : الدوافع والمكاسب والأثمان،** المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، (ب ب ن) ، 2015 ،ص02 .

*** المطلب الشعبي:**

- كان الطلب الذي يتمثل بإيجاد حل للقضية النووية وغيرها من الاختلافات مع المجتمع الدولي جليا في الانتخابات الرئاسية وفي الاحتفالات التي اجتاحت طهران والمدن الرئيسية الأخرى، والتي رحبت بكل خطوة يتم اتخاذها نحو تحقيق اتفاق نهائي، وفي نهاية المطاف جعلت هذه المطالب الشعبية الأمر أكثر سهولة بالنسبة لروحاني للتغلب على انتقادات منافسيه.[1]

- المعارضة بين رجال الدين حول قضايا خارجية والمناقشات حول ولاية الفقيه وحدود صلاحياتها.

- سأم الشعب من الحصار والعقوبات، ولم يعد يرغب في الحروب بعد التجارب التي عاشها سابقا.

- بروز الجيل الجديد من الشباب بفعل التحولات الاجتماعية وعدم الثقة في رجال الدين وقد أنتج ذلك أولويات جديدة تقاوم شعارات الثورة.

*** الانفتاح على العالم:**

- استمرار النظام الحاكم لمدة أطول من الزمن، مع تزايد السخط الشعبي ضد جدوى المفاعلات النووية مع استمرار المعاناة وارتفاع نسبة البطالة إلى 11 % بينما تمثل النسبة وسط الشباب 25.2% بموجب آخر التقارير الصادرة من البنك المركزي الإيراني في سبتمبر 2015، ويمثل الشباب الإيراني الشريحة الأكبر في المجتمع الإيراني.[2]

- تدهور صورة إيران الحامية والمدافعة عن القضايا الإسلامية، بل انهيارها مع الربيع العربي2011 وبذلك تضررت القوة الناعمة لإيران في المنطقة في ظل تدهور الاقتصاد،(الفشل في إقامة نظام إسلامي).

---

[1] بدون مؤلف،"أسباب وتداعيات الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (5+1) "، موقع فنك، تاريخ الاطلاع: 2016/03/17. عن الموقع:http///www.chronide.fanac.com

[2] محمد عباس ناجي، مرجع سابق، ص09.

❖ **المخاوف الإيرانية:**

- الهجوم العسكري من أبرز المخاوف الإيرانية من الاتفاق، حيث أن الأصوليين غير مقتنعين بأن خطة العمل المشتركة الشاملة الموجودة في الاتفاق النهائي هي مجرد صفقة تعامل، حيث يخشون من أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد سعت إلى إبرام اتفاق كغطاء لجمع المزيد من المعلومات الاستخباراتية التي ستمكنها من مهاجمة إيران بطريقة أفضل.

- إسقاط نظام الحكم، حيث يحاول نظام الحكم البقاء أطول لمدة ممكنة **بقيادة ولاية الفقيه** ورغم أن الإصلاحيين لا يرغبون بذلك، بالإضافة إلى نفوذ الحرس الثوري جعل النظام غير مرغوب فيه، وهو ما قلل من الثقة في النظام وأصبح غير مجندا داخليا.[1]

II-الدوافع الأمريكية:

يمكن تقسيم الأسباب التي تقف وراء قرار إدارة أوباما، المتمثل بالقبول بهذا الاتفاق إلى أسباب داخلية تتعلق بالرئيس أوباما نفسه، وأسباب أخرى موضوعية:

1- الأسباب الداخلية:

يمكن تلخيص أهم الأسباب فيما يلي:

- تجاوز رئاسة أوباما ست سنوات من دون أن يكون في السياسة الخارجية الأمريكية انجاز مميز، ومن ثمة يمكن أن تكون إيران مدخل أوباما إلى ذلك، ولاسيما أن له قائمة من الإخفاقات في السياسة الخارجية، علاوة على ذلك تراقب إدارة أوباما انتشار العنف والفوضى في الشرق الأوسط كما هو الشأن في سوريا، ليبيا، واليمن، خاصة وأن إدارته بدلا من أن تقضي على خطر تنظيم القاعدة تحارب فروعه الكثيرة المنتشرة في الشرق الأوسط وإفريقيا.[2]

- يؤمن أوباما بأن القوة العسكرية الأمريكية ليست بالضرورة هي الحل لكل المشكلات والتحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية، وبناءا على ذلك قامت إدارته بانفتاح على كل من بورما وكوبا وإيران، ويقول أوباما:**"إن أمريكا إضافة إلى قوتها الساحقة تحتاج**

---

[1] عدنان هاشم، **"**دوافع الحرس الثوري تجاه الاتفاق النووي**"، مجلة البيان**، شؤون إيرانية، العدد 4755، 2015/11/22 ، ص02.

[2] نفس المرجع السابق الذكر، ص14.

إلى بعض الثقة بالنفس لاتخاذ مبادرات دبلوماسية محسوبة "، كما هو الشأن في محاولة التوصل إلى اتفاق مع إيران.[1]

2-الأسباب الموضوعية:

يمكن تلخيص هذه الأسباب في :

- الخيار الأفضل: إن التوصل إلى اتفاق مع إيران يكبح جناح برنامجها النووي ويمنعها من الحصول على سلاح نووي، يعد بحسب أوباما خيارا أفضل من المخاطرة بحرب جديدة في الشرق الأوسط.

- **من الناحية العملية**: بناءا على التجربة الأمريكية السابقة مع إيران لم يؤدي برنامج العقوبات الصارم إلى تعطيل البرنامج النووي الإيراني، ومن ثمة لم يكن لإدارة أوباما إلا المفاوضات أو حرب لا تريدها ذات تكلفة باهظة وتداعيات غير مأمونة العواقب.

- إعادة تعريف الأولويات الخارجية: يأمل أوباما أن يتمكن من حرف تركيز السياسة الخارجية الأمريكية في "آسيا المحيط الهادي" التي تمثل ثقل السياسة الخارجية الأمريكية وتشهد تصاعدا ملحوظا فيها لقوة الصين، على نحو يشكل تحديا للهيمنة الأمريكية.

- **الإرهاق الأمريكي**: من جراء المغامرات العسكرية كتجربة المستنقع العراقي والأفغاني وسعي السياسة الخارجية الأمريكية تحت إدارة أوباما لتقليل عسكرتها، والميل أكثر فأكثر للتعاون الدولي.[2]

- إيران لن تقبل بالتنازل عن مصدر فخر واعتزاز وطني لها: من بين الحجج الأخرى التي قدمها أوباما لتسويق قراره المتمثل بالتفاوض مع إيران وقبوله باتفاق إطار لا يلبي المعايير التي وضعتها إدارته من قبل، أن البرنامج النووي الإيراني أصبح مصدر فخر واعتزاز قومي إيراني يجمع عليه المتشددون والمعتدلون الإسلاميون.

---

[1](تقرير) الدوحة، **" ندوة الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية"** ، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، 2015، ص 10.

[2]علي بشار بكر أغوان، **الانعكاسات الجيوسياسية الإقليمية للاتفاق النووي الإيراني**، المركز الديمقراطي العربي، الإمارات، 2015، ص27 .

❖ **المكاسب الأمريكية:**

يمكن تلخيص أهم المكاسب التي تسعى الإدارة الأمريكية لتحقيقها من خلال الاتفاق مع إيران فيما يلي:

- كبح البرنامج النووي الإيراني سلميا من دون التورط في حرب ذات تكلفة باهضة جديدة في الشرق الأوسط، وتأخير المدة الزمنية التي يمكن لإيران أن تكون في وضع يمكنها من صنع قنبلة نووية.[1]

- سيخضع الاتفاق المنشآت النووية الإيرانية لبرنامج رقابة صارم وغير مسبوق، ثم أن برنامج الرقابة الدولي الصارم للبرنامج النووي الإيراني سيسمح بإنذار مبكر مدته سنة قبل أن تنجح إيران في إنتاج سلاح نووي.

- تطمح إدارة أوباما إلى اتفاق مع إيران يتضمن رفعا للعقوبات الاقتصادية تجاهها، قد يجعلها قوة بناءة في الشرق الأوسط.[2]

❖ **الهواجس الأمريكية:**

تتمثل أبرز المخاوف الأمريكية التي تطرح بشأن هذا الاتفاق، بما يلي:

-أن تمارس إيران الخداع والغش بأن تحاول الاستفادة من رفع العقوبات الاقتصادية عنها في بناء سلاح نووي على نحو سري في منشآت مجهولة.

- أن تقوم إيران باستخدام الأموال الناتجة عن رفع العقوبات في تعزيز موقعها الإقليمي غبر رعاية الإرهاب، وفي دعم وكلاء لها في العراق، واليمن وسوريا ولبنان لزعزعة استقرار الشرق الأوسط.

- أن يطلق الاتفاق مع إيران الذي يبقي على بنيتها النووية التحتية سباق نحو التسلح النووي في المنطقة.

- أن يصر الكونغرس الأمريكي على دور رقابي فعال في تصديق أي اتفاق نهائي مع إيران.

- العودة إلى فرض عقوبات دولية وأمريكية وأوروبية صارمة في حق إيران.

---

(1) مصطفى اللباد، **"**الاتفاق النووي وتداعيات الجيو اقتصادية على قطر والإمارات**"**، **مجلة السفير**، 2015، ص17.
(2) علي بشار بكر أغوان، مرجع سابق، ص30.

- أن تتسارع الولايات المتحدة الأمريكية إلى شن هجومات جوية مكثفة تقصف فيها المنشآت الإيرانية النووية، بما فيها المنشآت ذات التحصينات الشديدة المبنية تحت الجبال لإرجاع البرنامج النووي الإيراني بضع سنين إلى الوراء. [1]

ثالثا: مضمون الاتفاق النووي الإيراني_الأمريكي

أبرمت الدول الكبرى(الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيران) في اجتماع لوزان في 14 جويلية 2015 وبعد مفاوضات طويلة اتفاق إطار لتسوية الملف النووي الإيراني يشكل مرحلة مهمة على طريق اتفاق.

1- آليات منع إيران من امتلاك سلاح نووي:

لا يشترط اتفاق الإطار، ولا الاتفاق النهائي، على إيران تفكيك منشآتها النووية بمعنى أنّ إيران ستبقى محتفظة ببنيتها التحتية النووية، ما يعني الاحتفاظ بقدرتها على التحول إلى قوة نووية بعد انتهاء مدة الاتفاق، إذا قررت ذلك، كما وافقت إدارة الرئيس أوباما على "تخفيض" مخزون إيران من اليورانيوم المخصّب، وليس شحنه إلى الخارج كما كانت تصر من قبل،وتعدّ هذه النقاط التي تُبقي على المعرفة النووية الإيرانية وبنيتها التحتية قائمتين، أكثر ما يقلق معارضي الاتفاق،وتجادل إدارة الرئيس أوباما بأنّ تفكيك البنية التحتية النووية الإيرانية كليًا يعدّ أمرًا غير واقعي، ويمكن أن يفجّر فرص التوصل إلىفلاق خصوصًا أنّ الأمر يعدّ مسألة كرامة وطنية، وهو محل إجماع في إيرانوبأنّ أي عمل عسكري لإرغام إيران على تفكيك برنامجها كليًا سيكون غير مضمون النتائج وفي أحسن الحالات سيؤخر البرنامج سنوات قليلة فحسب، بل قد يؤدي إلى تعجيل إيران ببناء قنبلة نووية للدفاع عن نفسها مستقبلا، وكبديل من ذلك، نجحت إدارة أوباما في انتزاع موافقة إيران على أربع آليات رئيسة كفيلة بأن تغلق جميع السبل أمام إيران لصنع أسلحة نووية، ويقول أوباط بأنّ هذا الاتفاق مبني على التحقق وليس الثقة، وهذه الآليات الأربع هي: [2]

1. وضع قيود على إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب في منشأة ناتنز.
2. وضع قيود على إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب في منشأة فوردو.
3. منع إنتاج البلوتونيوم عالي التخصيب في مفاعل أراك.

---

[1] منتدى البدائل العربي للدراسات، **الاتفاق النووي الإيراني ومستقبل المنطقة**، سبتمبر 2015، ص 04.
[2] مصطفى اللباد، مرجع سابق، ص13.

4. ضمان وصول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أي منشأة في إيران، بما في ذلك المنشآت العسكرية، وذلك للتأكد من عدم وجود برامج نووية تسلحية سرية.

2- المعايير الأساسية للاتفاق النووي الإيراني_الأمريكي:

من بين المعايير الأساسية لهذا الاتفاق كما قدمتها السلطات الأمريكية هي كالتالي:

1- التخصيب:

- عدد أجهزة الطرد المركزي سيخفض من 10آلاف إلى 6104 (أي بمقدار الثلث) ومن الأجهزة 6104 سيكون لـ 5060 فقط الحق في إنتاج اليورانيوم المخصب لعشر سنوات وستكون أجهزة الطرد المركزي من الجيل الأول.[1]

- ستخفض طهران مخزونها من اليورانيوم الضعيف التخصيب من 10000 كيلوغرام إلى 300 كيلوغرام مخصب بنسبة 3.67% لمدة 15 عاما.

ستوضع المواد الفائضة تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولا يمكن استخدامها إلا كبديل.

- وافقت إيران على عدم بناء منشآت جديدة لتخصيب اليورانيوم لمدة 15 سنة.[2]

2- نقطة الانعطاف.

هي في لغة الخبراء الزمن اللازم لإنتاج كمية كافية من اليورانيوم المخصب لإنتاج سلاح نووي، وهذه الفترة محددة حاليا بشهرين إلى ثلاثة أشهر، وأصبحت حاليا بموجب الاتفاق سنة على الأقل لمدة 10 أعوام.

3-فوردو و ناتانز.

وافقت إيران على عدم تخصيب اليورانيوم لمدة لا تقل عن 15 سنة في موقع فوردو الواقع تحت جبل، لذلك من المستحيل تدميره في عمل عسكري، ولن تبقى مواد انشطارية في فوردو لمدة 15 عاما على الأقل، سيبقى هذا الموقع مفتوحا لكنه لن يجري عمليات تخصيب اليورانيوم، وسيسحب نحو ثلثي أجهزة الطرد المركزي من الموقع.

---

(1) أسامة أبو رشيد، مرجع سابق، ص 03.

(2) عبد القادر مشري، **"أزمة البرنامج النووي الإيراني الأسباب الاستراتيجيات السيناريوهات" ، مجلة دراسات استراتيجية**، العدد 09، 2015، ص 09.

- ناتانز.

المنشأة الإيرانية الرئيسية للتخصيب وتضم أجهزة طرد مركزي من نوع أي أر-1 من الجيل الأول و آي آر2 أم الأسرع، وهي قادرة على استيعاب خمسين ألفا من هذه الأجهزة.[1]

- وافقت طهران على أن يصبح ناتنز الوحيدة للتخصيب وسيزود بـ 5060 جهاز أي أر-1 من الجيل الأول لمدة عشر سنوات، أما أجهزة الطرد المركزي الأخرى فستحسب وتوضع تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

4- المراقبة.

ستتولى الوكالة الدولية للطاقة الذرية دخول مناجم اليورانيوم والأماكن التي تنتج "الكعكة الصفراء" لمدة 25 عاما.[2]

5-أراك:

- سيدمر قلب هذا المفاعل الذي يعمل بالمياه الثقيلة أو ينقل خارج الأراضي الإيرانية وسيعاد بناء المفاعل ليقتصر على الأبحاث وإنتاج النظائر المشعة الطبية بدون إنتاج بلوتونيوم، يتمتع بقدرات عسكرية، وسيرسل الوقود المستخدم إلى الخارج طوال عمر المفاعل.

- لا يمكن لإيران بناء مفاعل بالمياه الثقيلة لمدة 15 سنة.[3]

6- العقوبات:

- ترفع العقوبات الأمريكية والأوروبية فور تأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على احترام إيران لتعهداتها ويعاد فرض هذه العقوبات إذا لم يطبق الاتفاق.

- ترفع كل العقوبات المفروضة بموجب قرارات صادرة عن مجلس الأمن الدولي، ما أن تحترم إيران كل النقاط الأساسية في الاتفاق.

- يبقي قرار جديد للأمم المتحدة الحظر على نقل التكنولوجيا الحساسة ويدعم تطبيق هذا الاتفاق.

---

(1) طلال عتريسي، **الجمهورية الصعبة إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية**، مرجع سابق، ص98.
(2) نجاة ابركان، مرجع سابق، ص 302.
(3) فاطمة الصمادي، **مفاوضات النووي الإيراني روحاني يحتاج اتفاق نهائيا**، (مركز الجزيرة للدراسات)، 2015،ص07.

7- فترات تطبيق الاتفاق:

تتراوح عشر سنوات و15 سنة بحسب النشاطات وستكون صالحة لـ 25 عاما لعمليات التفتيش لسلسلة التزود باليورانيوم.[1]

8- الوقود المستنفذ:

لن تمارس إيران في السنوات الخمس عشرة المقبلة أية أنشطة متعلقة بالوقود المستنفذ باستثناء إنتاج بطاريات النظائر المشعة.

تتعهد إيران بالتصديق على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية بشأن عمليات التفتيش وإعطاء التصاريح اللازمة لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والسماح للمفتشين بالبقاء في أراضيها لمدة طويلة من الزمن، وتفاصيل تتعلق بمراقبة اليورانيوم الخام في إيران لمدة 25 عاما.

9- في حال الاختلاف أثناء تطبيق الاتفاق:

تنظر اللجنة المشتركة المشكلة من جميع الأطراف في أي خلاف يطرأ في مرحلة تطبيق الاتفاق لمدة 15 يوما، وإن عجزت اللجنة عن حلها تحال المشكلة إلى وزراء الخارجية، وفي حال لم تحل خلال 15 يوما، تحال المشكلة إلى لجنة استشارية مؤلفة من ثلاثة أشخاص بينهم عضو مستقل، وفي حال استمرار الخلاف، تحال المسألة إلى مجلس الأمن الدولي، الذي سيصوت بدوره على رفع أو استمرار الحظر المفروض على إيران وفي حال فشل مجلس الأمن من استصدار أي قرار، يعاد فرض عقوبات الأمم المتحدة على طهران من جديد. [2]

بموجب الاتفاق التاريخي الذي أبرم بين إيران والقوى العالمية الست في فيينا وافقت إيران على فرض قيود طويلة الأجل على البرنامج النووي الذي يشتبه الغرب في أنه يهدف إلى صنع قنبلة نووية، بينما تقول إيران إن نشاطها النووي للأغراض السلمية فقط، وفي المقابل سترفع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة العقوبات المفروضة على إيران، و تخفيف عقوبات الأمم المتحدة بموجب الاتفاق سيتزامن مع تحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تنفيذ إيران للإجراءات النووية المتفق عليها وسيلغي قرار

---

[1] طلال عتريسي، "اتفاق الاطار بين الولايات المتحدة الامريكية وايران حول الملف النووي الايراني"، موقع الجزيرة، تاريخ الاطلاع: 2016/02/22. عن الموقع : http://studies.aljazeera.net/ar.

[2] بدون مؤلف، "موازين متحركة: مضامين التقارب الإيراني الغربي"، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الاطلاع:03/23/ 2016، عن الموقع: http://studies.aljazeera.net/ar

مجلس الأمن الدولي سبعة قرارات سابقة بشأن إيران، لكنه سيترك بموجب اتفاق فيينا حظر الأسلحة قائما لمدة 5 سنوات وحظر شراء تكنولوجيا الصواريخ لمدة 8 سنوات. [1]

وتوصلت الأطراف وهي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي التي لها حق النقض (الفيتو) الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا علاوة على ألمانيا والاتحاد الأوروبي إلى الاتفاق مع إيران في فيينا، وسيضع قرار الأمم المتحدة أيضا للتصديق على الاتفاق آلية لإعادة فرض جميع العقوبات تلقائيا إذا خالفت إيران الاتفاق.

الاتفاق النووي الإيراني_الأمريكي جاء بعد سنوات من الصراع بين إيران والمجموعة السداسية الدولية، ينص على مجموعة من المبادئ والشروط الواجب اتخاذها من قبل أطراف المفاوضات، خاصة من الجانب الإيراني الذي يجب أن يلتزم بالشروط والقواعد المنصوص عليها في الاتفاق وذلك وفقا للمكاسب التي سيحققها كل طرف من توقيع الاتفاق.

[1] شفيق الأسدي، **"مضمون الاتفاق النووي مع إيران"، جريدة الحياة**، الإمارات العربية المتحدة، 02 ديسمبر 2015، ص 27.

خلاصة:

استمرار الأزمة النووية الإيرانية وتفاقمها هو ما أدى إلى تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، حيث مرت مفاوضات التسوية بالعديد من المسائل المهمة على الساحة الدولية ومقاربة كل طرف من جهته ومبرراته لمواقفه، وقد تبرر ذلك بفرض مجلس الأمن الدولي مجموعة من العقوبات الاقتصادية على إيران مما جعلها تعاني عزلة اقتصادية، وسوء حالة شعبها الذي أصبح يطالب بالانفتاح وتحقيق القانون ليكون اتفاق الإطار بين إيران والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي هو آخر محطة لإدارة الملف النووي الإيراني، إذ مرت هذه المحطة بالعديد من المراحل وما ميزها هو تنازل الطرفين عما كان صعبا بالماضي، و يبقى الاتفاق أداة ووسيلة في يد الولايات المتحدة الأمريكية وإيران للخروج من الأزمة.

الفصل الثالث

التداعيات الإقليمية للاتفاق النووي الإيراني - الأمريكي

لكل أزمة تداعيات لها، وبوجه عام هناك عدة تداعيات ناتجة عن توقيع الاتفاق النووي الإيراني الغربي، حيث تشمل تداعيات هذا الاتفاق من خلال آلية مجموعة (5+1) مسارات التفاعل الإقليمي ككل، من آسيا الوسطى حتى ضفاف المتوسط مرورا بدول الخليج العربي، فبعد التوقيع على الاتفاق النووي أصبح من الصعب تجاهل إيران كدولة نووية في المنطقة، وفي هذا السياق يتناول هذا الفصل ثلاثة عناصر رئيسية هي كالتالي:

المبحث الأول: الاتفاق النووي الإيراني_الأمريكي وتداعياته الداخلية

المبحث الثاني: الاتفاق النووي الإيراني_الأمريكي وتأثيره على منطقة الخليج العربي

المبحث الثالث: تأثير الاتفاق النووي الإيراني_الأمريكي على القوى الإقليمية في الشرق الأوسط

المبحث الأول: الاتفاق النووي الإيراني_الأمريكي وتداعياته الداخلية

لقد بدأت بعض التداعيات لهذا الاتفاق تبرز على المستوى الداخلي الإيراني،أو على القضايا المطروحة داخليا، والتي تشهد نوعا من الاشتباك الإيراني معها أو التمدد الإيراني داخلها، ومن هنا جاء تقسيمنا لهذا المبحث كالتالي:

أولا:حصول النظام السياسي الإيراني على الشرعية الدولية

ثانيا: المكاسب السياسية والاقتصادية التي ستحققها إيران من هذا الاتفاق

ثالثا:تطور القدرات العسكرية الإيرانية

أولا: حصول النظام السياسي الإيراني على الشرعية الدولية

أكد الاتفاق النووي بأن الإدارة الأمريكية لا توجد لديها أي نية أو توجهات للخيار العسكري تجاه إيران وبرنامجها النووي، وأن ما حدث هو أفضل الحلول الممكنة لأزمة الملف النووي الإيراني، طبقا لهذه المعايير هكذا نرى أن الاتفاق النووي الإيراني لم يعالج قضايا رئيسية كانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تعتبرها قضايا إستراتيجية حاكمة في العلاقة مع إيران وأهمها الأنشطة الإقليمية لإيران التي تزعزع الاستقرار الإقليمي وبرنامجها للصواريخ الباليستية، وكذلك ما سمته تلك الإدارات بدعم إيران للإرهاب.[1]

لقد حققت إيران من الاتفاق النووي مكاسب إستراتيجية أهمها:

- المحافظة على البنية التحتية لبرنامجها النووي وحقها في تخصيب اليورانيوم.

- استمرارها في إجراء الأبحاث الخاصة بذلك، وذلك ضمن ضوابط وشروط مراقبة صارمة يتم النظر في إلغائها بعد 10 سنوات.[2]

- الاعتراف الدولي بشرعية النظام الإيراني التي افتقدها منذ ثورة الخميني عام 1979 وما يتضمنه ذلك من غض النظر الدولي عن ممارسات النظام في مواجهة المعارضة المطالبة بالإصلاح وعدم احتكار العملية السياسية أو تقديم مساعدات لها.

-قرار مجلس الأمن الذي وقفت وراءه الدول الكبرى يتضمن إلغاء القرارين السابقين (1737، 1747) اللذين تضمنا بنودا تتعلق بمنع إيران من تصدير السلاح والعتاد العسكري والرجال خارج أراضيها، ورغم أن شيئا من ذلك لم يحدث، وأن الخروقات

---

[1] محمد مجاهد الزيات، **الاتفاق النووي وتداعياته على الحضور الإيراني بالمنطقة**، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، (د ب ن)، 2015/12/12، ص 01.

[2] نفس المرجع السابق الذكر، ص 02.

الإيرانية للقرارين كانت واضحة، إلا أن الجدير هنا هي الممارسات الإيرانية بهذا الخصوص سوف تكتسب نوعا من الشرعية ولا تخضع للمراقبة الدولية.[1]

ارتبطت المفاوضات بين إيران والدول الكبرى بخصوص برنامجها النووي بهدف أساسي مزدوج وهو التخلص من العقوبات والعزلة السياسية والتهديد العسكري، مع الحفاظ بقدر الإمكان على القدرات اللازمة لتطوير برنامج نووي[2]؛ إذا قررت مستقبلا تطوير سلاح نووي وسمحت الظروف والمناخ الدولي بذلك، حيث تندرج تلك الأهداف في إستراتيجية أوسع تهدف إلى ضمان تحصين النظام وزيادة الحضور الإيراني في ملفات المنطقة لتصبح إيران قوة إقليمية عظمى.

لقد نجحت إيران من خلال الاتفاق الذي تم التوصل إليه في التخلص من الضغوط السياسية والعسكرية والعقوبات الاقتصادية مع المحافظة على برنامجها النووي وما حققته من إنجازات على هذا المستوى مع إبقاء خيار تطوير أسلحة نووية مفتوحا وإن كان مؤجلا لعدة مشكلات، فرفع العقوبات يتطلب وقف الأنشطة النووية، بينما بلوغ عتبة السلاح النووي يتطلب مواصلة هذه الأنشطة لتطوير الأبحاث والتخصيب وامتلاك الأجهزة المتطورة والأسلحة الناقلة.[3]

ثانيا: المكاسب السياسية والاقتصادية التي ستحققها إيران من هذا الاتفاق

1- المكاسب السياسية:

لقد أيّد الحرس الثوري فريق التفاوض الإيراني، لكنه أبدى بعض التحفظات على الاتفاق، وخصوصا فيما يتعلق بتفتيش المنشآت العسكرية الإيرانية، وعلى الرغم من حماسته المتعلقة برفع العقوبات الغربية عن إيران؛ بالنّظر إلى أن لهذا الأمر تأثيرا في استثماراته الكبيرة داخليا، فإنّه يتخوف من أن يؤدي الاتفاق إلى تحرّر اجتماعي في إيران ولقد خسرت إيران، خلال الأعوام الماضية قوتها الناعمة نتيجة تغولها عربيا وتدخّلها على نحو مباشر، وغير مباشر في محيط إقليمي مضطرب، لكن وجود تيار مؤيّد للتفاوض مع الغرب داخل مؤسسة الحكم، يساهم في خلق رأي، أو اعتقاد داخل الإدارة الأمريكية

(1) كمال عبيد، "إيران بعد الاتفاق النووي بين براغماتية المعتدلين وممانعة المتشدّدين"، **الجزيرة للدراسات**، تاريخ الإطلاع: 2016/03/17، عن الموقع: www.DjazeeraStudies.net

(2) محمد عباس ناجي، **الإتفاق النووي الإيراني وتداعياته الإستراتيجية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، 2013، ص 07.

(3) علي بشار بكر أغوان، "الانعكاسات الجيوسياسية الإقليمية للاتفاق النووي الإيراني"، **المركز الديمقراطي العربي**، دراسات إيرانية، 2016/04/08، ص 04.

أن إيران تحوّلت من نظام يريد الانتصار إلى نظام يريد البقاء والاندماج في المجتمع الدولي.[1]

لا يمكن تجاهل التقاء المصالح بين الإصلاحيين الإيرانيين والإدارة الأمريكية واضطرار المؤسسة الإيرانية التقليدية إلى الدخول في حالة دفاع عن قلاعها وحصونها ضدّ الإصلاحيين ومسعاهم المتمثل في التوصل إلى اتفاق مع الغرب، وعلى الرغم من اندفاع الإصلاحيين في التوصل إلى اتفاق نهائي مع الغرب، فإنه من غير المرجّح أن يقدموا إلى الغرب، أو العرب، تنازلات مهمة في المسائل الإقليمية، أو في الملف النووي وأما في الداخل الإيراني فإنّهم سيواجهون منافسيهم المحافظين بخطاب "الوطنية" الإيرانية وذلك أن الإصلاحيين لا يعدّون أقل تمسكا بمصالح إيران الإستراتيجية من المحافظين فهم يتطلعون إلى التفاهم مع الغرب لمضاعفة هذه المصالح في المستوى الداخلي، وفي المستوى الإقليمي.[2]

لاشك أن الاتفاق النووي النهائي ستكون له أهمية خاصة في تحديد المستقبل السياسي لتيار الإصلاحيين، والرئيس الإيراني الحالي حسن روحاني.

كما أنه لا يمكن المراهنة على التوجه الإصلاحي للرئيس الإيراني، إذ لم يوجه روحاني أية إشارات خلال الفترة السابقة، تكشف لسعيه في تغيير السياسة الإيرانية تجاه العديد من الأزمات الإقليمية على غرار الأزمتين السورية واليمنية، فعلى الرغم من أنه حاول تقليص حدة التوتر في العلاقات مع بعض دول المنطقة، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، فإنه كان حريصا في الوقت ذاته على التوافق مع الخطوط العامة التي تحكم موقف إيران إزاء تلك الأزمات.[3]

مثل توقيع الاتفاق النووي نجاحا ورصيدا سياسيا للرئيس روحاني خاصة مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية، والتي تمت في 28 فيفري المنصرم بحصول الإصلاحيين على مقاعد طهران كاملة له دلالة مهمة، لأن نواب العاصمة هم من يحددون الاتجاه السياسي للبرلمان، ووفق النتائج يتصدر روحاني الرئيس السابق أكبر هاشمي رفسنجاني السابق على مقاعد مجلس الخبراء، وعددها 88 مقعدا، بعد فرز معظم الأصوات وقد تؤثر نتائج الانتخابات، وهي الأولى منذ رفع العقوبات الدولية على إيران على حظوظ روحاني في إعادة انتخابه عام 2017.[4]

---

[1] كمال عبيد، مرجع سابق.
[2] محمد عباس ناجي، مرجع سابق، ص 09.
[3] ليلى الرحباني، "الاتفاق النووي الإيراني: من ربح ومن خسر؟، شجون عربية"، تاريخ الإطلاع: 2016/03/17، عن الموقع: www.arabia.com
[4] كمال عبيد، مرجع سابق.

2- المكاسب الاقتصادية:

يرى بعض المراقبين أن النتائج الاقتصادية الإيجابية للاتفاق النووي لن تكون مباشرة وسريعة، وستحقق إيران بعد إزالة العقوبات نموا اقتصاديا يتراوح بين 3-7% لكنه لن يكون كافيا لحل مشكلة البطالة (14%) وتجاوز المشكلات الاقتصادية الأخرى خاصة أن إيران خسرت الكثير من عائداتها نتيجة العقوبات ستترك آثارا إيجابية مباشرة ومستقبلية على الاقتصاد الإيراني، ومن المعلوم أن لإيران 100 – 140 مليار دولار من عائدات النفط المجمدة في المصاريف الأجنبية، وهناك ما بين 30 إلى 50 مليار دولار من عائدات إيران المجمدة تم تحريرها فور التوقيع على الاتفاق.

إلغاء العقوبات من شأنه أن يحدث تغييرا في بنية الاقتصاد الإيراني، ويوجهها اتجاهات جديدة تفرض سياسات جديّة فيما يتعلق بالاستثمار الخارجي، والملكية وشروط التنافسية، ومن المرجّح أن يكون الملف الاقتصادي والاستثمار الأجنبي ملف الصراع بين التيار الأصولي وتيار الاعتدال الذي يتزعمه روحاني خاصة أن لكل تيار مقاربة مختلفة على هذا الصعيد.[1]

عرضت إيران خططا لإعادة بناء علاقاتها الصناعية والتجارية في أعقاب الاتفاق النووي مع القوى العالمية، معلنة استهداف 50 مشروع النفط والغاز قيمتها 185 بليون دولار بحلول 2020، حيث ستركز على قطاعات النفط والغاز والمعادن والسيارات متطلعة إلى التصدير إلى أوروبا بعد رفع العقوبات المفروضة عليها.[2]

بروز العديد من الانعكاسات السلبية للاتفاق النووي على أزمات المنطقة، نظرا للتداعيات الإيجابية على الاقتصاد الإيراني من توقيع الاتفاق، وما يترتب عليها من تعزيز إمكانيات إنفاقه على حلفائها، وذلك إلى جانب الاعتراف الغربي بدور إيران الإقليمي مما يرجح مواصلة طهران سياساتها في الشرق الأوسط.[3]

تمكنت إيران من تحمل العقوبات، ورغم الإقرار بتعدد أسباب أزمة الاقتصاد الإيراني، إلا أن إزالة العقوبات لها آثار إيجابية مباشرة ومستقبلية عليه ومن المعلوم أن لإيران 100-140 مليار دولار، من عائدات النفط المجمدة في المصارف الأجنبية وسبق

---

(1) Oral Evidence**, Foreign Policy Developme**nts, HC381 , September 9, 2015.
(2) Kenneth Katzman, Paul K.Kerr, **"**Iran nuclear Agreement**"**, **congressional research service,** crsgovemment, March 7, 2016, p19.
(3) Ibid, p 21.

لمسؤول في الكونغرس أن صرّح أن ما بين 30 إلى 50 مليار دولار من عائدات إيران المجمدة ستحرر فور التوقيع على الاتفاق.[1]

من المؤكد أن الاتفاق يحقق مكاسب اقتصادية لإيران تتمثل في رفع العقوبات عن الشركات والبنوك الإيرانية واستئناف العلاقات الاقتصادية بين إيران والغرب، وبناء علاقات جديدة، وستتمكن إيران من تحرير أرصدتها المجمدة فضلا عن عودة صادرات النفط الإيرانية، حيث تمكن هذه العائدات روحاني من الوفاء ببعض الوعود التي قطعها بتحسين الوضع الاقتصادي وهو ما يشكل منافع ملموسة للتعامل مع المجتمع الدولي وكفاءة الرئيس روحاني في إدارة ملف التفاوض، ولذلك سيوجه جزء كبير من العائدات الجديدة لدعم ميزانية الدولة، وإنشاء مؤسسات وبنى تحتية ودعم الريال الإيراني وزيادة الواردات.[2]

ثالثا:تطور القدرات العسكرية الإيرانية

ما أعطاه الاتفاق لإيران يُشعرها بخروجها منتصرة من أزمة كانت شديدة التعقيد فقد حصلت طهران على اعتراف دولي، وإقرار غربي بأنها دولة نووية سلمية، ولكنها قد تستطيع بما لها من خبرات وقدرات أن تمتلك السلاح النووي، وقتما تريد، واستغلال اتفاق "لوزان" كأساس لعسكرة مشروعها النووي. وربما تحاول من أجل ذلك خلال الفترة المقبلة إنجاز توازن دقيق بين التطبيع مع الغرب، والاحتفاظ بقدرات نووية كامنة .[3]

فكانت الطريقة التي تفرضها تعامل سياسة إيران الداخلية مع الملف النووي وكذلك نجاحها في بناء ترسانتها العسكرية، وتطوير أنظمتها الصاروخية، وقواها البحرية والجوية وامتلاكها التكنولوجيا النووية، يثير قلقا لدى دول عدة في المنطقة، خاصة أن اتفاق لوزان لم يتضمن أي إشارة إلى ترسانة إيران من الصواريخ الباليستية، وهذه أحد أهم الجوانب التي تثيرها إسرائيل بخصوص إيران.

كما أن جزءًا رئيسيًّا من الانتقادات الموجهة إلى الإدارة الأمريكية في الداخل هو أنها لم تتعرض لهذا الجانب في مفاوضات الاتفاق النووي، هذا بالإضافة إلى أن إدارة إيران لمعركتها النووية مستندة إلى قاعدة شعبية صلبة، وهو ما جعل المشروع النووي محصنًا في السياسة الإيرانية، حيث تتحكم في إدارته عدة حسابات، من أهمها:

- التركيبة المعقدة للنظام الإيراني قد تمثل عقبة رئيسية أمام التوصل إلى اتفاق شامل طويل الأمد، يتضمن وضع نص في الاتفاق النهائي يتيح لوكالة الطاقة الذرية الاطلاع على معلومات بشأن أي مكونات عسكرية في البرنامج النووي الإيراني. فالنخبة الإيرانية

---

[1] فاطمة الصمادي، "دراسة ما بعد الاتفاق النووي: حسابات إيران وعلاقاتها"، **الجزيرة للدراسات**، 28 جويلية 2015، ص 05.

[2] نفس المرجع السابق، ص 06.

[3] باتريك كلاوسون، "التأثير المحتمل لمكاسب إيران الاقتصادية من الاتفاق النووي على سياستها الخارجية"، **معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى**، تحليل السياسات، 10 جويلية 2015، ص 12.

المشاركة في النقاش النووي تندرج تحت معسكرات ثلاثة جميعها متفق على بقاء إيران نووية، فهناك أنصار للبرنامج النووي، مثل رئيس "منظمة الطاقة الذرية" علي أكبر صالحي، وقائد "فيلق الحرس الثوري الإيراني" اللواء محمد جعفري، يتبنون أكثر المواقف تشددًا، والمتمثلة في أحقية إيران في تطوير أسلحة نووية كرادع ذي مصداقية ضد التهديدات العسكرية. حتى الذين يتخذون مواقف وسطية، مثل روحاني، والرئيسين السابقين، أكبر هاشمي رفسنجاني، ومحمد خاتمي، بشأن البرنامج النووي، يؤكدون إنهاء عزلة إيران الدولية، وإنعاش الاقتصاد دون التنازل عن قدرات البلاد النووية.

- مبدأ عدم الخسارة الذي يتبناه المرشد الأعلى "علي خامنائي" في إدارته للملف النووي حيث يرى أن من يتخلون عن مقاومة المجتمع الدولي يخسرون كل شيء، وفي رأيه أن الطريق لرفع العقوبات وإزالة الضغوط الاقتصادية عن إيران يتحقق من خلال دعم قدرات إيران النووية التي تؤدي إلى زيادة نفوذ إيران كقوة عالمية، [1] هذا المبدأ ربما يجعل الجانب الإيراني متبنيًا موقفًا متشددًا فيما يتعلق بآلية الرقابة والتحقق من التزام إيران بتطبيق بنود الاتفاق، وهو أيضًا ما عبرت عنه تصريحات المرشد الأعلى لإيران "علي خامنائي" بأن بلاده لن تسمح لمسؤولي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدخول المنشآت العسكرية الإيرانية.

إن توقيع الاتفاق النووي الإيراني_الأمريكي جاء بنتائج إيجابية على إيران من خلال المكاسب التي حققها نظام طهران، إذ يعدّ توقيع الاتفاق بمثابة شرعية للنظام السياسي الإيراني، إضافة إلى ذلك المكاسب السياسية التي حققتها إيران من الاتفاق وسوف تحققها بعد رفع العقوبات الاقتصادية عليها، خاصة وأنها أعلنت بعد التوقيع على الاتفاق مباشرة بأنها ستعرض خططا لإعادة بناء علاقاتها الصناعية والتجارية مع القوى العالمية.

[1] أبو الفضل الأسناوي، "التداعيات الإقليمية لاتفاق لوزان حول النووي الإيراني" ،**مجلة السياسة الدولية**، تحليلات شرق أوسط، العدد 27، 12ماي 2015، ص02.

المبحث الثاني: الاتفاق النووي الإيراني _الأمريكي وتأثيره على منطقة الخليج العربي

يعتبر الخليج العربي أحد المجالات الجيواستراتيجية التي تشكل قوة مؤثرة في النظام الدولي على امتداد الفترات التاريخية القديمة والحديثة،و هذه الأهمية مستمدة مما يحتويه على موارد حيوية وميزات اجتماعية وسياسية إضافة إلى كونها نقطة تلاقي بين ثلاثة قارات، ما أدى إلى تنافس الدول الكبرى في سبيل استغلال المنطقة منذ فترة مبكرة من التاريخ بالإضافة إلى عدم توفر الأمن والاستقرار الإقليمي فرض على دول المنطقة تحديات أمنية كبيرة، منها التحدي الذي يمثله الاتفاق النووي الإيراني الأمريكي على أمن واستقرار المنطقة عامة وعلى دول مجلس التعاون الخليجي خاصة، وعلى هذا الأساس سيتناول هذا المبحث ما يلي:

أولا:دراسة في المعطيات الجغرافية والاقتصادية لمنطقة الخليج العربي

ثانيا: تطور الأمن الإقليمي الخليجي

ثالثا:أمن الخليج العربي في ظل الاتفاق النووي الإيراني_الأمريكي

أولا: دراسة في المعطيات الجغرافية والاقتصادية لمنطقة الخليج العربي

1_ دراسة في المعطيات الجغرافية:

تتمتع منطقة الخليج العربي بأهمية كبيرة في الميزان السياسي الدولي وهذا بفضل موقعها الجغرافي المتميز، إذ أن المنطقة تتوسط العالم القديم، كما تحوي أهم المعايير والممرات المائية التي تعبر من خلالها التجارة العالمية وكذا ناقلات النفط إلى الدول الغربية الصناعية، هذا ما جعل المنطقة محط أطماع العديد من الدول الغربية وحتى الأوروبية واشتداد التنافس عليها منذ القديم.

ويعتبر الخليج العربي بحر داخلي، إذ يقع من الناحية الجغرافية بين إيران وشبه الجزيرة العربية غربا، والعراق شمالا وخليج عمان جنوبا، كما يقع بين خطي عرض 24°و 30° شمال خط الاستواء، وبين خطي طول 47° و 57 ° شرق غرينتش[1]،ومياه الخليج ضحلة نسبيا، فتقطع مسافة تقارب (1300 كلم) أما اتساعه فيتراوح بين 47 كلم في أضيق منطقة (عند مضيق هرمز) و280 كلم في أوسع نقطة فيه، أما أعمق نقطة فيه فتصل إلى 100م قرب جزيرة هرمز، أما المساحة الإجمالية فتقدر3ملايين كم^2[2]ومنطقة الخليج

[1] مصطفى مراد الدباغ، **الجزيرة العربية موطن العرب و مهد الإسلام**، ج2، دار الطليعة، بيروت، 1963، ص 97.
[2] صبري فارس الهيتي، **الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية**، دار الرشيد للنشر، العراق، 1979، ص 18.

العربي معظمها أراضي صحراوية واسعة وتتوزع فيها بعض الواحات والمياه الجوفية، ما جعلها صالحة لإنتاج بعض المحاصيل الزراعية مما عزز أهمية المنطقة سياسيا واقتصاديا[1]، ويعد الخليج العربي أحد أهم طرق المواصلات والتبادل التجاري بين الشرق والغرب وهو الجسر الموصل بين قارات العالم الرئيسية، وقد كان لهذا الموقع الإستراتيجي أثره الكبير في تطوره التاريخي، مما ساعد على نمو الحضارات الإنسانية فيه وازدهارها؛ ونتيجة لهذا وقربه من مناطق الصراع السياسي القديم والحديث (آسيا وإفريقيا وأوروبا) جعله محط أنظار لكل دولة تهدف إلى فرض سيطرتها في المنطقة فأصبح الخليج في مقدمة أهداف واهتمامات الدول الاستعمارية قديما وحديثا.[2]

عرف الخليج العربي قديما باسم البحر الأريتيري (Erythraensea)وتعني البحر الأحمر، ثم عرفه قدماء أهل العراق من الأشوريين والبابليين باسم البحر الجنوبي أو البحر الأسفل، وكانت تسمية الخليج العربي ترد على لسان المؤرخين أو هذا ما يؤكد هيمنة العرب على الخليج منذ القدم، ويذكر الرحالة الدانماركي(كارستنينبور)الذي زار الخليج العربي عام 1765**"أنه من الخطأ تسمية الخليج بالخليج الفارسي لأن العرب يحتلون الخليج بشاطئيه الغربي والشرقي".**[3]

إن موقع الخليج العربي الاستراتيجي يمثل أحد العوامل التي أدت إلى تزايد أهمية الشرق الأوسط لكونه ممرا لجميع الطرق التي تربط بين الشرق والغرب، والتي تمر من الخليج العربي وقناة السويس، وقد أصبح الخليج العربي بفعل موقعه محورا أساسيا وهو بمثابة المجال الحيوي للمنطقة العربية، فلا يمكن ضمان أمن المنطقة العربية في ظل أي تحكم أجنبي على الخليج العربي والسيطرة على هذا الموقع يعني السيطرة على الطرق الملاحية، فتعدد خلجانه تساعد السفن الغربية على المراوغة والاختفاء، كما تمثل مياهه الدافئة وشواطئه المحمية خير موقع لحماية السفن التجارية والحربية، ولهذا فهو قادر على حماية الغواصات النووية الحاملة للصواريخ العابرة للقارات التي تكون العنصر الأساسي في القتال المحتمل.

وعليه فإن الخليج العربي يعتبر البوابة إلى قلب الاتحاد السوفييتي في ظل ما تمتلكه من إمكانية إيواء السفن وحماية الأساطيل، كما يساهم موقع الخليج العربي الجغرافي في توفير الحماية والدفاع عن غرب أوروبا عبر تطويق حلف شمال الأطلسي عن طريق

---

(1) علي خليفة الكواري، **نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، الملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار إتخاذ أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1985، ص 41.

(2) صورية بوقلمون، "العامل الاقتصادي في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي خلال الفترة(1971-1991)"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 3)، 2011، ص11

(3) نفس المرجع السابق الذكر، ص13.

الزحف غربا باتجاه المغرب الأقصى، وتزداد أهمية الموقع جيوبوليتيكيا لارتباطه بالمحيط الهندي وامتداداته الطبيعية في الخليج العربي، خاصة في ظل امتلاك المحيط الهندي لمجموعة من الجزر ذات أهمية عسكرية باعتبارها نقطة انطلاق لجميع المراكز الإستراتيجية في منطقة آسيا مثل جزيرة ديغوغراسيا. [1]

وتمثل الوحدات السياسية للخليج العربي في كل من:المملكة العربية السعودية الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، مملكة البحرين، دولة قطر، الكويت، العراق إيران.

1-المملكة العربية السعودية: تقدر مساحاتها ب 2.250000 كلم^2 و يبلغ عدد سكانها 21.4 مليون نسمة بكثافة قدرها:7.9نسمة بالكيلومتر المربع، عاصمتها الرياض، وهي أكبر بلد على الإطلاق في شبه الجزيرة العربية، حيث تقع في أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا يحدها غربا البحر الأحمر وشرقا الخليج العربي والإمارات العربية المتحدة وقطر وشمالا الكويت والعراق والأردن وجنوبا باليمن وسلطنة عمان. [2]

2_الإمارات العربية المتحدة: تأسست دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر سنة 1971 كدولة اتحادية من سبع إمارات، وعاصمتها أبو ظبي وتشمل الدولة الواقعة في قارة آسيا في الجزء الشرقي من شبه الجزيرة العربية، تقع المنطقة بين خطي عرض 22º و26° شمالا وخطي طول 51°و56.5° شرق خط غرينتش، ويحيطها من الشمال الخليج العربي ومن الغرب دولة قطر والمملكة العربية السعودية ومن الجنوب سلطنة عمان، ومن الشرق خليج عمان حيث تبلغ مساحتها 83600 كلم^2، وتتضمن هذه المساحة عددا من الجزر تبلغ مساحتها 5900 كلم^2، تتكون أراضي الدولة في معظمها من الصحاري ولاسيما في المناطق الغربية، إضافة إلى المراعي الخصبة الموجودة، فالظفرة التي تتوفر فيها لمياه الجوفية، وتقع إلى الجنوب من هذه المناطق الكثبان الرملية التي تشكل حدود الربع الحالي.[3]

3_ سلطنة عمان: دولة تقع في غرب آسيا وتشكل المرتبة الثالثة من حيث المساحة في شبه الجزيرة العربية وتحتل الموقع الجنوبي الشرقي، إذ تبلغ مساحتها حوالي 309.500 كلم^2

---

(1) صورية بوقلمون، نفس المرجع السابق.
(2) علي بن حسن القربي، **مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات**. مكتبة العبيكان، السعودية، 1997، ص97.
(3)الأمم المتحدة، **الاتفاقية الدولية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري**، لجنة القضاء على التمييز العنصري، (التقارير الدورية السابعة عشرة للدور الأطراف المقرر تقديمها في عام 2007، الإمارات العربية المتحدة، ص 03.

يحدها من الغرب المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب الغربي جمهورية اليمن ومن الشمال الغربي الإمارات العربية المتحدة، وتشترك في حدودها البحرية مع إيران وباكستان والإمارات واليمن، لديها ساحل جنوبي مطل على بحر العرب وخليج عمان من الشمال الشرقي، حيث تقع بين خطي عرض 16°و28° شمالا وخطي طول 52°و60°.

4_مملكة البحرين: تقع مملكة البحرين في الخليج العربي، وتتكون من مجموعة جزر يبلغ عددها 40 جزيرة بمساحة إجمالية 741.4 كلم^2، وتعد أكبر هذه الجزر جزيرة البحرين التي تبلغ مساحتها 705.23 كلم^2، وتضم العاصمة المنامة، كما أن هذه الجزيرة تتصل بالجزر المجاورة لها بواسطة الجسور الصناعية، مثل جزيرة "المحرق"، "وشرة"، "أم النعسان" و"النبية الصالح"، وقد تم بناء جسر صناعي يربط البحرين بالمملكة العربية السعودية، ومن الجزر الرئيسية الأخرى في مملكة البحرين مجموعة جزر حوار والتي تقع على بعد 25كلم جنوب جزيرة البحرين الرئيسية، وتبلغ مساحتها حوالي 52.1 كلم مربع، وعاصمة مملكة البحرين هي المنامة واللغة الرسمية هي اللغة العربية.[1]

5_دولة قطر: دولة قطر عبارة عن شبه جزيرة، تقع في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي، ويبلغ أقصى طول لها من الشمال إلى الجنوب يبلغ 180 كلم، وأقصى عرض لها من الشرق إلى الغرب يبلغ 85 كلم، ويتبعها مجموعة من الجزر، ويحد دولة قطر من الشمال والشرق والغرب الخليج العربي ومن الجنوب والجنوب الغربي المملكة العربية المتحدة، وتبلغ مساحتها حوالي 11.437 كلم^2، ويقدر عدد سكانها بنحو: 578.500 نسمة.[2]

6_ الكويت: تقع دولة الكويت في الركن الشمالي الشرقي لشبه الجزيرة العربية بين خطي عرض 45°و 28° و 30.06°شمالا، وبين خطي طول 46.30°و48.30° شرقا، وترتبط حدود دولة الكويت من الجنوب والجنوب الغربي بالمملكة العربية السعودية، ويتبع دولة الكويت تسع جزر، حيث تتميز جغرافية دولة الكويت بأنها أرض منبسطة صحراوية تنحدر تدريجيا من الغرب إلى الشرق،و تقع سواحلها على الخليج العربي، و تبلغ مساحة دولة

---

[1] الأمم المتحدة، **اتفاقية حقوق الطفل، لجنة حقوق الطفل**، (التقارير الدولية الثالثة والرابعة للدول الأطراف المقرر تقديمها في 1999)، البحرين، 12 فيفري 2009، ص 06.

[2] فهمي العلي وأحمد الشرياني، **دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودورها في حماية البيئة والمحافظة على مواردها الطبيعية**، (ب د ن)، (ب س ن)، ص 305.

الكويت 17.818كلم^2، وطول سواحلها يصل إلى 500 كلم ويقدر عدد سكانها بنحو 2.228.400 نسمة، ونسبة الكثافة السكانية 0.8 نسمة لكل كيلومتر مربع.[1]

7_العراق: يتوزع السكان فيها بين 63 % شيعة و35%سنة، مساحتها 167.935% ألف ميل، سكانها 17 مليون نسمة، واحتياطها النفطي يقدر بـ 100 بليون برميل. [2]

8_إيران: جمهورية إسلامية منذ سنة 1979، يركز نظامها السياسي على نظرية ولاية الفقيه،93 % من سكانها شيعة مساحتها تقدربـ636.343 ألف ميل^2، سكانها 70 مليون نسمة ونسبة احتياطها النفطي 93 بليون برميل.

2_ دراسة في المعطيات الاقتصادية.

لقد هيمن اقتصاد النفط على المجتمعات الخليجية على مدى أربعين عاما، وولّد أنماطا من الثقافات أضعفت الوعي والعمل السياسي بما في ذلك في صفوف الطبقة الوسطى، ولغاية الآن في بعض الأقطار الخليجية، تقبل فئات الطبقة الوسطى بالأنظمة الحاكمة مقابل حصولها على خدمات اقتصادية واجتماعية مثل الإسكان والصحة والتعليم والكهرباء والماء والنقل، علاوة على الدعم المباشر للأسر؛ وبذلك استبدلت الشراكة السياسية بنوع من أنواع الشراكة الاقتصادية مع تفاقم مكامن الخلل في نمط النمو القائم على اقتصاد الربح، تراجعت معه متانة الشراكة الاقتصادية بين الأنظمة الحاكمة والطبقة الوسطى عبر تراجع مستويات الرواتب والعطايا وأشكال الدعم وتزايدت معدلات البطالة ومشكلة الإسكان والغلاء وتقلص فرص التوظيف، بالتزامن مع تزايد عدد خريجي الجامعات والانفتاح العالمي عبر وسائل التواصل الاجتماعي والأهم من ذلك كله انتشار التيارات الإسلامية المتشددة في صفوف الشباب، بدلا من الحركات الوطنية الليبرالية التي سادت في الستينيات والسبعينيات، هذه التراكمات السياسية-الاقتصادية-الاجتماعية منذ منتصف الثمانينيات، دفعت الطبقة الوسطى الخليجية إلى مستوى جديد من اليقظة السياسية أخذت تعبيراتها بنسب متفاوتة بين بلد وآخر.[3]

ساعد الموقع الجغرافي الهام للخليج العربي ومناطق إنتاج النفط به على تزايد الأهمية الاقتصادية لهذه المنطقة، حيث تتركز حقول النفط في الخليج العربي في السهول

---

(1) نفس المرجع السابق الذكر، ص 335.
(2) جمال الدين كبيبي، **أزمة الخليج جذورها التاريخية ووقائعها الحالية**، دار الهدى، الجزائر (ب س ن)، ص 54.
(3) حسن العالي، "الطبقة الوسطى في دول مجلس التعاون الخليجي: الخصائص والآفاق"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 21 جويلية 2013، ص 27.

القريبة من الساحل أو في السهول المطلة على طول الخليج العربي، وقد ساعد تواجد النفط فيها على السواحل كثيرا في تسهيل نقله واستغلاله بكميات كبيرة، كما تتركز حقول النفط أيضا في المياه الإقليمية أو البحرية وهي من أهم المناطق إنتاجا والأكثر وفرة للنفط من الحقول البرية .

جدول رقم(01): يوضح معدل الإنتاج اليومي للنفط بدول الخليج (ألف برميل يوميا)[1]

السنوات / البلد	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البحرين	48	49	49	47	48	55	61	64
الكويت	2603	2728	2506	2460	2692	2797	2812	2780
قطر	1351	1484	1573	1788	1936	2033	2067	2055
السعودية	10749	11429	10315	10908	11467	11841	11702	11624
الإمارات	2947	3047	2795	2813	3214	3398	3441	3471
عمان	714.8	759.7	818.9	869.9	890.9	923.8	945.1	950.9

إن متابعة تطور احتياطي النفط الموجود عبر العالم مهمة كبيرة وشاقة، بحيث تتفق مختلف المصادر المهتمة بالشؤون النفطية على أن الاحتياطي في العالم يزداد بوتيرة سريعة سنة بعد سنة بسبب التقنيات العالية المستخدمة في مجال التنقيب عن النفط، وكذا ظهور حقول النفط مما ساهم في إضافة أكثر من مائة مليار برميل لاحتياطي النفط العالمي.

هناك 32 دولة غنية بالنفط تملك فيما بينها حوالي 1000 مليار من الاحتياطي النفطي المؤكد والقابل للزيادة[2]، وفي طليعة هذه الدول، نجد الخليج العربي التي تحتوي على كميات هائلة وغير محدودة من النفط، وقد أثبتت التنقيبات الواسعة أن الاحتياطي يتزايد سنويا بمعدلات عالية وخاصة في بعض دول الخليج العربي مثل المملكة العربية السعودية حيث أنه انتقل الاحتياطي من 600 مليون طن سنة 1936 إلى 3.9 مليار سنة 1944 ثم 23 مليار سنة 1960 ليبلغ سنة 1969 37 مليار، هذا ما جعل منطقة الخليج تحتل الصدارة من حيث الاحتياطي بحوالي 60% سنة 1968 بالرغم من تراجعه نسبيا لكن هذا

[1] محمود أمين ، **البترول العربي في المعركة**، دار المعارف، مصر، 1967، ص 16.

[2] محمد ختاوي، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية**، دار النفائس للطباعة والنشر، لبنان، 2010، ص 31.

الاحتياطي يجعله كافيا لفترة طويلة دون إبعاد احتمال اكتشاف حقول نفط أخرى، وقد بلغ احتياطي منطقة الخليج العربي سنة 1993، 641.1[1]،موزعة حسب الدول كالآتي:

- المملكة العربية السعودية: 2578 مليار.
- العراق: 100 مليار.
- الكويت: 94 مليار.
- إيران: 92 مليار.
- الإمارات العربية المتحدة: 1.98 مليار.(2)

ومن الملاحظ من خلال هذه الإحصائيات أن المملكة العربية السعودية تحتل الصدارة عالميا من حيث الاحتياطي النفطي، متبوعة بدول الخليج العربي الأخرى، وتعتبر الأكثر أهمية مقارنة بدول منظمة الأوبك الأخرى، ليس باحتياطها فحسب، بل بعمر هذا الاحتياطي الذي يقدر حسب المحللين الاقتصاديين، بـ70 إلى 100 سنة أخرى على الأقل وستكون هذه المنطقة بعد وقت طويل، المصدر الوحيد للنفط وستتحول إلى مركز الثقل النفطي العالمي، وكذا وجود اليد العاملة الرخيصة وسهولة استخراجه وقلة تكاليفه بالمقارنة مع المناطق الأخرى، هذا ما يزيد في احتياطها وبالتالي في أهميتها وهذا ما يجعل المنطقة أكثر قابلية للمنافسة بين الدول ومن وراءها شركات النفط العالمية.

إن تطور إنتاج النفط في الخليج العربي، تأكد بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد الاكتشافات العديدة لحقول النفط، حيث أن إنتاج النفط قفز من 6% من مجموع الإنتاج العالمي سنة 1944 إلى 30% سنة 1969، إن تطور إنتاج النفط بهذه الوتيرة السريعة مقارنة مع مناطق الإنتاج الرئيسية في العالم، تعود أسبابه إلى المعدل المرتفع لمردودية البئر الواحد وسهولة إنتاجه وكذا الظروف المناخية الملائمة التي تجعل عملية استخراج النفط سهلة مما هي عليه في مناطق النفط الأخرى، بالإضافة إلى قرب الآبار من السطح وكون النفط يستخرج من مناطق جرداء وشبه جرداء وقريبة من البحار مما يسهل عملية الاستغلال والتصدير، وإذا كانت معدلات إنتاج النفط من المناطق الأخرى مثل فنزويلا

(1) عمار جفال، مرجع سابق، ص39.
(2)محمد ختاوي، مرجع سابق، ص 33.

وأندونيسيا قد بلغت نسبا عالية، فدول الخليج العربي مقارنة بها تبقى أسعارها معقولة بالنسبة للدول الصناعية.[1]

إن الخصائص المذكورة، تجعل الخليج العربي منطقة معرضة على الدوام للتنافس المصلحي بين القوى الصناعية الكبرى التي لا تلبث أن تعبر عن ظمأها الشديد للنفط وبالتحديد نفط الخليج العربي.

تعتمد اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي اعتمادا كبيرا على النفط، ويشكل هذا القطاع وفقا لمعظم التقديرات حوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي، و 80% على الأقل من عائدات التصدير والإيرادات الحكومية في كل من دول المجلس، باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة. [2]

ثانيا: تطور الأمن الإقليمي الخليجي.

يعد موضوع أمن الخليج من الموضوعات التي تقع في صدارة اهتمام السيادة الدولية عموما والسياسات الخليجية على وجه الخصوص، ففي معظم التفاعلات الدولية الدائرة في المنطقة كان الأمن يطرح نفسه على أنه أهم قضية تواجه دول المنطقة، وسنقوم بدراسته كالتالي:

1_ ظهور مسألة أمن الخليج.

يعود طرح مسألة أمن الخليج بالأساس إلى الفترة التالية لعام 1971، أي منذ الانسحاب البريطاني من منطقة شرق السويس[3]، وكانت من أهم النتائج التي ترتبت عليه، ظهور أربع دول مستقلة هي البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة وعمان، إضافة إلى الكويت التي حصلت على استقلالها عن بريطانيا عام 1961، وقد واجهت هذه الدول الحديثة العهد مقتضيات التنسيق والتوجيه وأعباء مواجهة التحديات الخارجية والتهديدات التي تواجه الأمن الإقليمي، في الوقت الذي كانت فيه مطالبة بتركيز الاهتمام على توفير متطلبات البناء الذاتي وتدعيم الاستقلال الوطني.[4]

---

[1] نفس المرجع السابق الذكر، ص 35.

[2] V.Ernest. "Inpérialisme Au Moyene orient", **Etude Et Documentation International**. France.1970, p 62.

[3] محمد سعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2000، ص 45.

[4] نصرة عبد الله السبكتي، **أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،لبنان، 2003، ص 51.

استمر النفوذ البريطاني في دول الخليج بعد الاستقلال سياسيا، عسكريا، أمنيا واقتصاديا من خلال العديد من الجهود لضمان حالة الاستقرار في المنطقة والمحافظة على الأوضاع والنظم السائدة، فعملت على تشجيع إقامة اتحاد الإمارات العربية ووعدت بتقديم المعونة له، وحاولت إقامة منظمة للدفاع المشترك بين إيران والكويت والسعودية وشجعت إقامة تقارب في السياسات بين الدول الحليفة للغرب، كما حاولت حل المشكلات التي تعترض أمن الخليج مثل إدعاءات إيران بشأن البحرين، والصراع حول جزر الخليج كما لعبت بريطانيا دورا هاما في تشجيع التقارب بين شاه إيران والملك فيصل باعتبار أن إيران والسعودية هما القوتان اللتان يمكن الاعتماد عليهما لتأمين الاستقرار في المنطقة بعد الانسحاب.[1]

2_ المشاريع الأمنية لدول الخليج العربي.

على صعيد السياسة والجهود الدولية، كانت إيران الأكثر حسما في الدعوة لإقامة حلف سياسي مع الدول والإمارات الخليجية، لكن دعواها ظلت تستثني العراق بصفتها قوة إقليمية (معادية) فضلا عن سياستها التي كانت تتمحور نحو تكريس الهيمنة الإقليمية المطلة على منطقة الخليج، من خلال جهودها لاستمالة بعض زعماء دول الخليج لمساندة مشاريعها الأمنية، وقد تضمن المشروع الأمني الإيراني لعام 1975 ما يأتي:

- إقامة حلف عسكري تحت مسميات مختلفة (منظمة الدفاع الإقليمية، الحزام الأمني الخليجي، الحلف الخليجي).
- إخلاء المنطقة من القواعد العسكرية،مع جعل خليج عمان خارج نطاق المياه الإقليمية.
- حماية أمن وحدود الدول الأعضاء.

إلا أن الفكرة الإيرانية لم تلق قبولا لدى دول المنطقة، ما أدى لطرح مشروع آخر في العام ذاته، عرف باسم إعلان الرياض أثناء لقاء وزراء خارجية دول الخليج العربي وإيران، حيث تم في هذا اللقاء بحث التعاون الإقليمي المقترح للدفاع عن الأمن في الخليج على أن يتم إقراره في مؤتمر قمة خليجية، إلا أن القمة لم تعقد أساسا، لذلك اتفقت ثمانية من دول الخليج على عقد اجتماع بديل لوزراء خارجيتها في العاصمة العمانية (مسقط) وجرى في 25 جانفي 1976 انعقاد هذا الاجتماع الذي يقضي بإنشاء حلف عسكري.[2]

---

[1] نفس المرجع السابق الذكر، ص 52.

[2] عبد الرزاق خلف خلف محمد الطائي، "المشاريع الأمنية لدول الخليج العربية من الإنسحاب البريطاني حتى التواجد الأمريكي". **مركز الدراسات الإقليمية**، جامعة الموصل، 2009/09/22، ص22.

كان تشكيك الدول الخليجية بإيران والعراق إلى جانب اندلاع الثورة في إيران وسقوط نظام الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية وإعلانها تصدير الثورة، ونشوب الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988 من أكبر العقبات أمام نجاح أي مشروع أمني خليجي مما دفع الدول الخليجية الست إلى تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليتولى تنسيق المواقف والتوجهات العامة لتحقيق مزيد من القدرات الذاتية عام 1981 لمواجهة الأخطار المحيطة بها.

وقد عجز مجلس التعاون الخليجي من معالجة الأزمة التي نشبت بين العراق والكويت في مطلع 1990 والتي أدت إلى قيام العراق باجتياح الأراضي الكويتية في نفس العام الأمر الذي هدم الأهداف الأساسية التي من أجلها أنشأ مجلس التعاون الخليجي، والتي تمثلت أساسا في معالجة الأمن الداخلي والخارجي من جانب الدول الأعضاء.[1]

دفع الاجتياح العراقي للكويت إلى تحالف دول مجلس التعاون الخليجي مع قوة خارجية، وذلك باستقبال قوات التحالف الدولي التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية على أراضيها، ومنذ انتهاء أزمة اجتياح العراق للكويت سعت دول مجلس التعاون الخليجي على بناء أمن إقليمي يعتمد على الدعم المالي الخليجي، لذا وقعت الدول الخليجية الست بالإضافة إلى مصر وسوريا بتاريخ 1991/03/06 في دمشق على مذكرة عرفت بـ(إعلان دمشق) أو صيغة (6+2)، وقد تضمن هذا الإعلان التعاون في عدة مجالات، أبرزها المجال السياسي والأمني والمجال الاقتصادي والثقافي، وفيما يتعلق بالمجال الأمني اعتبرت القوات السورية والمصرية المتواجدة على الأراضي السعودية والدول الخليجية الأخرى بمثابة تلبية لرغبة حكوماتها بهدف الدفاع عن أراضيها، وأن هذه القوة تشكل نواة لقوة سلام عربية لتحقيق ضمان النظام الأمني العربي، وجاء الإعلان ليجسد التضامن العربي والتحالف ضد العراق بعد غزوه لدولة الكويت،[2] لكن سرعان ما تراجع ذلك، بسبب التباين في وجهات النظر ورفض الأطراف الأمريكية والإيرانية والعراقية له، حيث ترى العراق وإيران أن أمن الخليج من اختصاص دولة وليس من اختصاص قوات من خارج إقليم الخليج، لهذا السبب فشلت معادلة (6+2) الخاصة بإعلان دمشق، وتحولت إلى استثمارات خليجية أنفقت في سوريا.[3]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص23.

[2] نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2002، ص ص 381، 384.

[3] عبد الله الشايجي، "تجاوز الإضراب-القيمة السياسية المضافة بالاتحاد الخليجي"،**السياسة الدولية**، المجلد 49، العدد 196، أفريل 2014، ص 11.

3_أمن الخليج العربي والصراعات المحلية:

تتميز منطقة الخليج العربي بالصراعات، وتأتي مشكلة الحدود على عوامل هذه الصراعات التي ترتبط بالإطار الاجتماعي والميراث التاريخي للمنطقة، ويعد مؤتمر **العقبر** عام 1922 أول مرحلة عملية لرسم الحدود التي قامت بها بريطانيا بين العراق والكويت حيث أدت إلى اشتباكات عسكرية بين الطرفين بدأت عام 1961 م حول السيادة، تلتها عام 1973م والتي امتازت بكونها مطالب حدودية، الأمر الذي يبقيها مصدر خلاف مستمر بين الأطراف المعنية وهو ما حدث عام 1990 عند احتلال العراق للكويت والتي كانت قبلها عدة اشتباكات، كذلك أدخلت بريطانيا ظاهرة المناطق المحايدة بين دول المنطقة، وظلت سبب نزاع بين الدول المحيطة بها، وقد حل معظمها بالاقتسام مناصفة، ومنها المنطقتان المحايدتان بين العراق والسعودية، وبين الكويت والسعودية.

كما وجدت النزاعات على المياه الإقليمية والجرف القاري بين معظم دول المنطقة وتفاقمت مع اكتشاف البترول وامتداد آباره تحت المياه، ومثاله الخلاف بين السعودية والبحرين حول المياه الإقليمية، و بين الكويت والسعودية حول المياه المحادية للمنطقة المحايدة، وبين إيران ومعظم الدول العربية الخليجية حول اقتسام الجرف القاري في الخليج وبين الكويت والعراق حول اقتسام الجرف القاري فيما بينهما أيضا. [1]

إلى جانب الصراعات المحلية، تشهد منطقة الخليج العربي تنافسا بين القوى الإقليمية الرئيسية في المنطقة أي العراق وإيران والسعودية ورغبة كل طرف في السيطرة على المنطقة والقيام بدور الدولة الكبرى، وهذه الرغبة بالنسبة لإيران لم تكن جديدة، فقد كان تصورها لأمن الخليج قبل الثورة يدور حول محور القومية الفارسية، وإنشاء سوق آسيوية مشتركة، ومن ثمة الدعوة الإيرانية إلى ضرورة عقد تحالفات أمنية خليجية يكون الدور الإيراني فيها شرطي الخليج القوي، وعلاقاته في هذا الصدد مع الغرب وإسرائيل، كما ركزت إيران في عهد الشاه على محاولة السيطرة على دول الخليج العربي والتحكم في الممر الملاحي للمنطقة، واعتبرت إيران أن منطقة الخليج العربي منطقة نفوذ إيرانية كما يبرز هذا الاتجاه إصرار إيران على رفض اسم الخليج العربي وتسميته بالخليج الفارسي[2] أما العراق فهو يعلن عن رغبته في السيطرة على المنطقة وذلك في مواجهته لإيران، وهي نفس رغبة السعودية التي تسعى إلى التفرد بزعامة وقيادة الدول العربية، وقد وضح هذا

---

[1] سالم مشكور،" نزاعات الحدود في الخليج العربي"،**مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق**، لبنان، 1993، ص 84.

[2] نبيل عبد الفتاح، "الحرب وقضايا الأمن في الخليج"، **السياسة الدولية**، عدد 63، (ب ب ن)، جانفي، 1981، ص 97.

الهدف من خلال رفض السعودية لتدخل الجامعة العربية المباشر في المنطقة لدعم إمارات الخليج في فترة الاحتلال البريطاني للإمارات، وكانت السعودية ترغب في أن يكون دور الجامعة خلالها، خشية أن تمكن دول غربية من التدخل في المنطقة عن طريق الجامعة العربية، هذا الموقف دفع السعودية للانسحاب من صندوق التنمية الذي أنشأته بريطانيا ورفضت في نفس الوقت القرارات التي اتخذتها لجنة الخليج التابعة للجامعة العربية، والتي تضمنت انتقاد السياسة البريطانية في المنطقة.

وإلى جانب المصالح السياسية المختلفة، هناك أسباب اقتصادية أخرى تزيد من الخلافات بين دول المنطقة، فهناك الصراع حول الثروات البترولية، مما أدى إلى تزايد الخلافات حول المياه الإقليمية والجرف القاري، خاصة حول الجزر الإماراتية الثلاث والتي تخزن كميات كبيرة من البترول في امتداداتها تحت الماء، مما أدى بإيران إلى استخدام القوة العسكرية في احتلالها للجزر الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى وأبو موسى).

أخذت الخلافات في منطقة الخليج العربي أشكالا أخرى، تجسدت في الحرب العراقية الإيرانية وحرب تحرير الكويت، والتي تعد من أعنف الصراعات في التاريخ المعاصر للنظام الإقليمي الخليجي، وقد أكدت هذان الحربان حقيقة أن التوترات هي القاعدة السائدة بالنسبة للمنطقة، والتي كانت أساسا حروب حدودية. [1]

أدت الصراعات السابقة الذكر بين دول المنطقة إلى انعدام صيغة لأمن الخليج، حيث لم تستطع الدول الخليجية تحقيق أمنها، لهذا استطاعت القوى الدولية أن تنفذ إلى المنطقة وتؤثر سلبا عليها.

[1] محمد أحمد العدوي، **حرب الخليج وأمن الخليج**، مركز المحروسة للبحث والتدريب والنشر،مصر، 1998، ص 124.

ثالثا: أمن الخليج العربي في ظل الاتفاق النووي الإيراني _الأمريكي

يتحدد الأمن الإقليمي الخليجي في ظل الاتفاق النووي الإيراني_الأمريكي كالتالي:

1- تطلع إيران إلى دور الهيمنة في الخليج العربي:

إن مبعث القلق عند بعض دول الخليج، يتمثل في تركيز نفوذ إيران دون ضمانات لأمن دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث يمثل ميزان القوى لصالح إيران في الشرق الأوسط، بعد ثلاثة أعوام من الاضطرابات التي أضعفت الدول العربية الكبرى (مصر وسوريا والعراق)، وهو ما تعبّر عنه تصريحات رسمية سعودية، فيما قال رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشورى السعودي عبد الله العسكر: **"إن النّوم سيجافي سكان منطقة الشرق الأوسط بعد الاتفاق النووي".**[1]

وأضاف: **"أخشى أن تكون إيران ستتخلى عن شيء في برنامجها النووي لتحصل على شيء آخر من القوى الكبرى على صعيد السياسة الإقليمية، أشعر بالقلق بشأن إتاحة مساحة أكبر لإيران أو إطلاق يدها أكثر في المنطقة".**[2]

وجود هواجس لدى الدول الخليجية بأن يكون هذا الاتفاق غير قاصر على البرنامج النووي الإيراني، بل يشمل ملفات إقليمية تعتبرها أحد الأوراق الرئيسية سواء في سوريا أو لبنان أو العراق أو اليمن، تم التباحث بشأنها في المباحثات السرية، بما يمنح إيران أدوار تدخلية متزايدة في الملفات الإقليمية، ويعطي الاتفاق لإيران هامشا أكبر للمناورة، ويترك قدرة فيلق الحرس الثوري الإيراني على التدخل في الدول الخليجية من دون رادع، وهو ما يكون على حساب المصالح الخليجية، لاسيما وأن هناك تصريحات تعكس استعراض "أوضاع القوة الجديدة"، ليس بالضبط ضد دول الخليج وإنما ضد ما تعتبره إيران دول معادية مثل إسرائيل، حيث صرح هاشمي رفسنجاني بأن إسرائيل الصغيرة لا تأكل إيران الضخمة، [3] حيث يعود الحلم الإيراني بالتدخل في الدول الخليجية إلى زمن الشاه محمد رضا بهلوي الذي يرجع إليه وضع اللبنات الأولى للمشروع النووي الإيراني بمساعدة أمريكية في خمسينيات القرن الماضي، من أجل إثبات تفوق العرق الآري الفارسي وتكريس دوره كشرطي الخليج في المنطقة.[4]

---

[1] محمد عز العرب، "التداعيات المحتملة للاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج"، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، العدد 62، مارس 2014، ص 132.

[2] أحمد المنصوري، "الخليج وتداعيات الاتفاق الإيراني الغربي"، **مجلة آراء حول الخليج**،العدد 34، نوفمبر 2013، ص 111.

[3] إيمان رجب وريهام مقبل، **التداعيات الإقليمية المحتملة بين واشنطن وطهران**، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، مصر، 2015، ص 12.

[4] محمد عز العرب، مرجع سابق، ص 138.

إن توقيع إيران على اتفاق نووي هو الاعتراف بها كلاعب إقليمي، وإضفاء الشرعية على أدوارها الإقليمية في الدول العربية التي دخلت فيها طرفا مباشرا أو غير مباشرا لصياغة النفوذ الإيراني فيها، وعلى رأسها العراق وسوريا واليمن ولبنان، وإضفاء شرعية على دورها العسكري في تلك الدول تحت غطاء الحرب ضد "داعش".[1]

رغم تأكيد القوى الغربية أن ذلك الاتفاق قد انحصر في القضايا والمسائل النووية الفنية، إلا أن الواقع يؤكد استحالة أن يكون التفاهم الذي ترافق مع هذا الاتفاق متعلق بالنفوذ الإقليمي والدولي لإيران في المنطقة، ولقد بدأت ملامح ذلك تتضح من خلال قبولها كطرف في المبادرات المطروحة لحل الأزمة السورية، بل أن هناك تفهما أمريكيا للمبادرة الإيرانية المطروحة بهذا الخصوص حاليا، وهو ما كشف عن أن التوافق الأمريكي الإيراني قد سبق توقيع الاتفاق، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت تنازلات إقليمية لإيران كورقة لدفعها للتجاوب مع عناصر ومتطلبات الاتفاق ولا تهتم الولايات المتحدة الأمريكية للسياسات الإيرانية في الإقليم ولا لتزايد النفوذ في العراق، والهيمنة على محركات الأزمة السورية أو محاولة التمدد والاختراق في اليمن ومواصلة تثبيت النفوذ في لبنان.

تصاعد ثقل ونفوذ وتأثير الحرس الثوري في إيران، خاصة قائد فيلق القدس قاسمي سليماني المسؤول عن الملفات المتأزمة في المنطقة، خاصة ملفات العراق وسوريا ولبنان فضلا عن دوره في اليمن، ولاشك أن جولاته الأخيرة في نهاية شهر جويلية 2015 وشهر أوت من نفس العام في كل من العراق وسوريا يكشف بوضوح عن الدور المتوقع للحرس الثوري الإيراني في ظل الشرعية الدولية للنظام، خاصة وأن القيادات المتشددة الدينية وكذلك السياسية في إيران، ترى أن ما يسمى بمحور المقاومة ودعم الحركات الإسلامية والفصائل الموالية لإيران في دول المنطقة هي العمق الإستراتيجي لإيران، وأنّها لن تتأثر بالاتفاق النووي وضوابطه، وبالتالي فهي تأمل في مزيد من حرية الحركة على هذا المستوى مستقبلا.[2]

ستشكل القوة العسكرية لإيران، التي لم ينسحب عليها الاتفاق بإطاره العام وتفاصيله، خاصة في مجال الصواريخ بعيدة المدى تهديدا رئيسي للصادرات النفطية الحالية والمستقبلية في الخليج، كما أن التقارب الإيراني–الأمريكي من شأنه تقويض توازن القوى الإقليمي القائم في منطقة الخليج.[3]

---

(1) حسين عبد المطلب الأسرج، **أمن الخليج في ظل الاتفاق النووي مع إيران**، (ب د ن)، مصر، 2016، ص 06.
(2) أعلية علاني، "الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته عربيا ودوليا"، **صحيفة المغرب**، العدد 16275، 2015/07/، ص 17.
(3) علي بشار بكر أغوان، مرجع سابق، ص 09.

تجد الدول الخليجية نفسها منزاحة عن إدارة وتسوية الأزمة السورية، حيث نلاحظ هنا تفاقم الوضع في سوريا، إذ أن الرئيس الأسد هو من أكبر الرابحين من هذا الاتفاق فليس صدفة تحديد موعد جنيف2 بعد إعلان الاتفاق النووي مباشرة، وكذلك الدعوة لاجتماع المعارضة في روسيا لتحديد ممثليها إلى جنيف2، وليس صدفة زيارة وزيرا خارجية تركيا والإمارات العربية إلى إيران للالتحاق بركوب قطار التسوية للأزمة السورية، وإعادة الاتصالات الأمنية بين سوريا والغرب للتعاون في ملف مكافحة الإرهاب.

يشعر النظام السعودي أن رياح التغيير ستصل إليه عاجلا أم آجلا، وهو إذ يخوض صراعا حتميا في سوريا بطلب من أمريكا، لا يخوضه إلا لمنع هذه الرياح أو على الأقل تأخير وصولها إليه، وهو لا يستطيع أن يفصل بين معركة الملف النووي والملف السوري ومعه أيضا ملفات أخرى في العراق والبحرين ولبنان التي يعمل على استرجاعها لتشكل أحد أعمدة وجوده في المنطقة.[1]

2- أبعاد وملامح العلاقات بين ضفتي الخليج بعد الاتفاق النووي:

يبين مضمون الخطاب السياسي لكبار المسؤولين السياسيين والعسكريين الإيرانيين تجاه دول الخليج في الأشهر الأخيرة، تغيّرا لافتا في إدراك صناع القرار في طهران للدور الذي يمكن أو ينبغي أن تقوم به إيران في المنطقة.

لا يمكن تفسير النهج والسلوك التدخلي الإيراني تجاه بعض دول مجلس التعاون الخليجي، دون ربطه كمتغير تابع لدخول القوى العالمية الست الكبرى في مفاوضات مع إيران بشأن برنامجها النووي، وهو ما ولّد شعورا استعلائيا ارتكز إلى منطق امتلاك القوة لدى الجانب الإيراني.[2]

ويكفي للدلالة على ذلك، الإشارة إلى بعض التصريحات الرسمية والتي من أهمها تصريحات الجنرال يحي رحيم صفوي، المستشار العسكري للمرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنائي والقائد السابق للحرس الثوري، من أنّ :**"حدودنا الغربية لا تقف عند شلمجة على الحدود العراقية غرب الأهواز، بل تصل إلى جنوب لبنان، وهذه هي المرة الثالثة التي يبلغ نفوذنا سواحل البحر المتوسط".**[3]

---

[1] بدون مؤلف، **تقرير حول الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الست وانعكاساته الإقليمية**، (مركز الجزيرة للدراسات)، ص 09.

[2] جهاد الخازن، "نحن سندفع ثمن الاتفاق مع إيران"، **صحيفة الحياة اللندنية**، العدد 19158، 17 سبتمبر 2015، ص 17.

[3] محمد بدري عيد، **مستقبل العلاقات الخليجية-الإيرانية بعد الاتفاق النووي**، مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2015، ص 05.

لقد اعتبر بعض المحللين السياسيين الخليجيين أن الدول العربية، لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي هي التي ستدفع ثمن الاتفاق النووي بين إيران والقوى الست الكبرى.

من خلال دراستنا لمختلف الجوانب المشكلة للاتفاق النووي الإيراني_الأمريكي وتحليل مضمون الخطابات السياسية لبعض المحللين السياسيين الإيرانيين، نلاحظ أن إيران صعّدت من لهجتها تجاه بعض دول مجلس التعاون الخليجي التي طالما حافظت على علاقات متوازنة معها لعقود طويلة، حيث لتقلت من مجرّد التجاوز اللفظي إلى ميدان الفعل التدخلي، وهذا من خلال:

• إقدام السلطات الرسمية الإيرانية على اتخاذ إجراء أحادي الجانب، عبر السماح لشركات محلية، بتوسيع أنشطة عمليات الاستكشاف في حقل "الذرة" النفطي الذي تتشارك فيه مع كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية، وهو ما هدّد بتجدد النّزاع حول هذا الحقل واندلاع أزمة سياسية ودبلوماسية، خاصة بين إيران والكويت لولا تحلي الكويت بروح المسؤولية والحرص على علاقات حسن الجوار.[1]

•من جهة أخرى، فقد شهدت الآونة الأخيرة معطيات ومؤشرات للتدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لبعض دول الخليج العربية وبما يعكس الازدواجية بين خطابها السياسي المُعلن وتصرفاتها على الأرض.

ففي هذا السياق، وجه القضاء الكويتي الإتهام لـ 24 شخصا فيما عرف إعلاميا بقضية "خلية العبدلي" الإرهابية بالتخابر مع جمهورية إيران الإسلامية وجماعة حزب الله التي تعمل لمصلحتها للقيام بأعمال عدائية ضد دولة الكويت، من خلال جلب وتجميع وحيازة وإحراز مفرقعات ومدافع رشاشة وأسلحة نارية وذخائر وأجهزة تنصّت بغير ترخيص وبقصد ارتكاب الجرائم بواسطتها.[2]

مما سبق نجد أن أهمية منطقة الخليج العربي الجيواستراتيجية جعلها محل أطماع القوى الكبرى عبر التاريخ، ليصبح أمن الخليج محل خلاف وصراع الدول الخليجية خاصة مع تعاظم الدور الإيراني في المنطقة من خلال توقيعها على اتفاق نووي مع السداسية الدولية.

---

[1] نفس المرجع السابق الذكر، الصفحة نفسها.

[2] جهاد الخازن، مرجع سابق، ص 23.

المبحث الثالث: تأثير الاتفاق النووي الإيراني-الأمريكي على القوى الإقليمية في الشرق الأوسط

تلعب موازين القوى على الأرض دورها في رسم مشهد الصراع في منطقة الشرق الأوسط، وفي المقابل هناك تداعيات جيو اقتصادية للاتفاق تطال المنطقة، أيضا يمكن رؤية ملامحها وهي تتبلور لتكتمل في فترة زمنية أقرب، وعلى هذا الأساس سنقوم في هذا المبحث دراسة التداعيات المحتملة للاتفاق النووي على القوى الإقليمية في الشرق الأوسط من خلال دراسة ما يلي:

أولا: تركيا الاقتصاد يصلح ما تفسده السياسة.

ثانيا: إسرائيل رفض الاتفاق لا يعني الاستفادة منه.

ثالثا: عودة روسيا إلى الشرق الأوسط.

أولا: تركيا الاقتصاد يصلح ما تفسده السياسة

تعتبر تركيا من بين كافة القوى الإقليمية في الشرق الأوسط الأكثر انتفاعا من توقيع الاتفاق النووي مع إيران فقد حافظت تركيا على علاقات جيدة مع إيران، خصوصا في الجانب الاقتصادي، في الوقت الذي تدهورت فيه علاقة إيران مع باقي القوى الرئيسية في المنطقة تقريبا.

بالرغم من التنافس التاريخي بين البلدين فيما يتعلق بالنفوذ الإقليمي، فإن وصول الإسلاميين إلى الحكم منذ تسعينيات القرن الماضي، وفي خضم هذا التنافس والتقارب معا كان هناك موضوعات بين البلدين لا تتأثر مسيرتها بشكل العلاقات خلال لحظة معينة أهمها الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني، والعلاقات الاقتصادية بين البلدين، لذا فإن عملية رفع العقوبات عن إيران تصب بشكل كبير في مصلحة تركيا بالرغم من الملفات التنافسية بين البلدين، وهذا ما عبّر عنه المتحدث باسم الرئاسة التركية حينما قال بأن حجم التبادل التجاري سيشهد ارتفاعا ملحوظا عقب رفع العقوبات.[1]

واستكمالا لمؤشرات ازدهار التبادل الاقتصادي في أعقاب الاتفاق، جاء في الإعلان الناتج عن الاجتماع الثاني للجنة الإستراتيجية العليا خلال زيارة أردوغان الأخيرة لإيران في أعقاب بدء عاصفة الحزم، أن البلدين يطمحان في زيادة التبادل التجاري من نحو 14

[1] صلاح عبد اللطيف، "آثار الاتفاق النووي الإيراني على القوى الإقليمية في الشرق الأوسط"، **مجلة شؤون الشرق الأوسط**، العدد 12727، 2015، ص 04.

مليار دولار حاليا إلى نحو 30 مليار دولار خلال عامين، كما أن اتفاقية التجارة التفصيلية بين البلدين تدخل حيّز التنفيذ في أواخر 2016.[1]

بالإضافة إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين فإن الأتراك يعتقدون أن بمقدورهم الاستفادة من رفع العقوبات عن إيران في جعل بلادهم مركز توصيل إستراتيجي للطاقة في المنطقة من خلال إشراك إيران في أحد خطوط نقل الغاز التي تمر عبر تركيا إلى أوروبا.[2]

ثانيا: إسرائيل رفض الاتفاق لا يعني الاستفادة منه

كنتيجة مباشرة لهذا الاتفاق، يتوقع أن يستمر جمود المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما يُتَوَ َقَّعُ ألا تضغط الولايات المتحدة الأمريكية على إسرائيل للعودة إلى مائدة المفاوضات في ظل عدم رغبة الإدارة الأمريكية في الضغط على إسرائيل بشأن قضيتين حيويتين بالنسبة للإسرائيليين في وقت واحد.

ويرى البعض أنه يمكن أن تؤدي المخاوف العربية الإسرائيلية المشتركة من نتائج الاتفاق إلى قيام إسرائيل بالدفع في طريق إنشاء تحالف عربي إسرائيلي في مقابل إيران يحوّ ل الصراع التاريخي بين العرب وإسرائيل إلى صراع بين العرب وإيران خصوصا مع تعالي بعض الأصوات العربية التي تقوم بالترويج إسرائيل على أنها دولة صديقة للعرب على عكس إيران التي سبّبت للعرب مشكلات كبيرة وذلك في مواجهة "الإرهاب".

من المرجح عدم إقدام الحكومة الإسرائيلية على استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين بدون الحصول على ضمانات سياسية وأمنية وإستراتيجية مسبقة، ولن تقبل بأية ضغوط أمريكية بما في ذلك ملف الاستيطان.[3]

---

[1] بشير عبد الفتاح، "التداعيات الإقليمية للإتفاق النووي بين إيران والسياسة الدولية"، **مجلة الديمقراطية بالأهرام**، العدد 5517، مصر، ديسمبر 2015، ص 75.

[2] بدون مؤلف، **الاتفاق النووي الإيراني ومستقبل المنطقة**، منتدى البدائل العربي للدراسات، مصر، ديسمبر 2015، ص 05.

[3] دنيز عطا الله، "النووي بعيون 14 آذار، إرتباك وهواجس .... وآمال"، **مجلة السفير**، العدد 2112، 15 جويلية 2013، ص 17.

نجد أن إسرائيل كانت تحقق الردع في الشرق الأوسط عبر الأسلحة الإسرائيلية فوق التقليدية غير النووية اتجاه دول شرق أوسطية تملك الأسلحة التقليدية الخالية من المرفقات النووية.[1]

- رفع درجة التوازن الإستراتيجي سيكون من المحتمل جدا عبر إعلان إسرائيل أنها قوة نووية عسكرية لتحقيق الردع اتجاه القوة الإيرانية النووية السلمية.[2]

ثالثا: عودة روسيا إلى الشرق الأوسط

إن عودة روسيا بقوة إلى منطقة الشرق الأوسط وإعادة التوازن إلى النظام العالمي وبروز الدور الإيراني القوي الداعم للمقاومة، وبعد تعليق العقوبات عليها بموجب الاتفاق النووي سيكون لهما تأثيرات كبيرة على القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني وعلى القيادة الفلسطينية وتعيد رسم إستراتيجية مقاومة جديدة.[3]

وقد تحدثت بعض الدراسات المتخصصة أن إيران بعد الاتفاق النووي يمكن أن تقايض الصداقة مع موسكو، مقابل معاملة تفضيلية من واشنطن، وهو ما سنشهد تجلياته في ملفات الشرق الأوسط، وهناك تحليلات متناقضة ومتباينة بشأن دور روسيا في المفاوضات النووية، فهناك من يتحدث عن دور كبير لروسيا في إنجاح المفاوضات، فيما يتحدث آخرون عن سياسة انفعالية روسية تجاه هذه القضية.

هناك العديد من المكاسب الأمنية، الاقتصادية والعسكرية من الممكن أن تحققها روسيا نتيجة الاتفاق النووي، ولن يكون الاتفاق مانعا أمام مزيد من التعاون الروسي الإيراني في الشرق الأوسط، وكذلك الحال في منطقة القوقاز ووسط آسيا رغم التنافس الدولي في تلك المنطقة وبدون تحول سياسي كبير في العلاقة بين الغرب وإيران، فإن العلاقات الروسية – الإيرانية ستكون الأقوى وسيحدث تنسيق روسي إيراني كبير في عدد من ملفات الشرق الأوسط.[4]

---

(1) رانيا مكرم، "التداعيات الإقليمية لخروج إيران سليمة بعد المفاوضات"، **مجلة السياسة الدولية**، شرق أوسط، العدد 179201، مارس 2016، ص 37.

(2) إبراهيم درويش، "ما بعد رفع العقوبات عن إيران: تراجع الحلفاء التقليديين وعصر جديد للأصدقاء الأعداء"، **مجلة آراء حول الخليج**، السنة 8533،27، 24 جانفي 2016، ص 13.

(3) صادق الطائي، "التداعيات الإقليمية للإتفاق النووي الإيراني"، **مجلة آراء حول الخليج**، السنة 27، العدد 8533، 24 جانفي 2016، ص 08.

(4) صبحي حديدي، "إيران والغرب ألعوبة النووي"، **مجلة آراء حول الخليج**، السنة 27، العدد 8553، 24 جانفي 2016، ص 07.

من هنا نجد أن الاتفاق النووي الإيراني_الأمريكي له انعكاسات على منطقة الشرق الأوسط عامة وعلى القوى الإقليمية خاصة، وذلك فيما يتعلق بالحسابات الجيواستراتيجية للاعبين الإقليميين في المنطقة، والتي من شأنها أن تزعزع الاستقرار السياسي والأمني في دول الشرق الأوسط التي معظمها تشهد حراكا سياسيا غير مفهوم النتائج.

خلاصة

بعد فترة طويلة من المفاوضات بين إيران ودول (5+ 1)أثمر اتفاق الإطار بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، الذي باتت بموجبه قوة إقليمية نووية باعتراف وبتوقيع الخمسة الكبار والاتحاد الأوروبي، الطريق الطويلة والشاقة وصبر إيران عبر سنوات الحصار والعقوبات الاقتصادية القاسية، أوصلت الإيرانيين إلى انتزاع الاعتراف الدولي بحقهم في تخصيب اليورانيوم بنسبة لا تقل عن5 %، وهي النسبة التي تحتاجها إيران لأغراضها السلمية وتكريس اتفاق اعتبره الكبار من المحللين بأنه« زلزال جيوسياسي» وانقلاباً في الواقع «الجيواستراتيجي» من آسيا الوسطى حتى ضفاف المتوسط، مروراً بدول الخليج؛ إذ أصبح من الصعب على أي قوة في المنطقة تجاهل إيران النووية، أو الاستمرار في الاستناد إلى عدائها مع الولايات المتحدة لمواجهتها على مختلف الجبهات الإقليمية من أفغانستان إلى العراق،إلى سوريا إلى لبنان، إلى أمن الطاقة ومساراتها وحتى إلى منظومة الأمن الإقليمي للشرق الأوسط،وأصبح صعباً على إسرائيل ادّعاء خطر البرنامج النووي الإيراني لمهاجمتها عسكرياً، من دون أن يصبح ذلك عدواناً على برنامج مدني مشرع دوليا، والأهم أن الاتفاق بلور محاور جديدة في المنطقة، قوامها بروز محور المقاومة (من لبنان إلى إيران) كنواة صلبة يصعب تجاوزها في أي ترتيبات سياسية مقبلة والتحالف الإيراني الروسي القوي، وخصوصاً أن الروسي يرعى للمرة الثانية بعد الكيميائي السوري، سحب صواعق التفجير، والحروب الإقليمية، برعايته مع الأمريكيين تسهيل الاتفاق وتعطيل الجزء العسكري من البرنامج النووي الإيراني.

الخاتمة

في خاتمة هذه الدراسة تتأكد لنا صحة الفرضية الرئيسية التي مفادها أن الاتفاق النووي الإيراني_الأمريكي أثر بشكل كبير على الأمن الإقليمي للمنطقة، من خلال خروج إيران من الأزمة والتأزم في الوضع الإقليمي والتحول في موازين القوى بالمنطقة وبقاء المنطقة بؤرة صراعات ونزاعات وتدخلات من قبل القوى الكبرى فيها، ذلك أن الاتفاق النووي الإيراني_الأمريكي أثر بشكل إيجابي على إيران وأسفرت عنه تداعيات إقليمية بدأت بوادرها بالبروز سلبيا على دول الخليج العربي، و خاصة دول مجلس التعاون الخليجي من خلال بروز إيران كقوة إقليمية في المنطقة وكحليف استراتيجي قوي للولايات المتحدة الأمريكية، وبداية عصر جديد للتوازنات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتبادل الأدوار بين القوى العالمية الكبرى كروسيا و دول الاتحاد الأوروبي، و هو ما أثر بشكل كبير وسلبي على أزمات المنطقة و ما تشهده من حراك سياسي على مختلفة الأصعدة من اليمن إلى العراق، من سوريا إلى لبنان، من مصر إلى ليبيا، و تحول المفاهيم حول القضية الفلسطينية التي أصبح لا يسمع لصوتها و ادعاء إيران بأنها تساند القضية في ظل انشغال الدول العربية بأزماتها الداخلية، و تحول الولايات المتحدة الأمريكية من البحث عن أسباب الإرهاب إلى محاربة فروعه المنتشرة في كل مكان، خاصة ما يدعى بتنظيم القاعدة في بلاد العراق و الشام.

تحققت فرضية الدراسة من خلال الإجابة على التساؤلات المطروحة سابقا، فقد مر البرنامج النووي الإيراني الأمريكي بعدة مراحل منها مرحلة النشأة والتأسيس في عهد الشاه ومرحلة تجميد البرنامج وإعادة إحيائه (1979-1990) ومرحلة تزايد النشاط (1991-2002) وأخيرا مرحلة بدء الشكوك الدولية حول سلمية البرنامج النووي الإيراني وفرض العقوبات (2002-2010)، ومن بين الدوافع التي جعلت إيران تسعى لتطوير قدراتها النووية نجد دوافع تتعلق بالوضع الجيوبوليتيكي لإيران إضافة إلى دوافع اقتصادية وسياسية عسكرية ودوافع تتعلق بالمكانة والهيبة في النظام الإقليمي، جاء التحول في العقيدة الإستراتجية الإيرانية بعد الثورة الإسلامية سنة 1979، أين أصبح لتطوير القدرات العسكرية و النووية من أولويات الأجندة السياسية لصناع القرار الإيرانيين، خاصة و إن تم ارتباطها بتنمية الاقتصاد الوطني و زيادة الإنتاجية في الكهرباء والغاز الطبيعي، وبعد أن كشفت القيادة الإيرانية للوكالة الدولية للطاقة الذرية في 2003عن أنها تواصل عملياتها لتخصيب اليورانيوم في عدة منشآت نووية، انفجرت الأزمة النووية الإيرانية، لتصبح إيران في مصاف الدول الساعية لامتلاك القنبلة النووية، وإعلان الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها تطالب إيران بالإفصاح عن منشآتها النووية و مفاعلاتها، إلا أن ذلك حال دون جدوى وقد تشكلت مواقف دولية تجاه البرنامج النووي الإيراني ساهمت في تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي.

بعد إصرار إيران علي المضي قدما نحو تطوير برامجها النووية و عدم امتثالها لقواعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تم تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي ليبدأ فصل المفاوضات كمفاوضتها مع الترويكا الأوروبية و مقاربة الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الأزمة من خلال عدة استراتجيات، إلا أن الطرف الإيراني كان متمسك بمطالبه، لتبدأ سلسلة العقوبات تنفذ على إيران من قبل مجلس الأمن الدولي من خلال عدة قرارات أممية، و بعد مفاوضات شد و جذب بين أطراف الأزمة، اتفقت الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الخمس و إيران على اتفاق إطار في جويلية 2015 يقضي بوجود شروط كي تبقى إيران دولة نووية، لكن تحت الشروط المنصوص عليها في بنود الاتفاق النووي لتصبح إيران قوة رائدة في منطقة الشرق الأوسط .

الملاحق

أولا: الجداول

جدول يوضح المفاعلات النووية الإيرانية

الرقم	المفاعلات	برامج المفاعلات الإيرانية
01	بوشهر	- تبلغ قوته1000 ميغاواط. - يعمل بالماء الخفيف. - يستخدم اليورانيوم المخصب المستورد من روسيا بعد أن وصلت الدفاعات الثماني التي كانت متفقا عليها مع موسكو كوقود لتوليد الكهرباء.
2	ناتنز	_يعد المنشأة الرئيسية لتخصيب اليورانيوم. _بدأ التخصيب فيه منذ عام. _يحتوي على ما يقارب 4600 جهاز طرد مركزي ، تغذي باليورانيوم إضافة إلى نحو3700أخرى جراء تثبيتها، لكنها لم توضع بموضع التشغيل حتى الآن.
3	أصفهان	_أول مصنع لإنتاج الوقود النووي في إيران . _ينقي خام اليورانيوم "الكعكة الصفراء " من الشوائب ,من أجل تحويله كيميائيا إلى غاز (سداسي فلورايذ اليورانيوم) :المادة التي توضع في أجهزة الطرد المركزي لإنتاج اليورانيوم . _تبلغ طاقة المصنع عشرة أطنان من الوقود النووي لمفاعل المياه الثقيلة للأبحاث في أراك
4	آراك	- تبلغ طاقته 40ميغاواط. - أن يستخدم لإنتاج مواد مشعة للاستخدامات الطبية و الصناعية السليمة ,لكن مراقبين دوليين يرون أنه يتناسب مع إنتاج البلوتونيوم المنصب الذي يدخل في صنع الأسلحة النووية .
5	مفاعلات غير مؤكدة	- تردد المعارضة الإيرانية في الخارج أحادية كثيرة عن وجود مفاعلات أخرى سريعة يصل عددها إلى أكثر من 70 مفاعلا من بينها : -مفاعل طهران البحثي . -مفاعل (فرود) و يتسع لنحو 3000جهاز طرد مركزي . -مصنع أردكان، بامكانه إنتاج من 60إلى 70طن من اليورانيوم سنويا.

المرجع : محمد وائل القيسي، "العراق بين الاحتلال الأمريكي و التدخل الإيراني"، **مجلة آراء حول الخليج**،العدد 82، 2011، ص 57.

ثانيا: الخرائـــط

خريطة رقم(01): توضح الجزر الثلاث المتنازع عليها بين إيران والإمارات العربية المتحدة

المرجع:أحمد إبراهيم محمود، **الأزمة الإيرانية النووية، تحليل لإستراتيجيات الصراع**، مركز الدراسات الإستراتيجية السياسية، مصر،2005 ، ص 81 .

خريطة رقم(02): تمثل الوحدات السياسية لمنطقة الخليج العربي

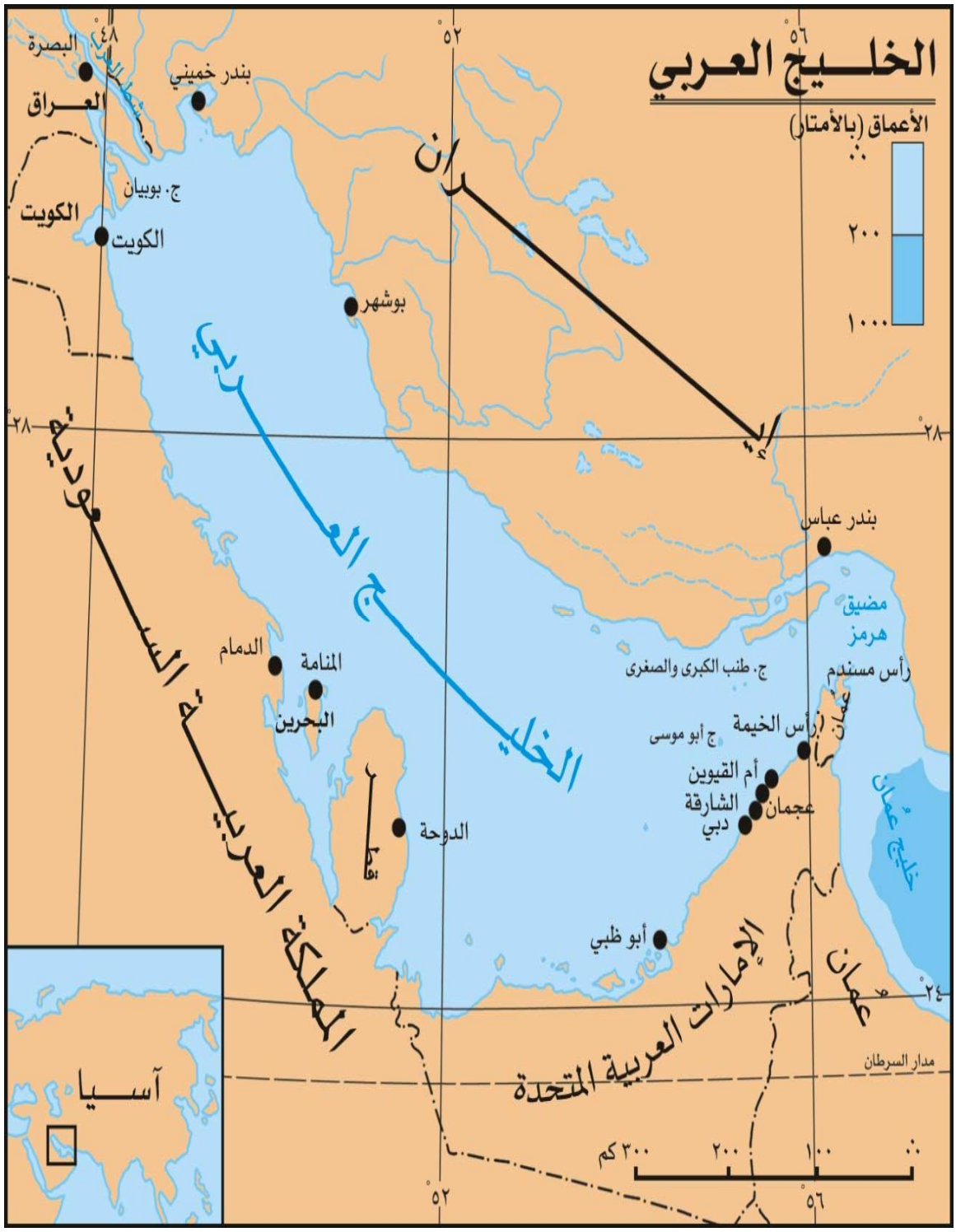

المرجع: عبد المطلب الأسرج حسين، **أمن الخليج في ظل الاتفاق النووي مع إيران**، (د د ن)، مصر، 2016، ص 70 .

خريطة رقم(03): توضح دول منطقة الشرق الأوسط

المرجع: مصطفى مراد الدباغ، **الجزيرة العربية موطن العرب و مهد الإسلام**، ج2، دار الطليعة، لبنان، 1963، ص 118.

قائمة المراجع

I.باللغة العربية:

أولا:الموسوعات

1-الكيالي(عبد الوهاب)، **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1990.

2-مارتن (غريفيتش)، تيري (أوكلاهان)، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج العربي،الإمارات العربية المتحدة،2008.

ثانيا: الكتب

1- الأسرج حسين (عبد المطلب) ، **أمن الخليج في ظل الاتفاق النووي مع إيران**، (ب د ن)، مصر، 2016.

2- أبو ناصر (عدنان حسين) ، **البرنامج النووي الإيراني من التأسيس إلى التسييس**، (ب،د،ن)، الأردن، 2007.

3- إبراهيم محمود (أحمد)، **البرنامج النووي الإيراني وآفاق الأزمة بين التسوية ومخاطر التصعيد**،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،مصر،2005.

4- إبراهيم محمود (أحمد)، **الأزمة الإيرانية النووية، تحليل لإستراتيجيات الصراع**، مركز الدراسات الإستراتيجية السياسية، مصر، 2005.

5- إبراهيم محمود (أحمد)، **الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجيات، مصر، (ب ت ن).

6- الدباغ (مصطفى مراد)، **الجزيرة العربية موطن العرب و مهد الإسلام**، ج2، دار الطليعة، لبنان، 1963.

7- الهيتي صبري (فارس) ، **الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية**، دار الرشيد للنشر، العراق، 1979.

8- الكواري (علي خليفة) ، **نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، الملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار إتخاذ أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1985.

9- السبكتي(نصرة عبد الله) ، **أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003**.

10- السويدي (جمال سند)، **إيران والخليج البحث عن الاستقرار**، ط2، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، 1998.

11- العدوي (محمد أحمد) ، **حرب الخليج وأمن الخليج**، مركز المحروسة للبحث والتدريب والنشر، مصر، 1998.

12- العيسوي (أشرف سعد) ، **أزمة البرنامج النووي الإيراني والتداعيات المحتملة على أمن المنطقة**، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 2006.

13- العكلة(وسام الدين) ، **التحدي النووي الإيراني: حقيقة أم وهم؟دراسة علمية قانونية لمواقع برنامج إيران النووي وتداعياته الإقليمية والدولية**، دار سوريا الجديدة للطباعة والنشر، سوريا، 2013.

14- العلي (فهمي) والشرياني (أحمد)، **دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودورها في حماية البيئة والمحافظة على مواردها الطبيعية**، (ب د ن)، (ب س ن).

15- القربي (علي بن حسن)، **مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات**، مكتبة العبيكان، السعودية،1997.

16- الراوي (رياض) ، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على الشرق الأوسط**، دار الأوائل، الأردن، 2006.

17- بولتون (جون)، **الاستسلام ليس خيارنا** ، ترجمة : عمر أيوب، دار الكتاب العربي، لبنان، 2008.

18- أمين(محمود)، **البترول العربي في المعركة**، دار المعارف، مصر، 1967.

19- كيبي(جمال الدين)، **أزمة الخليج جذورها التاريخية ووقائعها الحالية**، دار الهدى، الجزائر (ب س ن).

20- محمد (سعيد إدريس)، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2000.

21- شانون ن(كايل)، **الحد من الأسلحة النووية وحظر انتشارها، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004.

22- فؤاد (طه)، **الخيار النووي في الشرق الأوسط، الأسلحة النووية وأولويات الأمن القومي في بناء قوة عربية نووية**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.

23- علي (حسين)، **هل ستصبح إيران دولة نووية تخشاها الدول المجاورة لها؟**، المكتبة الإلكترونية، كتب عربية، 2005.

24- تشوبين (شاهرام) ، **طموحات إيران النووية**، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2007.

25- سجيف(شموئيل) ، **المثلث الإيراني، العلاقات الخطية بين إسرائيل-إيران-الولايات المتحدة الأمريكية،** طبعة لوين أفشتاين بيت بام، إيران، 1981

26- رجب (إيمان) ومقبل (ريهام)، **التداعيات الإقليمية المحتملة بين واشنطن وطهران،** المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، مصر، 2015.

27- كلاوسون(باتريك)، **إيران مبادئ القراءة: القوة والحكم وسياسة الولايات المتحدة-العقوبات الأمريكية،** تحذير: روبن رايت، تقرير صادر من معهد الولايات المتحدة للسلام، 2010/10/25.

28- عبد الأنيس (محمد سهيلة)، **العلاقات الإيرانية الأوروبية الأبعاد وملفات الخلاف،** مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، (ب ب ن)، 2007.

29- عبيد (نايف علي) ، **مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل،** ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2002.

30- عتريسي(طلال)، **الجمهورية الصعبة إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية،** الدار العربية للعلوم، لبنان، 2006.

31- فلايلار(جيل)، **إسرائيل والمشروع النووي الإيراني،** تر: أحمد أبو هدية، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2006.

32- ختاوي(محمد) ، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية،** دار النفائس للطباعة والنشر، لبنان، 2010.

ثالثا: التقارير

1- (الأمم المتحدة) ، مجلس الأمن، **"قرار 1929 (2010)"** ، اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6335، المعقودة في جوان 2010 ، S / RES/1929 .

2- (الأمم المتحدة اتفاقية حقوق الطفل)، لجنة حقوق الطفل، **"التقارير الدولية الثالثة والرابعة للدول الأطراف المقرر تقديمها في 1999"،** البحرين، 12 فيفري 2009**.**

3- (الأمم المتحدة)، **"الاتفاقية الدولية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري"،** لجنة القضاء على التمييز العنصري، (التقارير الدورية السابعة عشرة للدور الأطراف المقرر تقديمها في عام 2007)، الإمارات العربية المتحدة.

4- العجمي (أسماء محسن)، **"تقرير عن الملف النووي الإيراني مفاعل بوشهر"، (**إدارة الدراسات والبحوث لمجلس الأمة الكويتي)، الكويت، 2013.

5- الصمادي (فاطمة)،**"دراسة ما بعد الإتفاق النووي: حسابات إيران وعلاقاتها"**، (الجزيرة للدراسات)، 28 جويلية 2015.

6- الصمادي (فاطمة)، **"تقرير الأمن القومي والدبلوماسي النووي"**، (مركز الجزيرة للدراسات)، الإمارات، 2013.

7-الشمري(حمدان مجزع) ، **"تقرير حول الملف النووي الإيراني إلى أين؟"**، **(**إدارة البحوث والدراسات)، مجلس الأمة، الكويت، 2007.

8- (التقرير الإستراتيجي العربي)، **"أزمة البرنامج النووي الإيراني"**، العدد21، 2006.

9- بدون مؤلف، **"تقرير اتفاق إيران النووي وردود الفعل الأولية"**،(مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية)،2015.

10- هامل(توفيق) ، **"تقرير التبعات الإستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني"**، (مركز الجزيرة للدراسات)، الإمارات،جوان 2015.

11- سد جاديو(كريم)، **"تقرير مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي"**، (برنامج الشرق الأوسط)، جويلية /أوث 2007.

12- (تقرير الدوحة)، **"ندوة الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

13- تقرير مجموعة الأزمات الدولية، **"إيران هل ثمة مخرج من المأزق النووي؟"** (تقرير رقم 51 الخاص بالشرق الأوسط)، فيفري2006.

رابعا: الدوريات

أ- المجلات

1-أبركان (نجاة)، "الملف النووي الإيراني بين دبلوماسية التفاوض الأوروبي وسياسة المواجهة الأمريكية"، **مجلة المفكر**، العدد 12، ديسمبر 2014.

2-أبو ناصر(عدنان)، "التكنولوجيا النووية السلمية الإيرانية والمواقف المتناقض للغرب "، **مجلة الوحدة الإسلامية**، العدد 101، السنة 2009-2010.

3-البدراوي (مغازي)، "النووي الإيراني ونفاذ صبر المجتمع الدولي"، **مجلة آراء الخليج**، العدد17، أكتوبر 2014.

4-البحري (ولاء علي) ، "إيران وسياسة تبادل اليورانيوم ، سياسة كسب الوقت" ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 180 ، أفريل 2010**.**

5-الأسناوي(أبو الفضل)،"التداعيات الإقليمية لاتفاق لوزان حول النووي الإيراني" ،**مجلة السياسة الدولية،تحليلات شرق أوسط** ، 12ماي 2015.

6- الطائي (صادق)،"التداعيات الإقليمية للاتفاق النووي الإيراني"، **مجلة آراء حول الخليج**، السنة 27، العدد 8533، 24 جانفي 2016.

7- اللباد (مصطفى)،**"**الاتفاق النووي وتداعيات الجيوإقتصادية على قطر والإمارات**"**، **مجلة السفير**، 2015.

8- المنصوري (أحمد)،"الخليج وتداعيات الاتفاق الإيراني الغربي"، **مجلة آراء حول الخليج**،العدد 34، نوفمبر 2013.

9- السبكي (أمال)، "تاريخ إيران السياسي بين ثورتي 1960-1976 "، **سلسلة عالم المعرفة**، العدد 25، أكتوبر 1999.

10- الصمادي (فاطمة)، **مفاوضات النووي الايراني روحاني يحتاج اتفاق نهائيا**، مركز الجزيرة للدراسات، (د ب ن) ، 2015.

11- الشايجي (عبد الله)، "تجاوز الإضراب-القيمة السياسية المضافة بالاتحاد الخليجي"، **السياسة الدولية**، المجلد 49، العدد 196، أفريل 2014.

12-الشيخلي (محمد)، "القدرة النووية الإيرانية بين الواقع والتجليات"، **مجلة المستقبل**، العدد2036، 1سبتمبر2008**.**

13- القيسي(محمد وائل) ، "العراق بين الاحتلال الأمريكي و التدخل الإيراني"،**مجلة آراء حول الخليج**،العدد 82،2011.

14- بكر أغوان (علي بشار)،"الانعكاسات الجيوسياسية الإقليمية للاتفاق النووي الإيراني**"**، **المركز الديمقراطي العربي**، الإمارات، 2015.

15- درويش (إبراهيم)، "ما بعد رفع العقوبات عن إيران: تراجع الحلفاء التقليديين وعصر جديد للأصدقاء الأعداء"، **مجلة آراء حول الخليج**، السنة 27، العدد8533، 24 جانفي 2016.

16- هاشم (عدنان) ، **"**دوافع الحرس الثوري تجاه الاتفاق النووي**"**، **مجلة البيان**، شؤون إيرانية، العدد 4755، 2015/11/22.

17- حديدي(صبحي) ، "إيران والغرب ألعوبة النووي"، **مجلة آراء حول الخليج**، السنة 27، العدد 8553، 24 جانفي 2016.

18- ياسين (عمار حميد)، "البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على المعادلة الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي"، **مجلة السياسية والدولية**، العدد 19، تاريخ صدوره:2014.

28- محمود أحمد (إبراهيم)، "الأزمة النووية بين المقترحات الأوروبية والتحفظات الإيرانية"، **مختارات إيرانية**، عدد 62، سبتمبر 2005.

19- مكرم (رانيا) ، "التداعيات الإقليمية لخروج إيران سليمة بعد المفاوضات"، **مجلة السياسة الدولية**، شرق أوسط، العدد 179201، مارس 2016.

20- مشري (عبد القادر)، "أزمة البرنامج النووي الإيراني الأسباب الاستراتيجيات السيناريوهات"، **مجلة دراسات إستراتيجة**، 2015.

21- نصار (سليم) ، "آخر محاولة لتفادي حرب إسرائيلية_ إيرانية"،**جريدة الحياة اللندنية**، 2008م.

22- عبد اللطيف (صلاح) ، "آثار الاتفاق النووي الإيراني على القوى الإقليمية في الشرق الأوسط"، **مجلة شؤون الشرق الأوسط**، العدد 12727، 2015.

23- عبد الحميد (عاطف معتمد) ،"روسيا وإيران، التفاعل النووي في المساحة الرمادية"، **مجلة الدراسات الإستراتيجية**، العدد02، الجزائر، جوان2006.

24- عبد الفتاح (بشير)، "التداعيات الإقليمية للإتفاق النووي بين إيران والسياسة الدولية"، العدد 5517، **مجلة الديمقراطية بالأهرام**، مصر، ديسمبر 2015.

25- عبد الفتاح (نبيل)،"الحرب وقضايا الأمن في الخليج"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 63،(د ب ن)، جانفي، 1981.

26- عبد القادر (نزار)، " الدوافع النووية الإيرانية والجهود الدولية للاحتواء "، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، العدد 54، لبنان، 2005.

27- عز العرب (محمد) ، "التداعيات المحتملة للاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج"، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، العدد 62، مارس 2014.

28- عطا الله (دنيز) ، "النووي بعيون 14 آذار، إرتباك وهواجس .... وآمال"، **مجلة السفير**، العدد 2112، 15 جويلية 2013.

29- عطوي (معمر) ، **"** البرنامج النووي الإيراني " الوقت والتخصيب معا **"، شؤون الأوسط** ، العدد 136، 2010.

30- فاروق (مخيمر أسامة) ، "الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوروبية والضغوط الأمريكية"، **مختارات إيرانية**، العدد 59 ، 2005.

31- رايلاند (جيو)، "الملف النووي الإيراني خيار إسرائيل العسكري"، **مجلة واشنطن كوارتلي الفصلية**، ترجمات الزيتونة، مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات،تونس، 2010.

ب-الجرائد:

1- الأسدي (شفيق)، **"**مضمون الاتفاق النووي مع إيران**"،جريدة الحياة**، الإمارات العربية المتحدة، 02 ديسمبر 2015.

2- التميمي (عبد المالك)، **"إيران ومنطقة الخليج العربي"، صحيفة البيان، الإمارات، 2010.**

3- العتيبي غسان سلمان، "السياسة الإيرانية"، **صحيفة القبس**، العدد 120،بتاريخ 2014/06/15

4- الناهي (هيثم غالب)، "السياسات النووية الدولية وتأثيرها على شؤون الشرق الأوسط "، **جريدة الزمان اللندنية**، 2005.

5- بدون مؤلف،**"**إيران في 2010 ، تصعيد متبادل بين الغرب وطهران**"** ، **جريدة الشروق الجديدة** ، مصر ، 18 ديسمبر 2010.

6- يدر (رندي)، "الدول الأوروبية أكثر تشددا"، **جريدة النهار اللبنانية**، تاريخ صدوره: 119/03

7- الخازن (جهاد)، "نحن سندفع ثمن الاتفاق مع إيران"، **صحيفة الحياة اللندنية**، العدد 19158، 17 سبتمبر 2015.

8-علاني (أعلية) ، "الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته عربيا ودوليا"، **صحيفة المغرب**، العدد 16275، 2015/07/25.

خامسا: المقالات

1- أبو رشيد (أسامة)، "الولايات المتحدة الأمريكية واتفاق الإطار مع إيران: الدوافع والمكاسب والأثمان "، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ب ب ن)، 2015.

2- الزيات (محمد مجاهد) ، "الاتفاق النووي وتداعياته على الحضور الإيراني بالمنطقة"، **المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية**، (ب ب ن)، 2015/12/12.

3- العالي (حسن)، "الطبقة الوسطى في دول مجلس التعاون الخليجي: الخصائص والآفاق"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 21 جويلية 2013.

4- بدون مؤلف، "الاتفاق النووي الإيراني ومستقبل المنطقة"، **منتدى البدائل العربي للدراسات**، مصر، ديسمبر 2015.

5- بدون مؤلف، "الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الست وانعكاساته الإقليمية"، **مركز الجزيرة للدراسات.**

6-بدري عيد (محمد)،"مستقبل العلاقات الخليجية-الإيرانية بعد الاتفاق النووي"، **مركز الجزيرة للدراسات**، أكتوبر 2015.

7-بكر أغوان (علي بشار)، "الانعكاسات الجيوسياسية الإقليمية للاتفاق النووي الإيراني**"**، **المركز الديمقراطي العربي**،دراسات إيرانية، الإمارات، 2016/04/08.

8- كلاوسون (باتريك)، "التأثير المحتمل لمكاسب إيران الاقتصادية من الاتفاق النووي على سياستها الخارجية"، **معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى**، تحليل السياسات، 10 جويلية 2015.

9-محمد عباس (ناجي)، "الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الإستراتيجية**"**، **مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية**، مصر، 2013.

10- محمد عباس (ناجي)، "الاتفاق النووي الإيراني وتداعيات الإستراتيجية "، **المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط**، جويلية 2015.

11- مشكور (سالم)، **"** نزاعات الحدود في الخليج العربي**"،مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق**، لبنان، 1993.

سادسا: دراسات غير منشورة

1- الحامد (رائد) ، **دراسة النووي الإيراني تداعيات وآفاق،** (ب د ن) ، (ب ب ن) ، **2015.**

2- المطيري (عبد الله فالح) ، **"أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني"،** (رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط)، 2011.

3- الخوالدة (هشام أجريد)، **"السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني (1991 -2012)"،** (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط)، 2013.

4- بوقلمون (صورية) ، **"العامل الاقتصادي في إستراتيجية الولايات المتحدة الامريكية في الخليج العربي خلال الفترة(1971-1991)"،** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 3)، 2011.

5- وشاش (نوران طالب)، **"العلاقات الدولية وتدويل الطاقة النووية السلمية"،** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك)، 2010.

6- لوصيف (عبد الوهاب) ، **"دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني"،** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة)، الجزائر، 2013.

7-عيساوة (آمنة)، **"الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة"،** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة)، الجزائر، 2010/2009.

سابعا: المواقع الإلكترونية

1- الوكالة الدولية للطاقة الذرية، "تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الإنتشار في إيران" ، قرار مجلس المحافظين، وثيقة رقم(GOU/2006/13)، 2006، على الرابط:

http://www.iaea.org/publications/documents/board/2006/arabic/gou2006+14ar.pdf

2- الزويري (محجوب)،"تحولات السياسة الإيرانية تجاه إسرائيل ما قبل النكبة وما بعدها"، تاريخ الاطلاع: 2008/12/29، على الرابط :
http://www.alarabeya.net/index.asp?serial=&f=3421264129

3- الرحباني (ليلى)، "الاتفاق النووي الإيراني: من ربح ومن خسر؟"، شجون عربية، تاريخ الإطلاع: 2016/03/17، عن الموقع:**www.arabia.com**

4- الغيرا (شفيق ناظم)، "أبعاد البرنامج النووي الإيراني وفرص نجاحه"،تاريخ الإطلاع: 2016/1/5 من الموقع:http://studies.aljazeera.net/ar

http://www.meteransparent.com/spip.php?page= &id-article 10505&var-lang=ar&Lang=ar

5- الواعظين (شمي)، "مخارج الملف النووي وعلاقتها بأزمة إيران السياسية"، موقع الجزيرة، تاريخ الاطلاع : 2016/03/04. عن الموقع **:**
http://studies.aljazeera.net/ar

6- بدون مؤلف،" أسباب وتداعيات الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (5+1)"، موقع فنك، تاريخ الاطلاع: 2016/03/17،عن الموقع:
http///www.chronide.fanac.co**m**

7- بدون مؤلف ،"تسلسل زمني لأبرز محطات الأزمة النووية الإيرانية" ، تاريخ الاطلاع 2016/02/28 ، موقع الجزيرة. عن الموقع : http://studies.aljazeera.net/ar

8- بدون مؤلف، "موازين متحركة: مضامين التقارب الإيراني الغربي"، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الاطلاع: 03/23/ 2016، عن الموقع:**http://studies.aljazeera.net/ar**

9- كاخيا (ابراهيم إسماعيل) ، "الملف النووي الإيراني في المنطقة واقع وأبعاد"، تاريخ الإطلاع: 2016/02/24، من الموقع:
http://www.arabdefencejournal.com/article.php?categoryID=9&articleID=379.

10- محمد الله (محمد)،"مع اشتداد أزمة الملف النووي الإيراني، لماذا رفضت طهران المقترحات الأوروبية"، 2016/02/16، من موقع:

http://www.Kna-Kw/ctt/run-asp

11- موقع وزارة الخارجية الصينية، "الرئيس الصيني هوجينتار في قمة الدول المطلة على بحر قزوين"، نشر بتاريخ: 16-08-2007، من الموقع:**www.fmprc.gov.cn/ara/**

12- منصور(توفيق) ، "معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية"، أخبار اليوم السودانية، تاريخ الاطلاع: 2016/01/04، عن الموقع الإلكتروني:
http://www.tewfikamnsour.net/?p=64

13-ناجي (محمد عباس)،"قراءة في أزمة إيران وتداعياتها"، تاريخ الإطلاع: 2016/01/24، على الموقع: www.atjazeera.net/studies

14- عبيد (كمال) ، "إيران بعد الاتفاق النووي بين براغماتية المعتدلين وممانعة المتشدّدين، الجزيرة للدراسات"، تاريخ الإطلاع: 2016/03/17، عن الموقع:
www.DjazeeraStudies.net

15- عزيزي (يوسف)، "إيران الطاقة النووية والتحديات الجسيمة، قناة الجزيرة، قضايا وتحليلات"، 2015/12/21. من الموقع: **http://studies.aljazeera.net/ar**

16- عتريسي (طلال)، "اتفاق الإطار بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران حول الملف النووي الإيراني"، موقع الجزيرة، تاريخ الاطلاع: 2016/02/22. عن الموقع:
http://studies.aljazeera.net/ar

17- رضوي (حيدر)، "إيران والغرب تحد جديد رغم التهديدات المتصاعدة، موقع الجزيرة للدراسات" ، تاريخ الاطلاع : 2016/02/14، عن الموقع:
http://studies.aljazeera.net/ar

II- اللغات الأجنبية

❖ **باللغة الانجليزية**

1-Javed (Ali), **Iran nuclear imports and Environ mental possibilities**,The TED case studies, an online journal,themande projects, American university, case no 163,2-10 ;1994.
http :www.american.edu/TED/irannuke.htm.17.12.2006.

2-Kenneth (Katzman), Paul (K.Kerr)**,"Iran nuclear Agreement",** congressional research service, crsgovemment, March 7, 2016.

3-Oral(Evidence)**,ForeignPolicy Developme**nts, HC381, September 9, 2015.

4-_____**Irans nuclear complex Promtracking nuclear proliferation**, carnegie Endowment for international peace, 1998.

❖ **باللغة الفرنسية**

1-V.(Ernest) ,"Inpérialisme Au Moyene orient", **Etude Et Documentation International**. France,1970.